DFM
سوق دبي المالي

سوق مالية عالمية المستوى تتسم بالمرونة والكفاءة

التقرير السنوي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) 2020

سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير السنوي 2020

سوق دبي المالي، ص.ب: 9700، دبي، الإمارات العربية المتحدة. هاتف: 5555 305 4 971+؛ فاكس: 5566 305 4 971+ ؛
البريد الإلكتروني: customerservice@dfm.ae | الموقع الإلكتروني:www.dfm.ae

إخلاء مسؤوليّة:
يعمل سوق دبي المالي على توفير وعرض البيانات والمعلومات الصحيحة متزامنة في وقتها قدر الإمكان، على أن حداثة تلك البيانات ودقتها غير مؤكدة بل هي للعلم والاسترشاد فقط. ويخلي السوق مسؤوليته عن أي نقص أو خطأ أو تأخر في نشر البيانات والمعلومات، وبالتالي عن أية مطالبات و/أو خسائر من أي نوع تنشأ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام تلك البيانات والمعلومات المتاحة في أي من مطبوعاته.

حقوق النشر © 2021، سوق دبي المالي (ش.م.ع). جميع الحقوق محفوظة. نُشِر هذا التقرير في 18 مارس 2021.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

”لقد نجحنا في دبي، وتمكنا من بناء بيئة أعمال صديقة تلبي للمستثمر تطلعاته، سواءً من تسهيلات متميزة، مثل الإعفاء الكامل من ضرائب الدخل والشركات، أو عبر توفير بنية تكنولوجية ذات درجات كفاءة عالية، أو تجهيزات عقارية، أو خدمات حرفية ومهنية، أو مرافق خدمية تلبي احتياجاته هو وأفراد أسرته كافة.“

في تقرير هذا العام

نسلط الضوء في تقرير هذا العام على كفاءة سوق دبي المالي في تحقيق الانجازات الاستراتيجية واستمرارية الأعمال وإدارة المخاطر في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا (Covid-19) وذلك بالاعتماد على أنظمتنا المتقدمة، وموظفينا المؤهلين وعلاقاتنا المتينة مع جميع متعاملينا.

المحتويات

01
نبذة عن الشركة

08 من نحن
08 الرؤية والرسالة والقيم
09 إضاءة على العام 2020

02
التقرير الاستراتيجي

12 البيئة الاقتصادية والتشريعية
16 كلمة رئيس مجلس الإدارة
20 ملخص الأداء التشغيلي
20 - نموذج العمل
22 - أداء السوق
24 ملخص الأداء المالي
26 استراتيجيتنا

03
الاستدامة

34 ملخص الاستدامة
42 سوق مالي مسؤول
54 تسريع استدامة أسواق رأس المال
56 دور فعّال في مبادرات قطاع اسواق رأس المال العالمية
57 نظرة مستقبلية

04
الحوكمة

60 تقرير الحوكمة
83 تقرير نشاط هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

05
البيانات المالية الموحدة

86 تقرير مدققي الحسابات المستقلين
90 بيان المركز المالي الموحد
91 بيان الدخل الموحد
92 بيان الدخل الشامل الموحد
93 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
94 بيان التدفقات النقدية الموحد
95 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

يمكنكم تحميل النسخة الإلكترونية من هذا التقرير عبر الموقع الإلكتروني لشركة سوق دبي المالي على www.dfm.ae

01. نبذة عن الشـركة

من نحن

نحن أول سوق مالي تأسس في الإمارات العربية المتحدة في العام 2000، نقدم خدماتنا في السوق الأولية والثانوية، ونتيجة لتكامل عملياتنا مع كل من شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي وشركة ناسداك دبي (شركات تابعة) استطعنا أن نقدم باقة من الخدمات المتكاملة للمستثمرين والجهات المصدرة بصورة سلسة. عبر تشغيل أعمالنا نسعى لتعاضد العلاقات ومشاركة القيمة المضافة مع كافة متعاملينا.

رؤيتنا

سوق مالية إقليمية بمقاييس عالمية.

رسالتنا

أن نقدم للمتعاملين خدمات مبتكرة في مجال تداول وتقاص وتسوية وإيداع الأوراق المالية، من خلال بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والسيولة.

قيمنا

الشفافية: نضع الشفافية نصب أعيننا في كافة إجراءاتنا وقراراتنا.
الكفاءة: نركز على ترسيخ كفاءة جميع عملياتنا.
السرية: نلتزم بالسرية المطلقة حمايةً لمصالح عملائنا.
النزاهة:ملتزمون بأخلاقيات العمل والنزاهة المطلقة.
الإبداع: نؤمن بأن إبداع اليوم هو عماد مستقبلنا.

إضاءة على العام 2020

65

شركة مدرجة

847
ألف

عدد المستثمرين

20.6
مليار درهم إماراتي

قيمة الأرباح الموزعة نيابة عن الشركات المدرجة[1]

%8

معدل نمو القيمة السوقية الكلية (2012-2020)*

351.8
مليون درهم إماراتي

الإيرادات الموحدة المتكررة لشركة سوق دبي المالي

%40.5

هامش صافي الربح لشركة سوق دبي المالي

163

عدد الموظفين بنسبة إناث بلغت 57% في نهاية العام 2020

%50

نسبة تداول المستثمرين الأجانب من قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2020[2]

القيمة السوقية الكلية (مليار درهم إماراتي)

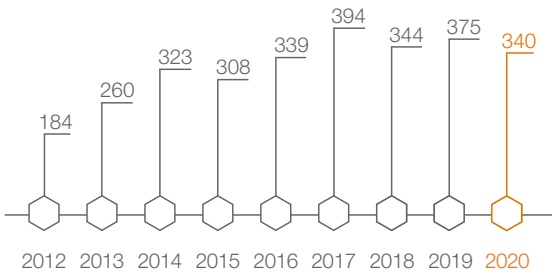

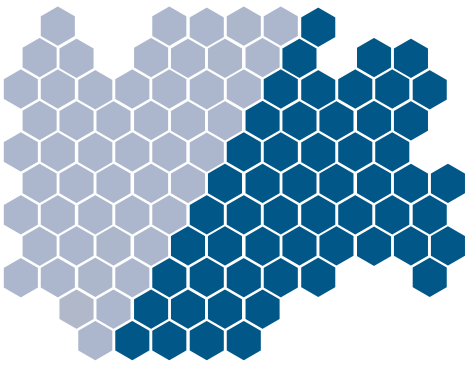

%47

حصة سوق دبي المالي من قيمة الأسهم المتداولة في دولة الإمارات خلال العام 2020

* معدل نمو تراكمي سنوي
[1] تشتمل على مدفوعات عرض الاستحواذ النقدي المقدم من قبل شركة موانئ دبي العالمية لمساهميها بقيمة 10.3 مليار درهم إماراتي
[2] المستثمرين الأجانب هم من غير مواطني دولة الإمارات

02. التقرير الاستراتيجي

البيئة الاقتصادية والتشريعية

لقد عايشت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2020 جائحة فايروس كورونا (Covid-19) التي اجتاحت جميع دول العالم بلا استثناء. وكما هو الحال في معظم دول العالم، فقد بادرت الدولة لاتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية التي من شأنها الحد من تفشي الوباء في الدولة، كان من أبرزها تقييد حركة السفر من وإلى الدولة بهدف تقليص فرص انتقال المرض، وفرض إجراءات تضمن الحفاظ على التباعد الاجتماعي كوقف العمل في بعض القطاعات وفرض العمل عن بعد في قطاعات أخرى والتي تسمح طبيعتها بذلك، فضلاً عن وضع وتنفيذ برنامج للتعقيم الوطني للحد من انتشار الوباء داخل الدولة.

وللتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن هذه الإجراءات على الأداء الاقتصادي في الدولة، بادرت الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات المختلفة لتبني برامج دعم اقتصادي متنوعة لتعزيز مرونة وقدرة المنتجين والمستهلكين على مواجهة الجائحة وتجاوزها بأقل الأضرار. فقد اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة على المستوى الاتحادي تقضي بضخ ما قيمته 100 مليار درهم إماراتي بهدف حماية المستهلكين والشركات. وهدفت هذه الخطة إلى توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص والعملاء الأفراد المتأثرين في الدولة، وذلك من خلال منح البنوك المشاركة في هذه الخطة إعفاءً مؤقتاً لعملائها من شركات القطاع الخاص وعملائها الأفراد لمدة 6 أشهر. كما اعتمد مجلس الوزراء بحكومة دولة الإمارات حزمة مبادرات لدعم استمرارية الأعمال وتحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة 16 مليار درهم إماراتي، تمثلت في تعليق تحصيل رسوم تصاريح العمل لمدة 6 شهور قابلة للتمديد، وتخفيض رسوم العمالة وتكلفة ممارسة الأعمال، ودعم الشركات الصغيرة وتسريع مشروعات البنية التحتية الكبرى لدى الحكومة الاتحادية.

وعلى مستوى إمارة دبي، أطلقت حكومة دبي منذ شهر فبراير 2020 ثلاث حزم من الحوافز الاقتصادية بقيمة 6.3 مليار درهم إماراتي بهدف دعم الشركات وقطاع الأعمال في دبي وتعزيز السيولة المالية والتخفيف من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي رافق انتشار الوباء. وتضمنت هذه الحزم خمس عشرة مبادرة تمس قطاعات التجارة والتجزئة والتجارة الخارجية والسياحة والطاقة في الإمارة. وقد تم تخصيص تسع من هذه المبادرات لدعم مجتمع الأعمال من أبرزها تجميد تطبيق رسم الأسواق البالغ 2.5% على جميع المنشآت العاملة في الإمارة، ورد ما قيمته 20% من التعرفة الجمركية البالغة 5% والمدفوعة للبضائع المستوردة التي يتم بيعها محلياً، وذلك على الواردات من جميع البضائع التي تباع في السوق المحلية لدبي ودولة الإمارات. كما اشتملت الحزمة إلغاء الضمان البنكي أو النقدي المطلوب لمزاولة نشاط التخليص الجمركي ورد الضمانات البنكية والنقدية المقدمة لشركات التخليص الجمركي القائمة، بالإضافة إلى تخفيض رسوم تقديم المستندات الجمركية للشركات بنسبة 90%.

واستكمالاً لمبادرات الحكومة الاتحادية ومبادرات حكومات دبي، أعلنت مجموعة من البنوك العاملة في إمارة دبي (مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق، وبنك دبي التجاري، وبنك الإمارات الإسلامي) عن مبادرة تشمل جملة من الإجراءات والتدابير والمميزات الممنوحة بهدف التخفيف من الضغوطات الاقتصادية الراهنة على عملائها. وقد شملت هذه الإجراءات تخفيض أو إعفاء تام من رسوم بعض الخدمات، وإتاحة الفرصة لمستخدمي بطاقات الائتمان لتقسيط الدفعات المستحقة، بالإضافة إلى إجراءات أخرى عديدة.

وضمن نفس الإطار، أطلق مجلس المناطق الحرة في دبي حزمة حوافز اقتصادية للتخفيف من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الحالي على الشركات العاملة في المناطق الحرة في الإمارة، من خلال خفض تكلفة الأعمال وتعزيز السيولة اللازمة لتلك الشركات. وكان من أبرز ملامح هذه الحزمة تأجيل دفع الإيجارات لمدة تصل إلى ستة أشهر، وتوفير أقساط ميسرة بصورة شهرية، ورد العديد من مبالغ التأمينات والضمانات، وإلغاء العديد من الغرامات على الشركات والأفراد، فضلاً عن السماح بتنقل العمالة بحريّة

لدى الشركات والقطاعات العاملة في المناطق الحرة من خلال عقود دائمة أو مؤقتة وبدون غرامات خلال العام 2020.

إلى جانب هذه الإجراءات الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد خلال فترة الجائحة، لا زالت دولة الإمارات تحتل مركزاً متقدماً على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Ease of Doing Business) الذي يعده البنك الدولي من خلال استقرائه لسهولة ممارسة الأعمال التجارية ودرجة مواتاة البيئة التنظيمية في مختلف دول العالم، حيث واصلت الدولة تصدرها للمرتبة الأولى عربياً واحتلت كذلك المرتبة ال 16 بين 190 دولة تم تقييمها في التقرير الصادر للعام 2020. وقد وصلت الدولة إلى هذه المكانة المرموقة من حيث سهولة ممارسة الأعمال نتيجة لتوفر البيئة التشريعية المناسبة، ولسهولة الإجراءات المتعلقة بمباشرة الأعمال الجديدة، والقدرة على الوصول إلى التمويل المناسب، والالتزام بتنفيذ التعاقدات، فضلاً عن إجراءات معالجة حالات الإفلاس.

الترتيب العالمي للبنك الدولي من حيث سهولة ممارسة الأعمال 2020

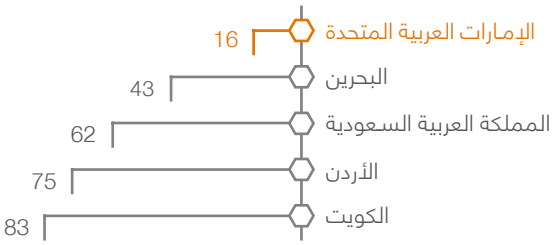

ومن ناحية مقياس حماية الأقلية من المساهمين، فقد أتت دولة الإمارات في المرتبة الثانية عربياً وفي المرتبة 13 دولياً من حيث قوة حماية حقوق الأقلية من المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي من شأنها تقليل المخاطر.

الترتيب العالمي للبنك الدولي من حيث حماية الأقلية من المساهمين 2020

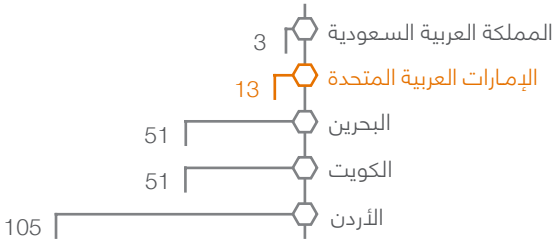

ونتيجة لجميع الإجراءات المتخذة المذكورة أعلاه، إلى جانب المرونة الكبيرة وتنوع القاعدة الإنتاجية اللذين تتميز بهما بنية الاقتصاد الوطني، فقد تمكن الاقتصاد الوطني عموماً واقتصاد إمارة دبي بشكل خاص من التكيف مع التحديات الكبيرة التي رافقت الجائحة على مدار العام 2020 وتجاوزها بأقل الأضرار. إذ تشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي حول النمو الاقتصادي المتوقع لمختلف دول العالم في ظل الجائحة، إلى أن الناتج الاجمالي المحلي بالأسعار الثابتة الاقتصادي في الدولة خلال العام 2020 يتوقع أن يتراجع بنسبة 6.6%[1]. وبمقارنة هذا المعدل مع التراجع في الأداء لبقية دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، والتي تشير التوقعات إلى تجاوز التراجع في أداء العديد منها ما نسبته 10%، فإن هذا التراجع يعتبر معقولاً جداً في ظل التحديات الكبيرة التي رافقت الجائحة والانخفاض الحاد في أسعار النفط.

وبالنسبة لإمارة دبي، فإن أحدث بيانات متاحة حسب مركز دبي للإحصاء عن الأداء الاقتصادي في الإمارة هي للنصف الأول من العام 2020، والتي تظهر أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقارناً بنفس الفترة من العام السابق قد تراجع بنسبة 10.8%. ولدى تخفيف الإجراءات التقييديّة بشكل كبير خلال الربعين الثالث والرابع من العام، فإنه يتوقع أن يبلغ التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بين 5% إلى 6% للعام 2020، وهو أداء أفضل من الأداء الاقتصادي على مستوى الدولة ككل. ويعود السبب وراء هذا التوقع الأفضل للأداء الاقتصادي لإمارة دبي إلى أن قطاع النفط لا يساهم في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي سوى بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 2%، الأمر الذي يقلل من الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الإمارة، فضلاً عن أن قطاعي الإنشاءات والعقارات، واللذان يساهمان بنسبة 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة، كانا أقل القطاعات تعرضاً للإغلاق بسبب الإجراءات الوقائية التي اتبعت خلال الأزمة.

وعلى المستوى القطاعي، فقد كانت قطاعات السياحة والتجارة والنقل والفنون والترفيه في مقدمة أكثر القطاعات تأثراً بالجائحة، وذلك لأن طبيعة عمل هذه القطاعات تتأثر مباشرة بحركة الأشخاص التي تم تقييدها بشدة خلال الشهور الأولى من انتشار الوباء. وفي المقابل كانت القطاعات التي تسمح طبيعة العمل فيها بالعمل عن بعد، والتي من أبرزها قطاعات التعليم والإدارة العامة والخدمات

[1] المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بتاريخ أكتوبر 2020.

المالية، أقل تأثراً بالجائحة، حيث تراوح أداء تلك القطاعات بين النمو والتراجع المعتدلين. أما قطاع الأنشطة العقارية، فيتوقع أن يحقق خلال العام نمواً معقولاً نتيجة للسماح باستمرارية العمل في المشاريع قيد التنفيذ.

وبالنسبة للأسواق المالية، ونتيجة للظروف التي رافقت انتشار الجائحة وما رافقها من غموض حول مستقبل الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم، فقد تراوح أداؤها بين السلبي والإيجابي. فخلال العام 2020، ارتفع المؤشر الرئيس في 38 بورصة من أصل 75 بورصة يتوفر عنها بيانات من البورصات الأعضاء في الاتحاد الدولي للبورصات بينما انخفض المؤشر في 37 بورصة[1].

وكما هو حال معظم الأسواق المالية في العالم، فقد تأثرت الأسواق المالية في الدولة أيضاً بظروف عدم التأكد التي رافقت انتشار الجائحة وما ترتب عليها من ضعف الأداء الاقتصادي. فقد سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي حتى نهاية العام 2020 انخفاضاً بنسبة 9.9% مقارنة بالعام السابق بينما ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.6% لنفس الفترة. أما فيما يتعلق بإجمالي قيمة التداول، فقد بلغت في سوق دبي المالي حوالي 65.6 مليار درهم إماراتي خلال العام 2020 مقابل 53.1 مليار درهم إماراتي خلال العام 2019، بينما بلغت في سوق أبوظبي للأوراق المالية خال العام 2020 حوالي 72.8 مليار درهم إماراتي مقابل ما قيمته 56.8 مليار درهم إماراتي خلال العام 2019[2].

[1] المصدر: تقارير الاتحاد الدولي للبورصات.
[2] المصدر: معلومات تداول سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

58%
64%
85%

كلمة رئيس مجلس الإدارة

> لقد مثل العام 2020 عام الإنجازات الكبرى، فالأزمة العالمية لم تُثننا عن تنفيذ العديد من خطط التطوير الاستراتيجية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المساهمون الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا أن نقدم لكم التقرير السنوي الرابع عشر لشركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.)، والذي يتناول أهم التطورات التي شهدتها الشركة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020.

فعلى الرغم من الأوضاع غير المسبوقة التي فاجأت العالم بأسره خلال العام 2020، وأعادت صياغة العديد من المفاهيم ومبادىء الأعمال نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة، وكما عودتنا قيادتنا الرشيدة على رفض كلمة المستحيل وتحويل التحديات إلى فرص، أبهرت العالم أرضاً وفضاءً بإنجازات غير مسبوقة شملت اقتحام عالم الفضاء والانضمام للدول الرائدة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ناهيك عن القدرات الفائقة التي أظهرتها في التعاطي مع تداعيات الجائحة، مما جعلها نموذجاً يحتذى على المستوى العالمي. وعلى نفس النهج، فقد مثل العام 2020 بالنسبة لنا في سوق دبي المالي عام الإنجازات الكبرى، فالأزمة العالمية لم تُثننا عن تنفيذ العديد من خطط التطوير الاستراتيجية التي نفخر بها أنا وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق العمل، والتي أسهمت في الارتقاء بالتميز المؤسسي في السوق ودعم قدراته التنافسية وتهيئته على أفضل نحو لتحقيق النمو المستدام.

المساهمون الكرام،

يسعدني أن أوجز في السطور التالية أبرز الإنجازات وتطورات العمل في العام 2020:

أولاً: أظهر السوق مرونة واضحة في استيعاب التقلبات الحادة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية كانعكاس مباشر لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، إذ ارتفع إجمالي قيمة التداول في سوق دبي المالي بنسبة 24% قياساً إلى مستوياته في العام 2019، ليصل إلى 65.6 مليار درهم. وفيما يخص المؤشر العام فقد استعاد نسبة لا يُستهان بها من تراجعاته السابقة، حيث بلغت نسبة تعافيه

قياساً إلى أدنى مستوياته خلال العام والمتحقق في إبريل في خضم تقلبات الأسواق العالمية 50%، ليقلص بذلك معدل تراجعه بنهاية العام إلى 9.9%.

وحافظ السوق خلال العام 2020 على جاذبيته الكبيرة للمستثمرين حيث استقطب 4,027 مستثمراً جديداً، كما حافظ على الحضور الملفت للمستثمرين الأجانب الذين استحوذوا على 50% من قيمة تداولاته. وبلغ صافي الاستثمار الأجنبي في السوق 661 مليون درهم إماراتي كمحصلة شراء، كما بلغت نسبة ملكية الأجانب 19% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق بنهاية العام 2020.

ومما لاشك فيه فإن مؤشرات الأداء المُشجعة تلك تعكس قدرات السوق المتميزة فيما يخص استمرارية الأعمال ونجاحه في جني ثمار المنهجية الفعالة التي اعتمدتها الإمارات للتعاطي مع تداعيات الجائحة، إذ انعكست حزم التحفيز الاقتصادي المتعددة، التي سارعت القيادة الرشيدة في الإمارات إلى إطلاقها، بصورة ملحوظة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: أنجز سوق دبي المالي خلال العام 2020، وبالتزامن مع احتفاله بمرور 20 عاماً على تأسيسه، عملية التطوير الأكبر من نوعها والأوسع نطاقاً لبنيته التقنية عبر تاريخه، وذلك من خلال التحول الناجح إلى نظام الإطار المالي المتكامل من شركة ناسداك، المزود العالمي الرائد لتقنيات أسواق المال. ويوفر هذا النظام لسوق دبي المالي أحدث تطبيقات التداول والرقابة والتقاص وبث المعلومات على المستوى العالمي.

ثالثاً: شهد العام 2020 إنجاز الهيكل التنظيمي الجديد لمجموعة سوق دبي المالي (ش. م. ع.) عبر تأسيس شركة دبي للمقاصة وشركة دبي للإيداع كشركتين مستقلتين لخدمات ما بعد التداول، الأمر الذي يتوج جهودنا المكثفة على مدى العامين الماضيين لتطوير خدمات ما بعد التداول وفق أفضل الممارسات العالمية ويكرس مكانة السوق الرائدة في قيادة جهود التطوير في قطاع أسواق المال محلياً وإقليمياً.

رابعاً: شهد العام 2020 توسعاً ملفتاً فيما يخص تنويع المنتجات وفئات الأصول الذي يُمثل أحد أهم مرتكزات استراتيجية سوق دبي المالي. وقد اكتسبت تلك الاستراتيجية زخماً متصاعداً حيث شهد السوق إدراج صندوق المؤشرات المتداولة لشركة شيميرا كابيتال، كما تم إطلاق منصة تداول العقود المستقبلية للأسهم. ونحن نعمل على تعزيز هذا التوجه الاستراتيجي من خلال إدراج المزيد من الصناديق المتداولة وصناديق الاستثمار العقاري REITs وتوسعة نطاق سوق العقود المستقبلية للأسهم وغيرها من فئات الأصول بما يوفر للمستثمرين فرصاً استثمارية متنوعة.

خامساً: أكمل السوق خلال العام 2020 استعداداته لفتح آفاق سوق المال أمام شركات المناطق الحرة عبر تمكينها من الاستفادة من المزايا العديدة التي يتيحها الطرح والإدراج في سوق دبي المالي. وتأتي تلك الخطوة المهمة ضمن مبادرات دبي (10X) وبالتعاون مع مجموعة رائدة من الشركاء الاستراتيجيين بما في ذلك سلطة المنطقة الحرة لمطار دبي "دافزا"، هيئة الأوراق المالية والسلع، واللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي.

كما يواصل السوق أيضاً جهوده الحثيثة لجذب المزيد من الشركات من قطاعات اقتصادية متنوعة ومتنامية بما يرسخ مكانته كوجهة مفضلة للشركات الساعية للإدراج، ونحن نعمل بدأب من أجل تشجيع الشركات العائلية والخاصة على الإدراج في السوق. وفي تقديرنا فإن الأرضية مهيأة تماماً أمام تلك الشركات في ضوء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية العديدة التي تم إقرارها في الدولة في الآونة الأخيرة بما يسهل تأسيس وإدراج الشركات ويعزز مكانة الدولة المتميزة كوجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي، علماً أن سوق دبي المالي يقوم بدور نشط في الجهود المتواصلة الرامية إلى تطوير البنية التنظيمية والتشريعية لأسواق المال بالتعاون مع الجهات المعنية وفي مقدمتها وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع علاوة على الجهات الاستشارية ذات الصلة.

سادساً: في إطار جهوده المستمرة لجذب الاستثمار الأجنبي عبر تنفيذ برنامج شامل للتميز في مجال علاقات المستثمرين بالتعاون مع الشركات المدرجة، نظم السوق مؤتمره السنوي للمستثمرين العالميين 2020 بالتعاون مع بنك "اتش اس بي سي" HSBC وعبر تقنيات الاتصال المرئي، وبمشاركة هي الأوسع نطاقاً على الإطلاق سواء من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال في دبي أو عدد المؤسسات وصناديق الاستثمار العالمية وتنوعها قطاعياً وجغرافياً. وقد نجح المؤتمر في توطيد صلات الشركات المصدرة للأسهم

وأدوات الدخل الثابت من الصكوك والسندات في أسواق المال بدبي مع المؤسسات الاستثمارية العالمية في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وآسيا، وذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات الفردية بلغ عددها 162 اجتماعاً مع 61 مؤسسة استثمارية عالمية تدير مجتمعةً أصولاً قدرها 3.5 تريليون دولار.

سابعاً: أظهر السوق قدرات فائقة على ضمان استمرارية الأعمال بنفس وتيرة وجودة وفعالية الإنجاز خلال العام 2020 رغم تداعيات الجائحة في دلالة واضحة على أن استراتيجية "البورصة الذكية"، التي ينتهجها على مدى السنوات الماضية بما أسهم في تطوير منظومة متكاملة من منصات الخدمات الذكية والإلكترونية، قد أتت ثمارها على نحو واضح مع التحول الكامل إلى العمل عن بعد مراعاة للمستجدات الصحية العالمية. وقد كثف السوق جهوده لتعزيز التحول الرقمي في قطاع أسواق المال من خلال توفير مجمل خدماته عن طريق منصاته الذكية والإلكترونية التي سجلت إقبالاً متزايداً من قبل المتعاملين. ويقدر عدد المستخدمين المسجلين في الخدمات الإلكترونية والذكية للسوق حالياً بحوالي 120,000 مستخدم يقومون بإنجاز معاملاتهم ومتابعة أنشطتهم الاستثمارية بأعلى درجات السلاسة والفعالية والأمان.

ثامناً: أنجز السوق، من خلال شركة دبي للإيداع التابعة له، عملية توزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية 2019، نيابة عن 29 شركة مدرجة في سوق دبي المالي وناسداك دبي، حيث تم توزيع ما مجموعه 20.6 مليار درهم إماراتي على ما يزيد عن 356,000 مستثمراً. وتعتمد الشركة على مجموعة من حلول التقنية المالية الرائدة "فينتك" التي تتيح لنا إنجاز عملية توزيع الأرباح النقدية على المستثمرين بفعالية وسلاسة. ويتم تطوير تلك الحلول بصورة مستمرة لتعزيز نجاحات السوق الملفتة خلال العقد الأخير في مجال توزيع الأرباح، حيث حقق نقلة نوعية في أساليب تقديم خدمات أسواق المال بوجه عام وخدمات توزيع الأرباح النقدية على وجه الخصوص منذ العام 2011.

المساهمون الكرام،

فيما يخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.) خلال العام 2020، فقد بلغ صافي الربح الموحد 142.6 مليون درهم إماراتي مقابل 122 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي. وبلغ إجمالي الإيرادات الموحدة 351.8 مليون درهم إماراتي مقابل 327.1 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي، وتوزعت الإيرادات بواقع 232.1 مليون درهم إماراتي من العمليات التشغيلية و119.7 مليون درهم إماراتي من الاستثمارات وغيرها.

المساهمون الكرام،

ختاماً، أتقدم باسمي واسمكم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، على رؤيته القيادية الثاقبة ومبادراته النوعية المتعددة التي كان لها أبلغ الأثر في قيادة نجاحات دولة الإمارات ودبي إلى آفاق أرحب عاماً تلو الآخر وجعلها محط إعجاب العالم بأسره، كما تركت بصمتها أيضاً على سوق دبي المالي وأسهمت في تعزيز نجاحاته عبر تاريخه. والشكرُ موصولٌ أيضاً لكافة المتعاملين على ثقتهم الغالية في السوق، كما أشكر فريق العمل وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية على جهودهم وعملهم المخلص لتحقيق الأهداف المنشودة. ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر وعميق الامتنان إلى مساهمي الشركة الكرام الذين أولونا ثقتهم، ونعاهدهم على أن نكون دائماً على قدر هذه الثقة، وألا ندخر وسعاً من أجل تحقيق المزيد من النجاح في المستقبل القريب، إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة
سوق دبي المالي (ش. م. ع.)

ملخص الأداء التشغيلي

نموذج العمل

لقد أدرنا عملياتنا بنجاح خلال العام 2020، إذ ركزنا على تطوير خدمات جدّابة، ورفع القيمة المضافة، وتوفير أفضل تجربة لكل المتعاملين. فيما يلي ملخص لأهم نتائج أعمالنا نستعرضه من خلال نموذج عملنا.

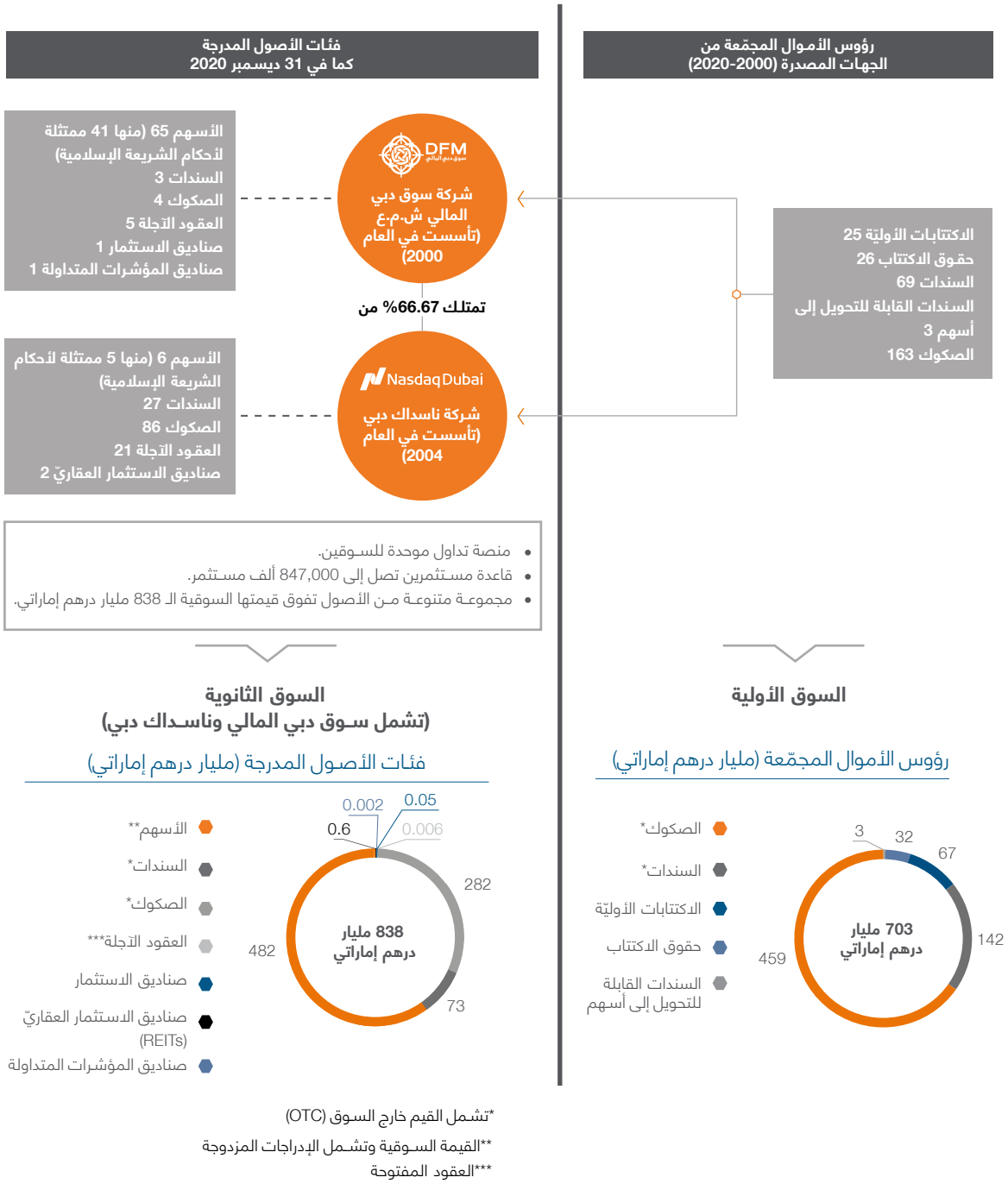

*تشمل القيم خارج السوق (OTC)

**القيمة السوقية وتشمل الإدراجات المزدوجة

***العقود المفتوحة

من نحن

سوق مالي:
نحن أول سوق مالي في دولة الإمارات العربية المتحدة تأسس في عام 2000، وفي العام 2007 أصبحنا أول سوق مالي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى العالم.

شركة مساهمة عامة:
بعد نجاح الاكتتاب الأولي العام، أصبحنا أول سوق مالي يتحول إلى شركة مساهمة عامة في العام 2007، لتبلغ نسبة التداول الحر 19.34% في نهاية العام 2020. يتيح تكامل عملياتنا مع الشركة التابعة ناسداك دبي تقديم مجموعة متنوعة من فئات الأصول. حيث يمكّن وجود رقم مستثمر موحّد من التداول بسلاسة عبر البورصتين.

عنصر مؤثر:
ينطوي نموذج عملنا على تعدد فئات المتعاملين وأصحاب العلاقة من مستثمرين ووسطاء وجهات مصدِرة وجهات منظّمة، إلى المجتمع ككل. إن إيجاد قيمة مضافة مشتركة على المدى الطويل هو في صميم استراتيجية سوق دبي المالي.

أصولنا

رأس المال:
تتضمن قوائمنا المالية رأس مال مدفوع بقيمة 8 مليار درهم إماراتي وميزانية خالية من الديون.

أصولنا الفكرية:
ويشمل ذلك ترخيص سوق دبي المالي والعلامات التجارية، فضلاً عن قاعدة بيانات السوق الضخمة.

أصولنا البشرية:
تجاوز مجموع خبرات الإدارة التنفيذية لدى سوق دبي المالي الـ 150 عام مسخّرة في خدمة السوق.

شركاؤنا الاستراتيجيون:
نستثمر في تطوير العلاقة مع شركائنا الاستراتيجيين من جهات تنظيمية ووسطاء وبنوك وجهات مصدِرة ومستثمرين ومساهمين وكافة أصحاب العلاقة.

منصة تداول عالمية:
يوفر نظام الإطار المالي NFF من ناسداك للسوق منصة متكاملة عالمية المستوى تشمل نظام التقاص المركزي، ومحرك تداول بنظام المطابقة، ونظام "سمارتس" لرقابة التداول، حيث يتسم النظام بالسرعة والفعالية والطاقة الاستيعابية العالية.

قيمتنا المضافة

سوق أولية:
نعمل بشكل دؤوب على الارتقاء بأدائنا لنقدم للجهات المصدِرة خدمات بمعايير عالمية. كمصدر موثوق للتمويل، ومنذ الإنشاء شهد سوق دبي المالي وشركته التابعة ناسداك دبي إدراج رؤوس أموال جمعتها الشركات المصدرة بقيمة 703 مليار درهم إماراتي.

سوق ثانوية:
يوفر سوق دبي المالي السيولة للحكومات والمؤسسات والأفراد، لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات المالية. هذا وقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 8% منذ العام 2012.

توزيعات أرباح:
كشركة مساهمة عامة وزّع سوق دبي المالي أرباحاً وفيرة على مدى السنوات، وصلت في مجملها إلى 3.8 مليار درهم إماراتي حتى نهاية العام 2019.

القيمة المشتركة:
نشجع شركاتنا المدرجة على تطبيق أفضل الممارسات في التميز المؤسسي، وحوكمة الشركات، وعلاقات المستثمرين. وبصفتنا المؤسسيّة كعضو فعّال في المجتمع، فإننا نسعى لإيجاد قيمة مضافة مشتركة مع كافة أصحاب العلاقة.

ملخص الأداء التشغيلي

أداء السوق

على الرغم من الظروف والمتغيرات غير الاعتيادية التي أحاطت بالاقتصاد العالمي من جراء جائحة فيروس كورونا (Covid-19) المستجد وتأثيرها على الاقتصاد المحلي بشكل عام وعلى أسواق الأوراق المالية المحلية بشكل خاص، إلا أن سوق دبي المالي شهد تحسناً في مؤشراته انعكست بشكل خاص على أحجام التداول فيه. فإلى جانب الإنجازات التي حققها سوق دبي المالي خلال العام 2020، سجلت أحجام التداول في السوق نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع إجمالي قيمة التداول في السوق بنسبة تقارب 24% مقارنة مع العام الماضي لتبلغ حوالي 65.6 مليار درهم إماراتي.

وسجلت قيم التداول نمواً متزايداً خلال الأرباع الأربعة من هذا العام مقارنة بالفترات المماثلة من العام السابق وبنسب 19% و30% و34.5% و9% على التوالي. وفيما يتعلق بالمؤشر العام لسوق دبي المالي، فقد استعاد نسبة كبيرة من تراجعاته السابقة، حيث بلغت نسبة تعافيه قياساً إلى أدنى مستوياته خلال العام 2020 والمتحقق في إبريل 49.8%، ليتقلص بذلك معدل تراجعه بنهاية العام إلى 9.9%.

أحجام التداول شهرياً خلال العام 2020 (مليار درهم إماراتي)

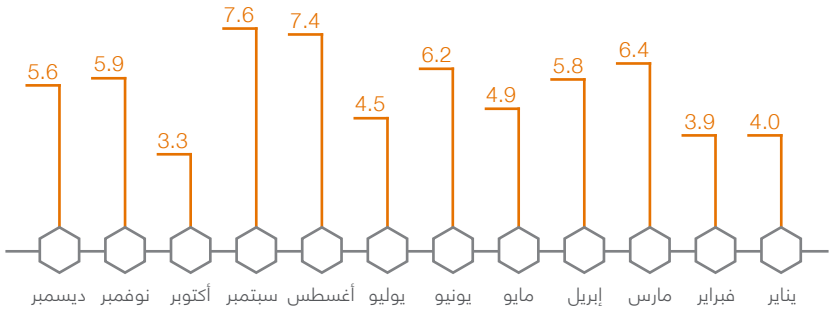

وقد ساهمت العديد من الخطوات التي اتخذها السوق خلال العام 2020 في تحسن أداء السوق، والتي كان من ضمنها إطلاق منصة جديدة لتداول العقود المستقبلية للأسهم وذلك في إطار استراتيجية السوق لتنويع المنتجات وفئات الأصول وجذب المزيد من الاستثمارات. وتوفر المنصة عقوداً مستقبليةً لآجال مختلفة، تتراوح بين شهر وشهرين وثلاثة شهور على الأسهم الفردية لمجموعة من الشركات النشطة المدرجة في السوق. وتجدر الإشارة إلى أن سوق المشتقات في ناسداك دبي حقق نجاحاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية منذ إطلاقه في العام 2016، وذلك من خلال إتاحة تداول العقود المستقبلية على الأسهم الفردية الإماراتية والمؤشرات، علاوة على العقود المستقبلية على

الأسهم الفردية والمؤشرات السعودية. كما شهد السوق خلال العام 2020 إدراج صندوق المؤشرات المتداولة لشركة شيميرا كابيتال ويعمل السوق خلال المرحلة المقبلة على إدراج المزيد من الصناديق المتداولة علاوة على صناديق الاستثمار العقارية (REITs).

وخلال العام 2020 اجتذب السوق 4,027 مستثمراً جديداً ليرتفع بذلك عدد المستثمرين المسجلين في السوق في نهاية العام إلى ما يقارب الـ 847,000 مستثمر. كما حافظ السوق على الحضور المتميز للمستثمرين الأجانب حيث شكلت أحجام تداولاتهم ما نسبته 50% من إجمالي قيمة التداول في السوق، وبلغ صافي استثماراتهم في نهاية العام حوالي 661 مليون درهم إماراتي كمحصلة شراء، كما بلغت نسبة ملكيتهم 19% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق.

أحجام التداول مصنفة حسب الجنسية خلال العام 2020

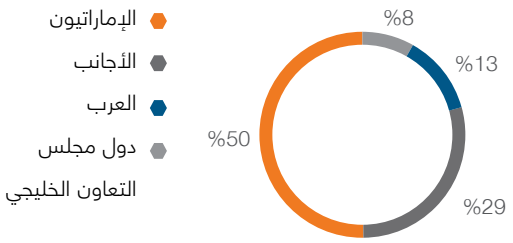

ومما لا شك فيه أن مؤشرات الأداء المشجعة التي تحققت خلال العام 2020 تعكس مدى قدرة السوق على الاستيعاب السريع لانعكاسات تداعيات الجائحة وذلك بالتوازي مع سلسلة الاجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات لاحتواء الجائحة، حيث انعكست حزم التحفيز الاقتصادي المتعددة بصورة ملحوظة على مختلف القطاعات.

بيانات السوق خلال العام 2020

القيمة السوقية (مليار درهم إماراتي)	340.1
قيمة التداول (مليار درهم إماراتي)	65.6
عدد الأوراق المالية المتداولة (مليار)	65.5
عدد الصفقات المنفذة (ألف)	978

بهدف تنويع الفرص الاستثمارية وزيادة عمقه السوقي وضمن سعيه لتعزيز مستويات السيولة، أضاف السوق منصتين جديدتين للتداول تستهدف إدراج شركات في قطاعات اقتصادية متنوعة. حيث استكمل السوق جهوده لإطلاق منصة إدراج شركات المناطق الحرة والشركات الصاعدة وتهيئة البيئة التشريعية التي تؤهل السوق للترقية إلى أسواق متقدمة، ما يسهم في تسريع وتيرة نمو أعمال هذه الشركات ويساهم أيضا في توسيع حجم السوق ليشمل القيم السوقية لتلك الشركات. وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد أن حصة المناطق الحرة في الدولة بلغت 10% من إجمالي الشركات المسجلة والبالغ عددها نحو 690,000 شركة، وتركزت الحصة الأكبر من شركات المناطق الحرة في إمارة دبي بحصة إجمالية تناهز 72% من إجمالي الشركات المسجلة بالمناطق الحرة كما في نوفمبر 2020.

وفي ذات السياق، وتحت مظلة سوق ناسداك دبي، أُعلِن عن بدء الإعداد لإطلاق "سوق ناسداك دبي للنمو" وهي منصة هدفها مساعدة وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق النمو من خلال زيادة رأس المال عبر الاكتتاب الأولي العام. وسيمكّن سوق ناسداك دبي للنمو الشركات الصاعدة من تحقيق إدراج مُبسَّط وفعّال من حيث التكلفة الأمر الذي يسهم في توفير التمويل الذي تحتاج إليه هذه الشركات لتسريع نموها وإيجاد أسواق جديدة لخدماتها ومنتجاتها. وتعتزم ناسداك دبي بدء تشغيل "سوق ناسداك دبي للنمو" في أوائل العام 2021.

ملخص الأداء المالي

فيما يلي أهم النتائج المالية الموحدة التي حققتها شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع.) متضمنة نتائج الشركات التابعة لكل من شركة ناسداك دبي المحدودة وشركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة، وذلك عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

الإيرادات

الإيرادات التشغيلية المتكررة (مليون درهم إماراتي)

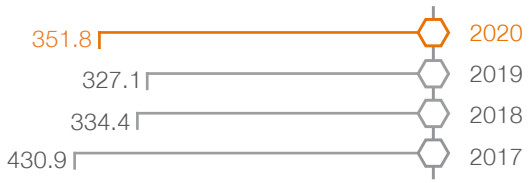

- بلغ إجمالي الإيرادات المتكررة الموحدة لشركة سوق دبي المالي خلال العام 2020 ما قيمته 351.8 مليون درهم إماراتي بارتفاع بلغ 8% مقارنة بالعام الماضي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إجمالي قيمة التداول في سوق دبي المالي بنسبة 24%، على الرغم من وجود تراجع في إيرادات الاستثمار والتي انخفضت بنسبة 18% تبعاً لتراجع أرباح الودائع بشكل رئيسي.
- شكلت إيرادات التداول ما نسبته 45% من إجمالي الإيرادات الموحدة للشركة خلال العام 2020 فيما شكلت إيرادات الاستثمار ما نسبته 33% من اجمالي الإيرادات في حين بلغت الإيرادات الأخرى الناتجة عن خدمات التقاص والإيداع والتسوية وخدمات الوسطاء ورسوم التقارير والإدراج وبيع المعلومات الفورية وخدمات التوزيعات النقدية وغيرها ما نسبته 22%.

الإيرادات التشغيلية المتكررة (%)

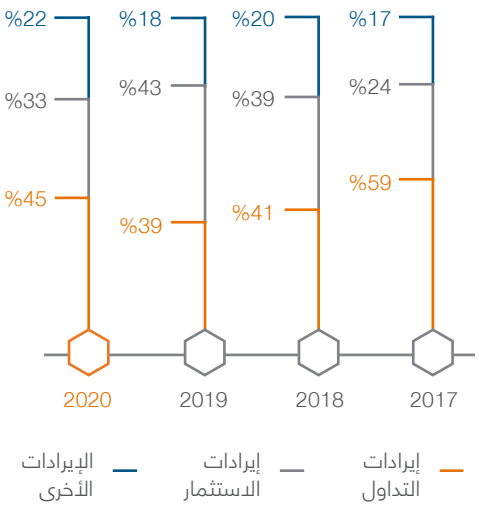

النفقات

بلغ إجمالي النفقات خلال العام 2020 ما قيمته 209.2 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 205.1 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي، ويتبنى سوق دبي المالي أفضل الممارسات العالمية في الحفاظ على الكفاءة التشغيلية المقرونة بتحقيق هوامش ربحية.

توزيع المصاريف في العام 2020

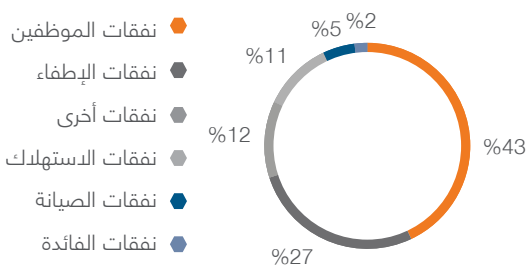

الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)

بلغ الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 225.7 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2020 مقارنة مع 203.7 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي بارتفاع بلغ 11%. وعليه، فقد بلغ هامش الربح التشغيلي 64% كما في نهاية العام 2020 مقارنة بـ 62.3% في نهاية العام الماضي.

الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)

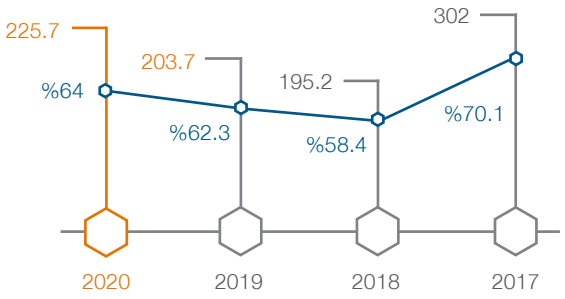

صافي الربح

حققت شركة سوق دبي المالي صافي أرباح موحدة بلغت 142.6 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 17% مقارنة بالعام الماضي، ويعود السبب الرئيسي إلى الارتفاع في إيرادات التداول. وعليه بلغ هامش صافي الربح 40.5% بالمقارنة مع 37.3% في نهاية العام الماضي.

صافي الربح الموحد

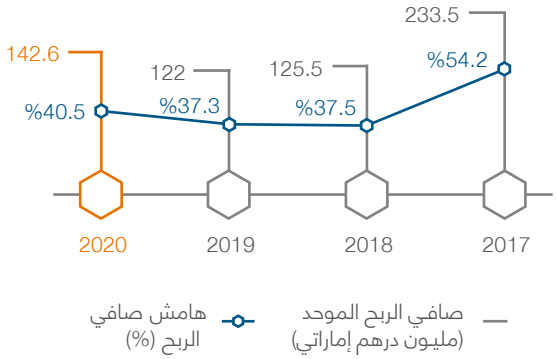

الموجودات

بلغت قيمة موجودات شركة سوق دبي المالي 9,901.3 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2020 مقارنة بـ 9,681 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي. تمتاز ميزانية شركة سوق دبي المالي بالثبات المالي من حيث خلوها من الديون والقدرة على سداد المطلوبات، حيث بلغت نسبة مجموع المطلوبات إلى مجموع الموجودات 21.2% خلال العام 2020 مقارنة مع 18.5% خلال العام الماضي.

المطلوبات

بلغت قيمة مطلوبات شركة سوق دبي المالي 2,100.7 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2020 مقارنة بـ 1,790.5 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي بارتفاع نسبته 17%.

استراتيجيتنا

نجح سوق دبي المالي في الوصول إلى مكانة رائدة على المستوى الإقليمي وذلك تحقيقاً لرؤيته باعتباره "سوقاً مالية إقليمية بمقاييس عالمية"، إذ عززت الجهود الاستراتيجية المتوالية للسوق وضعية إمارة دبي الرائدة في قطاع أسواق المال عبر تطبيق أفضل الممارسات العالمية وبما يلبي الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين المحليين والعالميين. وبناءً على الدراسات التي نفّذها مستشارون مستقلون، اعتمد مجلس إدارة السوق الاستراتيجية المحدثة للخمس سنوات (2017 - 2021) والموائمة لخطة دبي 2021 بما يدعم نمو السوق وزيادة الإيرادات وتعزيز القيمة المضافة لجميع المتعاملين. رغم تحديات العام الماضي وما تخللها من تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، تابع السوق تنفيذ استراتيجيته للعام 2020 استناداً إلى خمس غايات رسمت معالم توجهاته حتى العام 2021 وهي على النحو التالي:

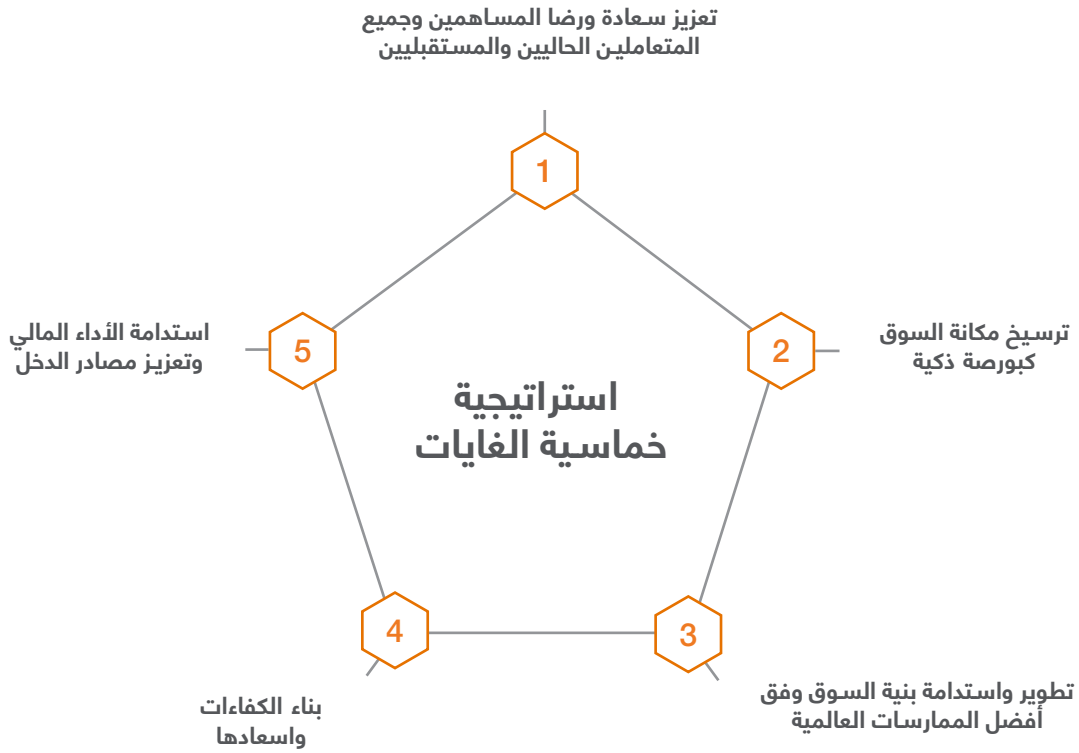

تتمحور استراتيجية سوق دبي المالي حول خمس غايات رئيسية، فيما يلي أهم ما أنجِز في ظل كل منها:

1

تعزيز سعادة ورضا المساهمين وجميع المتعاملين الحاليين والمستقبليين

كان رضا وسعادة المساهمين وجميع المتعاملين من شركات مدرجة ومستثمرين وشركات وساطة وغيرهم أحد أهداف استراتيجية سوق دبي المالي على مدى السنوات السابقة. واليوم أيضاً، ما زال السوق يسعى لتعزيز هذا الهدف عبر تقديم خدمات جديدة تجذب اهتمام جميع المتعاملين وعبر تطوير علاقاته مع شركائه الاستراتيجيين. يمتد هدف السوق في إسعاده للمتعاملين ليشمل المجتمع الذي ينبثق منه، إذ يسعى لتحقيق أفضل النتائج المتعلقة بخطته في التنمية المستدامة من حيث مسؤوليته الاجتماعية، ومساهماته الاقتصادية والبيئية.

1 - استمرار العمل الممنهج لرفع مستوى سعادة المتعاملين

عمل سوق دبي المالي على تزويد المتعاملين بالعديد من الخدمات والأدوات المالية التي تسهم في أسعادهم، ومنذ العام 2013 يقوم السوق بمسوحات رضا المتعاملين، حيث وصل تقييم مؤشر السعادة لدى مركز خدمة المستثمرين إلى نسبة 100% خلال العام 2020.

في إطار سعي السوق الدؤوب لتعزيز مسيرة تميز الخدمات المقدمة للمستثمرين قام السوق بتقييم شركات الوساطة عبر إعلانه عن نتائج الدورة الثانية من برنامج "تقييم تميز الوسطاء"، إذ يعتمد التصنيف على مجموعة من المعايير ضمن محورين يركز أولهما على تجربة العملاء استناداً إلى دراسة المتسوق السري ونتائج استبيان رضاء المستثمرين، ويصل الوزن النسبي لهذا الجزء من المعايير إلى 70%. ويركز المحور الثاني، ووزنه النسبي 30%، على قدرة شركة الوساطة على مواكبة رؤية السوق وفق أربعة مرتكزات هي: كفاءة الخدمات، الابتكار، تنوع قنوات توفير الخدمة، والالتزام بحوكمة الشركات.

2 - من حيث المسؤولية الاجتماعية

يأتي دعم سوق دبي المالي للفعاليات الاجتماعية امتداداً لاستراتيجيته في التنمية المستدامة، وذلك من خلال الحضور الفاعل في عدة أنشطة خلال العام، حيث تمت المشاركة في بعض منها عبر تقنيات الاتصال المرئي وذلك مراعاةً للتدابير الاحترازية الخاصة باحتواء جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، إذ كان من أبرزها المشاركة في الأعياد الوطنية مثل يوم الشهيد، ويوم العلم، والمناسبات العالمية مثل اليوم العالمي للمرأة 2020، وفعاليات "شهر الإمارات للابتكار 2020"، والمشاركة في البرنامج التثقيفي "الاقتصاديين الشباب" بالتعاون مع المؤسسة الاتحادية للشباب. لمزيد من التفاصيل حول مساهماتنا الاجتماعية الرجاء الرجوع إلى جزء الاستدامة من هذا التقرير (الصفحات 34-57).

2

ترسيخ مكانة السوق كبورصة ذكية

يتابع سوق دبي المالي ترسيخ مكانته كبورصة ذكية، والتي بدأها منذ العام 2014 باستحداث خدمات إلكترونية مبتكرة وتطبيقات للهواتف الذكية، وبإطلاق المنصّة الإلكترونية للاكتتابات الأولية eIPO في حينه. ويعكف السوق الآن على توسيع دائرة تطبيق الاستعمال الذكي وتطوير الحلول الذكية لتشمل على سبيل المثال لا الحصر؛ تشجيع الشركات المدرجة غير المشاركة على توزيع أرباحها عن طريق خدمة توزيع الأرباح التي يوفرها السوق عبر بطاقة آيفستر، ونشر خدمات المستثمرين الرقمية، وأتمتة جميع الخدمات المقدّمة للمتعاملين بالاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعيّ.

1 - تحديث البنية التقنية لنظام لتداول

عمل سوق دبي المالي خلال العام على تطوير بنيته التقنية، وذلك من خلال التحول الناجح إلى نظام الإطار المالي المتكامل (Nasdaq Financial Framework) التابع لشركة ناسداك، ويوفر هذا النظام للسوق أحدث تطبيقات التداول والرقابة والتقاص وبث المعلومات على المستوى العالمي، ويتسم بالسرعة والفعالية والقدرة الاستيعابية العالية بما يزيد على 80,000 صفقة في الجلسة الواحدة.

وخلال جائحة فايروس كورونا المستجد (Covid-19)، استطاع السوق وبسلاسة أن يقدم كافة خدماته وإنجاز معاملاته عبر موقعه الإلكتروني والقنوات الذكية التي يوفرها في إطار استراتيجية "البورصة الذكية"، بما في ذلك تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات الخدمات الإلكترونية المتعددة، والتي أتاحت لكافة المستثمرين متابعة استثماراتهم في السوق وإنجاز معاملاتهم بأعلى درجات السلاسة والفعالية والأمان.

2 - تحفيز التداول عبر الهواتف الذكية

يتعاون سوق دبي المالي عن كثب مع كافة شركات الوساطة من أجل توفير أفضل الخدمات المتطورة وأكثر قنوات التواصل بين الوسطاء والمستثمرين فعالية ومرونة، وبخاصة أدوات التداول الإلكتروني والتي تشمل التداول عبر تطبيقات الهواتف الذكية والمواقع الإلكترونية للوسطاء، واستمر السوق كذلك بتقييم الأداء الخاص بهذه القنوات الذكية، الأمر الذي بمجمله رفع من قيمة التداول عبر هذه القنوات لتصل إلى ما يزيد على 38 مليار درهم إماراتي أي ما نسبته 29% من إجمالي قيمة التداول خلال العام 2020، وبارتفاع بلغت نسبته 9% عن العام السابق. بهدف تسهيل وصول المستثمرين إلى الخدمات الذكية، أطلق السوق تطبيقه المتكامل للخدمات الذكية "DFM Smart Services App"، وقد تم تطويره لتوفير مزايا تطبيقات أخرى مجتمعة، بالإضافة إلى عدد آخر من المزايا الجديدة التي تشمل قائمة مركزية لمتابعة التداول، ومؤشرات أسعار الأسهم وتنبيهات بيانات التداول بشكل فوري، وإفصاحات الشركات والتحليل الفني والأساسي.

3 - تشجيع توزيع الأرباح النقدية عبر حلول السوق الذكية

للسنة التاسعة على التوالي، أنجزت شركة دبي للإيداع (ذ.م.م.)، وهي شركة تابعة لسوق دبي المالي، بنجاح عملية توزيع الأرباح النقدية الخاصة بالشركات المدرجة عن السنة المالية 2019، حيث تم توزيع ما مجموعه 20.6 مليار درهم إماراتي على ما يزيد عن 356,000 مستثمر. وقد بلغ عدد الشركات التي قام السوق بإدارة عملية توزيع الأرباح نيابة عنها 29 شركة مدرجة في كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي، وتم توزيع الأرباح من خلال التحويل للحسابات المصرفية وبطاقة آيفستر.

3

تطوير واستدامة بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية

يواصل السوق جهوده للارتقاء بنموذج العمل وتطوير عملياته التشغيلة تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية. يندرج ضمن هذا التوجه الاستراتيجي تطوير أنظمة التّقاص والتسوية والإيداع، بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن استدامة الحوكمة لدى السوق أولاً ولدى الشركات المدرجة ثانياً. وينظر السوق أيضاً إلى مواصلة تطوير المعايير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تحتكم إليها الأدوات المالية الإسلامية في التصنيف، على أنها من جملة مبادراته الاستراتيجية في هذا السياق.

1 -تطوير خدمات ما بعد التداول

بعد جهود مكثفة بُذلت على مدى العامين الماضيين لتطوير هيكل السوق وخدمات ما بعد التداول وفق أفضل الممارسات العالمية، أطلق سوق دبي المالي شركاته التابعة وهي كل من شركة دبي للمقاصة (ذ.م.م.) وشركة دبي للإيداع (ذ.م.م.) كشركتين مستقلتين. وتُعد شركة دبي للمقاصة أول شركة مستقلة في مجال خدمات التقاص المركزي للأوراق المالية (Central Counterparty CCP Clearing) على المستوى الإقليمي، في حين تُعد شركة دبي للإيداع أول شركة مستقلة لخدمات الإيداع المركزي للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتمد الشركتان على الأطر التنظيمية عالمية المستوى الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، علاوة على البنية التقنية المتطورة التي أتاحها التحول الناجح إلى منصة التقاص المركزي المتكامل (Packaged CCP) من شركة ناسداك العالمية.

وتتماشى إعادة تنظيم خدمات ما بعد التداول وفصلها عن أنشطة السوق، ذات الصلة بإدراج وتداول الأوراق المالية، مع معايير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو IOSCO)[1]، والقواعد التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، إذ يُعد هذا التطوُّر خطوة هامة في طريق ترقية الأسواق المالية إلى أسواق متقدمة.

2 - إطلاق "مؤشر الإمارات للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية"

أطلق سوق دبي المالي "مؤشر الإمارات للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية"، وهو المؤشر الأول من نوعه بين الأسواق المالية الإماراتية والخليجية لقياس تبني الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية المحلية لأفضل ممارسات الاستدامة. تم إعداد "مؤشر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية" – (S&P/Hawkamah UAE ESG Index) بالتعاون مع كل من "اس & بي داو جونز" ومعهد حوكمة الشركات في الإمارات "حوكمة".

يأتي إطلاق المؤشر انسجاماً مع مساعي الهيئة ويدعم جهودها في تطوير النظام الإشرافي والرقابي ليضاهي أفضل المعايير والممارسات الدولية بما يرتقي بثقافة الحوكمة ويرسخ ثقة المستثمرين بأسواق رأس المال بالدولة إذ تشمل العينة الافتتاحية للمؤشر 20 شركة.

[1] الأيسكو هي المنظمة الدولية لهيئات سوق رأس المال.

3 - تعزيز شفافية الإفصاح للشركات المدرجة

بهدف توفير بيئة تداول عادلة وشفافة تُمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم في سياق رؤية واضحة بشأن كل شركة مدرجة، قام سوق دبي المالي بتطبيق الإجراءات الجديدة التي أقرتها هيئة الأوراق المالية والسلع والمتعلقة بشأن إجراءات التعامل مع الشركات المساهمة العامة المدرجة المتعثرة. حيث تم إطلاق "شاشة الفئة الثانية" لتضم الشاشة الجديدة الشركات المحققة لخسائر متراكمة نسبتها 50% فأكثر من رأسمالها بالاعتماد على البيانات المالية السنوية المدققة للعام 2019، بالإضافة إلى الشركات التي بلغت مدة تعليق تداول أسهمها ستة أشهر فأكثر.

4 - متابعة تنظيم الدورة التدريبية لاعتماد أمناء سر مجالس إدارة الشركات المدرجة

تماشياً مع جهوده في تبني الاستدامة وتشجيع أفضل الممارسات في المجالات البيئية والاجتماعية وبهدف تحسين ممارسات حوكمة الشركات المدرجة لديه، عزز سوق دبي المالي شراكته الناجحة مع "معهد حوكمة" حيث قام المعهد منذ العام 2017 بتدريب أكثر من 92 أمين سر مجلس الإدارة من مختلف الشركات المدرجة بالسوق، كما بادر إلى تقديم عروض موجزة بهدف إطلاع وتعريف مجالس إدارة الشركات المدرجة في سوق دبي المالي على ممارسات حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة في الحوكمة والاستدامة بالشركات.

5 -تجديد شهادة نظام إدارة أمن المعلومات "ISO 27001:2013"

استطاع سوق دبي المالي أن يجدد بنجاح شهادة نظام إدارة أمن المعلومات "ISO 27001:2013"، حيث تعد الشهادة معياراً دولياً لتقييم قدرة الشركة على إدارة وتأمين المعلومات والبيانات ما يؤدي إلى زيادة موثوقية وأمن أنظمة المعلومات، وتحسين ثقة العملاء والشركاء بالإضافة إلى زيادة المرونة والفاعلية. يؤكد هذا الإنجاز على التزام سوق دبي المالي بتبني معايير التميز الدولية وأفضل الممارسات العالمية المتعلقة بإدارة وتأمين بيانات المؤسسة.

4

بناء الكفاءات واسعادها

يدرك سوق دبي المالي أهمية تزويد المستثمرين وكافة المتعاملين بأفضل وأحدث المنتجات والخدمات على أيدي موظفين مؤهلين ومبدعين، لذا يضع على سلم أولوياته جذب وإشراك وتطوير الكوادر البشرية باعتبارها أهم الأصول ما يكفل استدامة هذه الثروة الرئيسية.

1 - تدريب الكوادر البشرية

يؤمن سوق دبي المالي بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية والمحفز الأول لتحقيق النجاح، لذلك يستقطب السوق أفضل الكفاءات والمواهب ويحافظ عليها. ويتم ذلك من خلال تشجيع التطوّر الوظيفي، وجعل الابتكار محوراً لتحقيق أفضل النتائج. ومن أجل ذلك، عمل السوق على تدريب وتطوير 130 موظفاً بإجمالي ساعات تدريبية تعادل 1,935 خلال العام 2020 (والتي عُقِد معظمها بشكل افتراضي). لمزيد من التفاصيل حول الحفاظ على الموظفين وتدريبهم الرجاء الرجوع إلى جزء التنمية المستدامة من هذا التقرير (الصفحات 47-49).

2 - استمرارية الأعمال والحفاظ على بيئة عمل صحية

استطاع سوق دبي المالي خلال العام 2020 تنفيذ عملياته بنجاح ودون أي انقطاع يذكر في الأعمال خلال جائحة فايروس كورونا المستجد (Covid-19)، الأمر الذي جاء نتيجة للاستعدادات الاستباقية في تنفيذ تجربة العمل عن بعد، وأخذ التدابير الاحترازية لضمان سلامة المتعاملين والموظفين لدى استئناف العمل في مقر السوق، وتشمل تلك التدابير على سبيل المثال لا الحصر تعقيم المكاتب، واستخدام أجهزة قياس الحرارة في مدخل قاعة التداول والحفاظ على مسافات تباعد آمنة وتنظيم دخول المستثمرين إلى مكاتب خدمة العملاء.

5

استدامة الأداء المالي وتعزيز مصادر الدخل

في إطار جهوده لتعزيز مصادر الدخل ولتعظيم الأرباح ولتعزيز القيمة المضافة للمساهمين، يعمل سوق دبي المالي على تنويع الفرص الاستثمارية وزيادة عمقه السوقي عبر تشجيع ثقافة التحول إلى المساهمة العامة والإدراج. كما يسعى السوق إلى زيادة حجم التداول بتنويع ما يطرحه من منتجات وخدمات نوعيّة غير تقليدية لكافة المتعاملين ورفع كفاءة العمليات التشغيلية للوسطاء ولعمليات التّقاص والتسوية والإيداع. إضافة إلى توفير خيارات استثمارية جديدة تسهم في تعزيز مستويات السيولة.

1 - تشجيع ثقافة الإدراج

ضمن منهجية تشجيع ثقافة الإدراج وفي سياق حث الشركات العائلية والخاصة على الاستفادة من مزايا سوق رأس المال، تابع سوق دبي المالي تنظيم الاجتماعات والحلقات النقاشية، بما فيها تلك المعتمدة على تقنيات الاتصال المرئي خلال الفترة الاحترازية للعمل عن بعد، والمتعلقة بالاكتتابات العامة وسبل الاستفادة من أسواق رأس المال. شهد العام 2020 كذلك تداول حقوق اكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لشركة غلفا للمياه المعدنية والصناعات التحويلية حيث وصل عدد الشركات المدرجة في نهاية نفس العام إلى 65 شركة.
أما فيما يتعلق بأدوات الدخل الثابت، شهد العام 2020 نمواً آخر في إدراجات الدخل الثابت لدى سوق ناسداك دبي، حيث استطاع جذب سندات وصكوك بلغ مجموع قيمتها 70 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 65 مليار درهم إماراتي في العام السابق. إن سوق ناسداك دبي أحد الأسواق الرائدة في إدراج الصكوك على مستوى العالم، حيث يعد منصة إدراج رئيسية لأكبر مصدري الصكوك مثل حكومة إندونيسيا والبنك الإسلامي للتنمية. لمزيد من التفاصيل حول إدراجات الصكوك والسندات الرجاء الرجوع إلى جزء نموذج العمل من هذا التقرير (الصفحات 20-21).

2 - إطلاق ضوابط إدراج وتداول أسهم شركات المناطق الحرة

بالتعاون مع مجموعة رائدة من الشركاء الاستراتيجيين أصدر سوق دبي المالي ضوابط إدراج وتداول أسهم شركات المناطق الحرة وذلك وفقاً لمعايير دبي (10x) – إحدى مبادرات دبي للمستقبل. ستسمح هذه الضوابط لشركات المناطق الحرة الناشطة في قطاعات اقتصادية متنوعة في الدول بالاستفادة من المزايا العديدة التي يتيحها الإدراج في سوق دبي المالي، بما في ذلك القدرة على جمع رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التوسع عبر قاعدة مستثمرين ضخمة يضمها السوق، علاوة على المزايا الأخرى ذات الصلة بمرحلة ما بعد الإدراج في السوق.

3 - بدء الإعداد لإطلاق "سوق ناسداك دبي للنمو" لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة

بهدف تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، وتحت مظلة سوق ناسداك دبي، بدأ الإعداد لإطلاق "سوق ناسداك دبي للنمو" ليتبع أيضاً لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA). يوفر "سوق ناسداك دبي للنمو" فرصة الإدراج للشركات الصغيرة والمتوسطة، إذا كانت قيمتها أقل من 250 مليون دولار حيث سيمكن الشركات المؤهلة من التقدم بطلب إدراج بعد مرور سنة على تأسيسها، في حين ستتمكن الشركات غير المؤهلة للاكتتاب العام من الانضمام إلى قطاع السوق الخاص التابع لسوق ناسداك دبي للنمو. بوجود هذه المزايا وأخرى عديدة، يتزايد الاهتمام من الشركات المحلية والدولية على حد سواء لسوق النمو حيث سيجذب السوق الشركات الصاعدة في مجموعة متنوعة من القطاعات والمناطق الجغرافية، كما يوفر سوق ناسداك دبي للنمو للمستثمرين فرصاً استثمارية مربحة ومتنوعة في مجموعة واسعة من الشركات النامية في اقتصاد ناشئ.

4 - إطلاق منصة العقود المستقبلية على الأسهم الفردية

في إطار استراتيجية السوق لتنويع الأدوات المالية وجذب المزيد من الاستثمارات، أطلق سوق دبي المالي منصة جديدة لتداول المشتقات على الأسهم الفردية المدرجة لديه وذلك بالتعاون مع كل من شركة دبي للمقاصة، وسوق ناسداك دبي، ومجموعة من شركات الوساطة الرائدة.

تستند المنصة إلى حزمة من القواعد التنظيمية المعدة وفق أفضل الممارسات العالمية بما يوفر إطاراً داعماً لنمو سوق العقود المستقبلية بما يتماشى مع معدلات النمو العالمية. تتيح هذه الخطوة الاستراتيجية للمستثمرين تنويع محافظهم الاستثمارية والتحوط، فضلاً عن الاستفادة من تسهيلات الرافعة المالية حيث تتراوح آجال هذه العقود بين

شهر وشهرين وثلاثة شهور. تضم المنصة عقوداً مستقبلية لأسهم فردية لـ 5 شركات مدرجة في السوق كما في نهاية العام 2020 وتستهدف المنصة لاحقاً إضافة العقود المستقبلية المرتبطة بالمؤشرات.

5 - إدراج صندوق للمؤشرات المتداولة

ضمن سياسة تنويع المنتجات وفئات الأصول، تم إدراج صندوق مؤشرات شيميرا الإمارات والذي يحاكي أحد المؤشرات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالتعاون مع مؤسسة (S&P Dow Jones Indices)، بهدف قياس أداء مجموعة من الأسهم عالية السيولة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركات تتخذ من الإمارات مقراً لها. إن إدراج الفئة "B" الموزعة للأرباح من الصندوق سيوفر لقاعدة السوق الضخمة والمتنوعة من المستثمرين المحليين والعالميين أداة استثمارية جديدة للاستثمار في مجموعة من الشركات التي يرصدها مؤشر ستاندرد آند بورز للشريعة الإسلامية.

6 - تعزيز حضور الاستثمار الأجنبي

في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعزيز وتنويع مصادر السيولة وجذب المزيد من المؤسسات الاستثمارية، يحرص سوق دبي المالي على تشجيع الشركات المدرجة على الانفتاح بصورة أكبر على المستثمرين سواء الحاليين أو المحتملين وإطلاعهم بصورة منتظمة على تطورات العمل واستراتيجيات النمو. وفي هذا المجال نظم السوق، وعبر تقنيات الاتصال المرئي، مؤتمراً سنوياً للمستثمرين العالميين ليجمع بين 15 شركة مصدرة للأسهم وأدوات الدخل الثابت من الصكوك والسندات، والمدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق ناسداك دبي، مع المؤسسات الاستثمارية العالمية في الولايات المتحدة، وبريطانيا وآسيا، وذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات الفردية بلغ عددها 162 اجتماعاً مع 61 مؤسسة استثمارية عالمية تدير مجتمعةً أصولاً قدرها 3.5 تريليون دولار. هذا، واستحوذ المستثمرون الأجانب على 50% من تداولات السوق خلال العام 2020 فيما وصلت حصة الاستثمار المؤسسي من التداول إلى ما نسبته 44%.

03. الاستدامة

ملخص الاستدامة

حافظنا في سوق دبي المالي على مكانتنا المتقدمة في مجال تعزيز أجندة الاستدامة في قطاع الخدمات المالية وفي أسواق رأس المال بالمنطقة على أوسع نطاق؛ حيث يندرج ذلك ضمن إطار سعينا المستمر لتصدر الجهود الإقليمية لتطوير وتبني أفضل ممارسات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في أسواق رأس المال. ومنذ مرحلة مبكرة أدركنا أهمية تحقيق القيمة المضافة لجميع الأطراف المعنية ومزاولة أعمالنا بما يتماشى مع مبادئ الاستدامة، باعتبار ذلك عاملاً حيوياً لتعزيز نموّنا على المدى الطويل. وبذات الأهمية، يلعب السوق دوراً محورياً في دعم التنمية المستدامة على مستوى إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتتماشى الخطة الاستراتيجية للاستدامة 2025 في سوق دبي المالي مع رؤى وخطط دولة الإمارات العربية المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة العالمية، والأجندة الوطنية الخضراء 2015-2030، والتزام دولة الإمارات ببنود اتفاقية باريس للمناخ، ورؤية دبي 2021 الرامية لبناء مدينة ذكية ومستدامة. فحسب تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمية (SDGs) للعام 2020، تم تصنيف الأداء الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ال 71 من أصل 175 دولة على مستوى العالم، وتستمر دولة الإمارات في المرتبة الأولى مقارنة مع تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي [1].

تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2020 (ترتيب الدول عالمياً)[1]

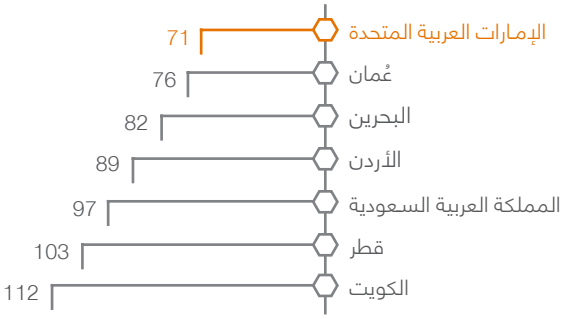

[1] تقرير التنمية المستدامة العالمية (SDGs) للعام 2020.

وفي الوقت الذي مثّلت فيه جائحة فيروس كورونا (Covid-19) خلال العام 2020 تحدياً كبيراً لمختلف القطاعات، إلا أن ذلك اقتضى تسريع الجهود لتحقيق التكامل بين مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، فقد واجهنا هذا التحدي برفع تركيزنا على بناء سوق رأس مال يتسم بالقدرة على استيعاب المتغيرات وبالاستدامة. وشهد سوق دبي المالي اهتماماً متزايدًا بمجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، فيما واصلت الاستثمارات المسؤولة والإفصاح عن المعلومات غير المالية استقطاب المزيد من الاهتمام.

لضمان مساهمتنا إلى أقصى حد في التنمية المستدامة المحلية والعالمية، قام سوق دبي المالي بتحديد الأولويات وفقاً لأهداف التنمية المستدامة العالمية الستة التالية، والتي ارتكزت إليها نشاطات مسؤوليتنا الاجتماعية بالأصل، ومن ثم دمجها بالخطة الاستراتيجية للسوق لضمان تنفيذها:

أبرز إنجازات الاستدامة لعام 2020

واصلنا في العام 2020 تحقيق الإنجازات المفصلية في مسيرتنا الرامية لتطوير الاستدامة وتعزيز مكانتنا كسوق مسؤول؛ حيث كثّفنا الجهود لبناء سوق رأس مال رائد ومستدام في المنطقة، إضافة إلى ترسيخ مكانتنا كجهة رئيسية ومؤثرة في قطاع البورصات العالمي. ونستعرض فيما يلي بعض أهم إنجازاتنا:

بعد الانضمام إلى مؤشر "FTSE4Good" للأسواق الناشئة في يونيو 2019، كان لالتزمنا بتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية والإفصاح عنها، أثر إيجابي ساهم في رفع تصنيف السوق في تلك المجالات، وذلك بحسب تقييمٍ مستقل ورد في نتائج مراجعة المؤشر لشهر يونيو 2020. واليوم، تُعد شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) إحدى ثلاث شركات فقط من دولة الإمارات العربية المتحدة يتم إدراجها ضمن هذا المؤشر. ويهدف مؤشر "FTSE4Good"، الذي أطلقته شركة "فوتسي راسل" لمؤشرات الأسواق العالمية، إلى تقييم أداء الشركات ضمن الأسواق الناشئة الملتزمة بتطبيق أفضل معايير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

في إبريل 2020، أطلقنا في سوق دبي المالي مؤشر الإمارات للبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة بالتعاون مع شركة مؤشرات أسواق المال "ستاندرد آند بورز- داو جونز"، ومعهد حوكمة الشركات (حوكمة). ويمثل هذا المؤشر إنجازاً هاماً إذ يُعتبر الأول من نوعه للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة عموماً. ويهدف المؤشر، الذي يضم 20 شركة، إلى تشجيع الشركات المدرجة في الإمارات على الالتزام بتطبيق أفضل المعايير في مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وخلال العام 2020، نظّم سوق دبي المالي بالتعاون مع بنك "اتش إس بي سي" ندوة عبر وسائل التواصل المرئي للمستثمرين العالميين، بهدف مناقشة دور مؤشر الإمارات للبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية للسوق.

مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي
DUBAI SUSTAINABLE FINANCE WORKING GROUP

واصل سوق دبي المالي بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي قيادة خطط وأنشطة "مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي" خلال العام 2020. وتهدف المجموعة إلى تنسيق الجهود لبناء المركز المالي الأكثر استدامة في المنطقة، إذ تضم 16 عضواً من الشركات المستدامة الرائدة، والبنوك الإقليمية والعالمية إضافة إلى المؤسسات المالية. وقام أعضاء المجموعة خلال العام 2020 بإعداد مسودتين لدليلين تعليميين حول "الإصدار المستدام" و "الاستثمار المستدام"، بهدف دعم ركيزتين أساسيتين للمجموعة، وهما "الاستثمار المسؤول" المرتبط بتعزيز الفهم حول جوانب حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بين أوساط المستثمرين من الشركات والأفراد في المنطقة؛ و "تنمية التمويل المستدام" المرتبط بدعم الشركات. وتسعى مجموعة العمل إلى إطلاق الدليلين التعليميين في مطلع العام 2021 خلال ندوة افتراضية حول موضوع التمويل المستدام في دبي.

في العام 2020، أعلن سوق دبي المالي وبالتعاون مع عدة هيئات حكومية رائدة في الإمارات، عن نشر أول مبادئ توجيهية "المبادئ التوجيهية" خاصة بالتمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحددة، والتي ستكون حافزاً لتنفيذ أولويات الاستدامة في الدولة. وتماشياً مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أتت هذه المبادرة ثمرة جهود تعاونية بين عدة هيئات في الإمارات، بما فيها ذلك سوق دبي المالي، وسوق ناسداك دبي، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، ووزارة التغير المناخي والبيئة، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

خلال العام 2020، التزم سوق دبي المالي بتسريع جهود الاستدامة والحوكمة بهدف تعزيز التنوع الاجتماعي في مجالس الإدارة. وساهمت مبادرات سوق دبي المالي، مثل منصة "eBoard" الإلكترونية للترشّح لمجالس الإدارات وورش عمل مبادرة "التمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات"، في زيادة التمثيل النسائي بشكل كبير في مجالس الإدارة إلى الثلث ضمن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي. وفي أغسطس 2020، انضم سوق دبي المالي إلى قائمة "شركاء المعرفة" لمبادرة "20 لعام 2020" التي أطلقتها مؤسسة "أورورا 50"، بهدف دعم الجهود المبذولة لتأهيل الكوادر النسائية الماهرة المرشحة لعضوية مجالس الإدارة. كما تهدف هذه المبادرة إلى تطوير مواهب النساء المؤهلات للترشح لعضوية مجالس الإدارة وتزويدهن بالمهارات اللازمة لتلك المناصب.

استراتيجية الاستدامة 2025

يشمل نموذج عمل أسواق رأس المال طيفاً واسعاً من العلاقات مع المتعاملين، وبهذا فهو يتطلب تطبيق منهجية عمل دؤوبة لرعاية تلك العلاقات لتوفير قيمة طويلة الأمد ضمن مختلف فئات المتعاملين. ولتحقيق هذه الغاية، تبرهن الخطة الاستراتيجية للاستدامة لسوق دبي المالي على التزامنا الراسخ بتعزيز حضورنا الريادي كواحد من أبرز الأسواق المستدامة في المنطقة عبر توفير قيمة مشتركة وطويلة الأمد للمتعاملين لدى سوق دبي المالي بحلول العام 2025 وتقوم هذه الاستراتيجية على أربع ركائز رئيسية هي: التقارير والإفصاحات المستدامة، التوعية بشأن الاستثمار المستدام، إدراج الأدوات المالية الخضراء، والتوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية. وتأتي الاستدامة في مقدمة أولويات سوق دبي المالي، حيث ينعكس ذلك في جميع جوانب استراتيجيته المؤسسية وعملياته التنظيمية، ما يفضي إلى توفير هذه القيمة.

المشاركة مع كافة متعاملينا

ندرك في سوق دبي المالي بأن قدرتنا على مواصلة تحقيق النجاح تعتمد بالدرجة الأولى على توفير قيمة رفيعة المستوى لمختلف فئات المتعاملين، حيث نقوم باستشارة كل من هذه الفئات والاستماع لآرائهم، وذلك بهدف رسم صورة أوضح حول احتياجاتهم المتغيرة وتضمين وجهات نظرهم في استراتيجياتنا وأنشطتنا المختلفة. ويعد ذلك عاملاً أساسياً في ضمان مواكبة سوق دبي المالي لجميع التطورات، والاستجابة لها، وتوفير قيمة طويلة الأمد، وضمان سعادة ورضا المتعاملين لدينا. وبهذا الصدد نجري استطلاعات الرأي السنوية لقياس مدى رضا المساهمين عن منتجاتنا وخدماتنا. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الصفحة 52 في هذا القسم.

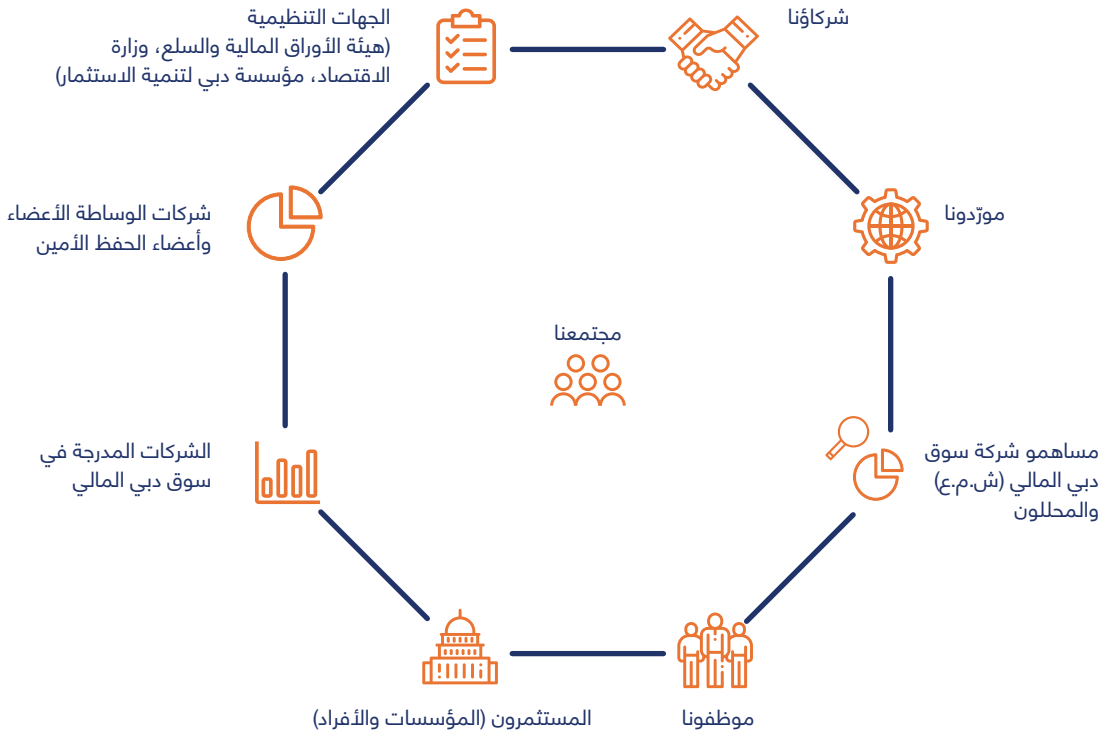

تقييم الأمور الجوهرية

نحرص على التفاعل المستمر مع المتعاملين وإبقاء قنوات الحوار الاستراتيجية مفتوحة معهم، وذلك لضمان فعالية وشمولية عمليات سوق دبي المالي وإدارة الاستدامة بطريقة متصلة بالواقع، ما يُتيح لنا القدرة على إدارة المواضيع الجوهرية بالنسبة للسوق ولكافة المتعاملين في مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والحد من آثارها إن وجدت، والتي يُمكن أن تبرز في ظل تغير البيئة التشغيلية.

وبناءً على نتائج "تقييم الأهمية النسبية" الذي أُجري العام الماضي، قمنا بتحديد 20 موضوعاً مهماً والتركيز عليها، لما تمثله هذه المواضيع من أهمية للمتعاملين لدينا، وتأثيرها على الخطة الاستراتيجية لسوق دبي المالي وأنشطته التشغيلية؛ إذ جاءت قضايا مكافحة الفساد والرشوة على رأس قائمة الأولويات، بينما تلتها قضية استقرار الأداء المالي للسوق، وأتت خصوصية البيانات في المركز الثالث من حيث الأهمية. لمزيد من المعلومات حول جدول الأهمية النسبية، يرجى الرجوع إلى الصفحة 25 من تقرير الاستدامة لسوق دبي المالي ش.م.ع للعام 2018.

وضمن مساعينا للاستفادة من هذه النتائج لتوجيه إداراتنا للاستدامة، قُمنا بتطوير "إطار سوق دبي المالي للاستدامة" لضمان مواكبتنا لهذه النتائج ودمجها في استراتيجيتنا وعملياتنا وإطار إدارة المخاطر المعتمد.

إطار عمل الاستدامة

يشكل فهمنا العميق لسياق الاستدامة الحالي والتوجهات العالمية الناشئة في هذا المجال الأساس الذي يقوم عليه إطار عمل الاستدامة الخاص بسوق دبي المالي والذي نطمح من خلاله لتوفير قيمة مشتركة طويلة الأمد لكافة المتعاملين، وتعزيز حضور سوق دبي المالي كإحدى الأسواق المالية الرائدة في مجال الاستدامة على مستوى المنطقة بحلول العام 2025، فضلاً عن المساهمة الفاعلة في تحقيق طموحات الاستدامة الأوسع نطاقاً للأجندات الوطنية والعالمية وأجندات قطاع أسواق رأس المال.

وينسجم إطار سوق دبي المالي للاستدامة مع الأهداف العالمية الست للتنمية المستدامة، والخطة الاستراتيجية لسوق دبي المالي لعام 2021 التي تتضمّن خمسة أهداف استراتيجية رئيسية هي: تعزيز سعادة ورضا الأطراف المعنية؛ وبناء بورصة ذكية؛ وضمان تطوّر واستدامة البنية التحتية لسوق دبي المالي؛ وتحسين كفاءة وسعادة الموظفين؛ والحفاظ على الاستقرار المالي. ويرتكز هذا الإطار إلى نقاط قوتنا الرئيسية، ويستهدف ثلاثة مجالات رئيسية تتيح لنا تقديم الدعم بهدف إحداث تغيير إيجابي وتعزيز أدائنا، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

إطار عمل يدعم أهداف الاستدامة العالمية

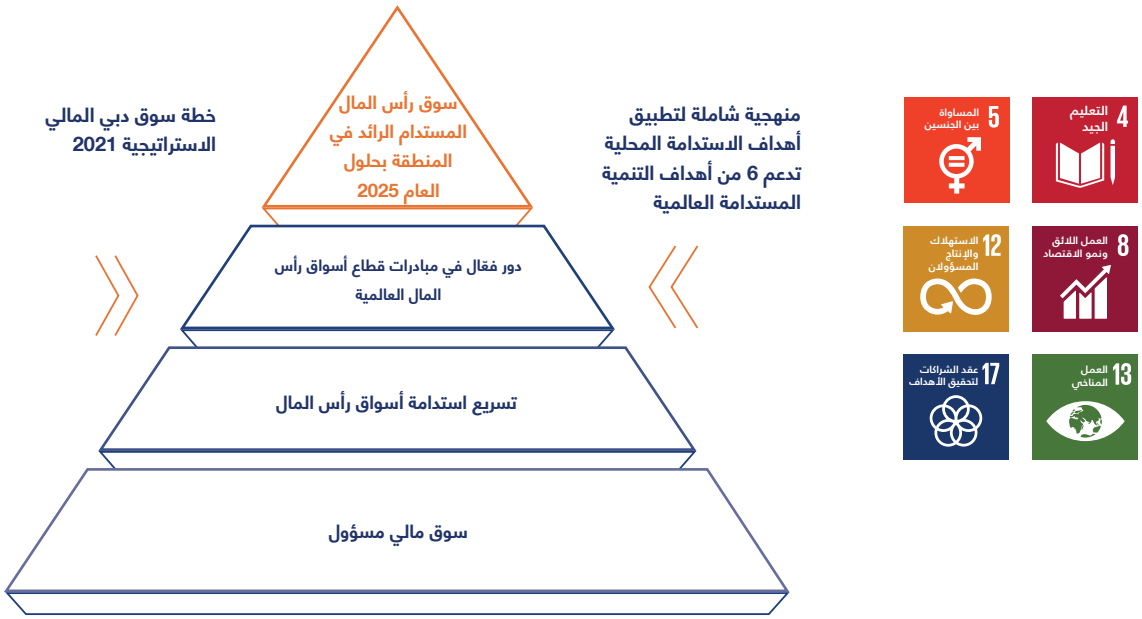

1
سوق مالي
مسؤول

في إطار سعيه ليصبح سوق رأس المال المستدام الرائد في المنطقة، يطبق سوق دبي المالي خطته ليكون نموذجاً يحتذى به في القطاع. ومن هنا، فإننا نواصل دمج أفضل ممارسات الاستدامة العالمية في عملياتنا وتحديد الفرص المتاحة لتحسين الأداء بشكل مستمر. وباعتبارنا سوقاً مالياً مسؤولاً، فإننا ملتزمون بما يلي:

- تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية
- استقرار الأداء المالي للسوق
- تطوير الابتكار الرقمي
- تطوير مهارات موظفينا
- حماية البيئة
- إثراء مجتمعاتنا

2
تسريع استدامة
أسواق رأس المال

نعمل على الانتقال بالسوق نحو الاستدامة من خلال التركيز على المحاور الأربعة الرئيسية لسوق دبي المالي والمتعاملين معه، والتي تشمل:

- رفع تقارير وإفصاحات الاستدامة
- التوعية بشأن الاستثمار المستدام
- إدراج الأدوات المالية الخضراء
- تحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية

3
دور فعّال في مبادرات قطاع
أسواق رأس المال العالمية

نتطلع لأن تصبح مساهمتها هي الأبرز في مبادرات قطاع أسواق رأس المال العالمية من خلال إبرام الشراكات والتعاون الفاعل، حيث ندعم الاستثمار المسؤول والأسواق المستدامة، فضلاً عن تعزيز العمل على مستوى المنطقة للحصول على نتائج مماثلة.

سياسات الاستدامة

انطلاقاً من أهميتها في تحقيق نجاحنا، فإننا نضع الاستدامة على رأس أولوياتنا في جميع جوانب عملياتنا واستراتيجيتنا المؤسسية، ما يتيح لنا توفير قيمة مشتركة طويلة الأمد لجميع المتعاملين لدينا. وتُظهر سياسة سوق دبي المالي للاستدامة التزامنا بنماذج أفضل الممارسات المسؤولة ومزاولة العمل على نحو يسهم في ضمان مستقبل مستدام على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وترتكز سياسة سوق دبي المالي للاستدامة إلى ما يلي:

1. الإدارة المستدامة للمخاطر
2. إدارة سلسلة التوريد
3. إسعاد كافة المتعاملين
4. تدريب الموظفين وتعزيز مشاركتهم
5. تمكين المرأة والشباب
6. الحفاظ على موارد الطاقة والمياه
7. برنامج إعادة التدوير
8. تطوير منتجات وخدمات مستدامة
9. إجراءات وسياسات العمل لتطبيق الاستدامة
10. جمع البيانات وإعداد التقارير بطريقة مستدامة

نستعرض في الصفحات التالية لمحة موجزة حول إنجازاتنا في مجال الاستدامة للعام 2020 بما يتماشى مع إطار عملنا واستراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة 2025:

- **سوق مالي مسؤول**؛ نسلط الضوء على أهمية الدور الذي نلعبه في مجال الحوكمة، وسبل تطوير مهارات موظفينا، وإحداث تغيير إيجابي في المجتمع.
- **تسريع استدامة أسواق رأس المال**؛ نسلط الضوء على أهمية رفع التقارير وتقديم الإفصاحات إلى جانب الجهود التي نبذلها لتحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية.
- **دور فعّال في مبادرات قطاع أسواق رأس المال العالمية**؛ نسلط الضوء على شراكاتنا وأنشطة التعاون الفاعلة لدعم الاستثمارات المسؤولة.
- **نظرة مستقبلية**؛ نناقش توجهاتنا العامة وخططنا وطموحاتنا للاستدامة ضمن إطار حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

سوق مالي مسؤول

1. تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية

واصل سوق دبي المالي تركيزه على تعزيز ثقة المتعاملين من خلال تطبيق ممارسات حوكمة الشركات. وتمثل هيئة الأوراق المالية والسلع قاعدة الدعم لإطار عمل الحوكمة في السوق، من خلال تعريفها الواضح لكافة الجوانب وعناصر القياس المتعلقة بالحوكمة. ويتضمن تطبيق الحوكمة جوانب تنحصر بموافقة مجلس إدارة الشركة، وجوانب أخرى يمكن للمجلس تفويض اللجان المنبثقة عنه، والإدارة التنفيذية بالبت فيها. وخلال العام المنصرم تابع السوق تحديث سجل المخاطر لديه بما في ذلك قابلية السوق للمخاطرة خلال ممارسته أعماله بهدف خفض مدى تعرضه للمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والمخاطر المتعلقة بالامتثال للقوانين كما قام بتضمين أهم المواضيع المتعلقة بالاستدامة في إطار إدارة المخاطر لديه. لمزيد من التفاصيل حول إطار إدارة المخاطر، يرجى الرجوع إلى الصفحات 76-78 من تقرير الحوكمة.

يلتزم سوق دبي المالي بتعزيز معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية لدى جميع الأطراف المعنية، بما يسهم في زيادة الشفافية في عمليات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية. فخلال العام 2020، سجلت الشركات المدرجة في سوق دبي المالي امتثالاً بنسبة 97% والتي أفصحت عن نتائج الربع الثالث خلال الفترة القانونية المسموحة ذات الـ 45 يوماً من نهاية الربع. يؤكد سوق دبي المالي كذلك، من خلال قسم الإدراج والإفصاح، قيام شركاته المدرجة بالإفصاح عن تقرير الحوكمة السنوي وأي تغييرات رئيسية تتعلق بانتخاب أعضاء مجلس إداراتها، كما يدير السوق عملية تداول المطّلعين بحذر شديد ورقابة عالية المستوى.

وبصفتنا عضواً في مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة ورئيس مجموعة عمل الاستدامة بالاتحاد العالمي للبورصات، نلتزم بدعم البورصات العالمية على تطبيق أفضل معايير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. ومنذ إطلاق "دليل إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية" في سوق دبي المالي خلال العام 2019 بهدف دعم وتشجيع الشركات المدرجة على زيادة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، واصلنا تشجيع الشركات على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، بهدف تعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات وفرص التمويل ودخول أسواق جديدة. وحالياً، تلتزم 12% من الشركات المدرجة في سوق دبي المالي (بما فيها تلك المدرجة في سوق ناسداك دبي) بإعداد تقارير استدامة للسنة المالية 2019. وفي هذا الإطار، يواصل سوق دبي المالي الحفاظ على مكانته الريادية بين البورصات الإقليمية في مجال تقارير الاستدامة للشركات المدرجة لديه.

كما واصلنا خلال العام 2020 تشجيع الشركات المدرجة على تطوير ممارسات الإفصاح المتعلقة بجوانب حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، بهدف تعزيز معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وزيادة الاهتمام بالاستثمار المستدام وإفصاحات الاستدامة. وفي يناير 2021، أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع عن إيضاحات عامة بشأن الإجراءات الخاصة بالجمعيات العمومية ومتطلبات قانون الشركات التجارية رقم (2) لسنة 2015 وفقاً للتعديلات بموجب المرسوم قانون اتحادي رقم (26) لسنة 2020، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م.) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات

المساهمة العامة. وينص الإخطار الموجّه إلى جميع الشركات المدرجة في البورصات الإماراتية على ضرورة التزام كل شركة بالإفصاح عن تقارير الاستدامة للسنة المالية 2020 في موعد أقصاه 6 أشهر بعد نهاية السنة المالية. كما يجب أن تلتزم كل شركة عند إعداد تقارير الاستدامة بمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير الاستدامة (GRI)، واستيفاء المتطلبات الصادرة عن السوق. وتتماشى هذه الخطوة الهامة على مستوى المنطقة مع استراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة، التي تم إطلاقها في العام 2019 بهدف حث الشركات على الالتزام بإعداد تقارير الاستدامة وصولاً إلى نسبة 70% بحلول العام 2025.

واصل سوق دبي المالي كذلك التعاون مع معهد حوكمة في تقديم برنامج اعتماد أمناء سر مجالس إدارة الشركات المدرجة في السوق، حيث يهدف البرنامج إلى تمكين أمناء السر من القيام بأعمالهم بأفضل طريقة ممكنة. ويعد هذا البرنامج إلزامياً لجميع الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، حيث وصل إجمالي عدد المشاركين في هذه الورش إلى 86 مشاركاً كما في نهاية العام 2020.

منذ التأسيس، أثبت سوق دبي المالي ريادته في مجال التنمية المستدامة، حيث بدأنا من قناعتنا الراسخة بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، فكّنا أول سوق مالي يلتزم عالمياً بمبادئ الشريعة الإسامية، والتي تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة والممارسات الأخلاقية. تضم لجان مجلس إدارة سوق دبي المالي كلاً من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ولجنة التدقيق، وذلك انسجاماً مع أفضل الممارسات العالمية والمعايير المحاسبية، وسعياً لتلبية متطلبات الاستثمار الأخلاقي والقائم على العقيدة الذي يؤكد على مدى شفافية عمل السوق.

الشركات المدرجة الممتثلة لأحكام الشريعة الإسلامية 2020

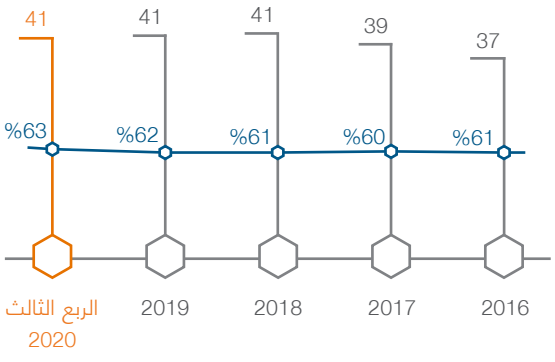

واصل سوق دبي المالي جهوده لدعم التنوع الاجتماعي والإدماج في مجالس إدارة الشركات، تماشياً مع استراتيجيته للاستدامة لعام 2025، والتي تتضمن مبدأ "التوازن بين الجنسين وتمكين الموظفين". وخلال العام 2020، سجل السوق نسبة 30% من التمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات المدرجة لديه. ويشمل ذلك أيضاً شركة "سوق دبي المالي" (ش.م.ع)، التي يضم مجلس إدارتها 7 أعضاء بينهم سيدة واحدة. إلى جانب ذلك، ومن خلال شراكات مثمرة مع الأطراف المعنية، والتي عقدتها مؤسسة دبي للمرأة، ومعهد حوكمة الشركات (حوكمة) ومؤسسة "أورورا 50" استطاع السوق أن يدعم جهود التمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات المدرجة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في صفحة 52 تحت عنوان "تمكين المرأة".

خلال العام 2020، نجحنا في تجديد شهادة الآيزو ISO 27001:2013 التي تمثل إطار عمل معترف به دولياً لأفضل الممارسات المتعلقة بأنظمة إدارة أمن وحماية فعّالة للمعلومات. إلى جانب ذلك، نلتزم بتطبيق أفضل الممارسات لضمان استمرارية الأعمال من خلال حصولنا على شهادة الآيزو ISO 22301: 2012، والتي تمثل معياراً دولياً لنظام إدارة استمرارية الأعمال، ما يعكس قدرتنا على توفير منتجات وخدمات تلبي باستمرار احتياجات العملاء وتواكب المتطلبات التنظيمية وقدرات التحسين المستمر.

انظر الصفحة 72 لتقرير لجنة التدقيق
انظر الصفحة 73 لتقرير لجنة الترشيحات والمكافآت

تبرهن هذه الإنجازات على التزام سوق دبي المالي باعتماد أرقى معايير التميز والجودة في قطاع الأعمال، فضلاً عن سعيه الحثيث للارتقاء بمستوى خدماته بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. كما ساهمت مبادرات لجنة التدقيق والإجراءات الصادرة عن إدارة الرقابة الداخلية في حصول سوق دبي المالي على شهادات الأيزو التالية:

ISO 27001:2013 نظام إدارة أمن وحماية المعلومات

ISO 22301:2012 نظام إدارة استمرارية الأعمال

ISO 20000-1:2011 نظام إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات

ISO 9001:2015 نظام إدارة الجودة

خصص سوق دبي المالي في هذا التقرير السنوي جزءاً شاملاً حول الحوكمة، استعرض فيه أفضل ممارسات الحوكمة ليضم معلومات إضافية حول ممارسات التوافق مع الشريعة الإسلامية، وإنجازات التدقيق الداخلي، ومعلومات عن مجلس إدارة السوق يرجى الرجوع للصفحات 60-83 من هذا التقرير للاطلاع على مزيد من المعلومات حول ممارسات السوق في إطار حوكمة الشركات.

2. استقرار الأداء المالي

في إطار جهوده لاستدامة الأداء المالي وتعزيز مصادر الدخل وتعظيم الأرباح وتعزيز القيمة المضافة للمساهمين، يعمل سوق دبي المالي على تنويع الفرص الاستثمارية وزيادة عمقه السوقيّ عبر تشجيع ثقافة التحول إلى المساهمة العامة والإدراج. كما يسعى السوق إلى زيادة حجم التداول بتنويع ما يطرحه من منتجات وخدمات نوعيّة غير تقليدية لكافة المتعاملين ورفع كفاءة العمليات التشغيلية للوسطاء ولعمليات التّقاص والتسوية والإيداع. إضافة إلى توفير خيارات استثمارية جديدة تسهم في تعزيز مستويات السيولة.

وخلال العام 2020، تضمنت جهودنا الهادفة لاستقرار أدائنا المالي وتنويع مصادر دخلنا العديد من الإنجازات التي كان من أهمها زيادة الإدراجات في فئات الأصول المختلفة، وإطلاق منصات تداول جديدة تستهدف الشركات في قطاعات اقتصادية متنوعة، فضلاً عن إنشاء مؤشر جديد للاستدامة بالإضافة إلى العديد من الإنجازات الأخرى. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الإنجازات الاستراتيجية على الصفحات 26-31 من هذا التقرير.

وبالنسبة للأسواق المالية، ونتيجة لظروف عدم التأكد التي رافقت انتشار الجائحة وما رافقها من غموض حول مستقبل الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم، فقد تراوح أداؤها بين السلبي والإيجابي. فخلال العام 2020، ارتفع المؤشر الرئيس في 38 بورصة من أصل 75 بورصة يتوفر عنها بيانات من البورصات الأعضاء في اتحاد البورصات العالمي بينما انخفض المؤشر في 37 بورصة [1].

وكما هو حال معظم الأسواق المالية في العالم، فقد تأثرت الأسواق المالية في الدولة أيضاً بظروف عدم التأكد التي رافقت انتشار الجائحة وما ترتب عليها من ضعف الأداء الاقتصادي. فقد سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي حتى نهاية العام 2020 انخفاضاً بنسبة 9.9 % مقارنة بالعام السابق.

[1] المصدر: تقارير الاتحاد الدولي للبورصات.

فيما يخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.) خلال العام 2020، فقد بلغ صافي الربح الموحد 142.6 مليون درهم إماراتي مقابل 122 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي. وبلغ إجمالي الإيرادات الموحدة 351.8 مليون درهم إماراتي خلال العام 2020، مقابل 327.1 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي.

القيمة الاقتصادية المباشرة المتحققة والموزعة (مليون درهم إماراتي)

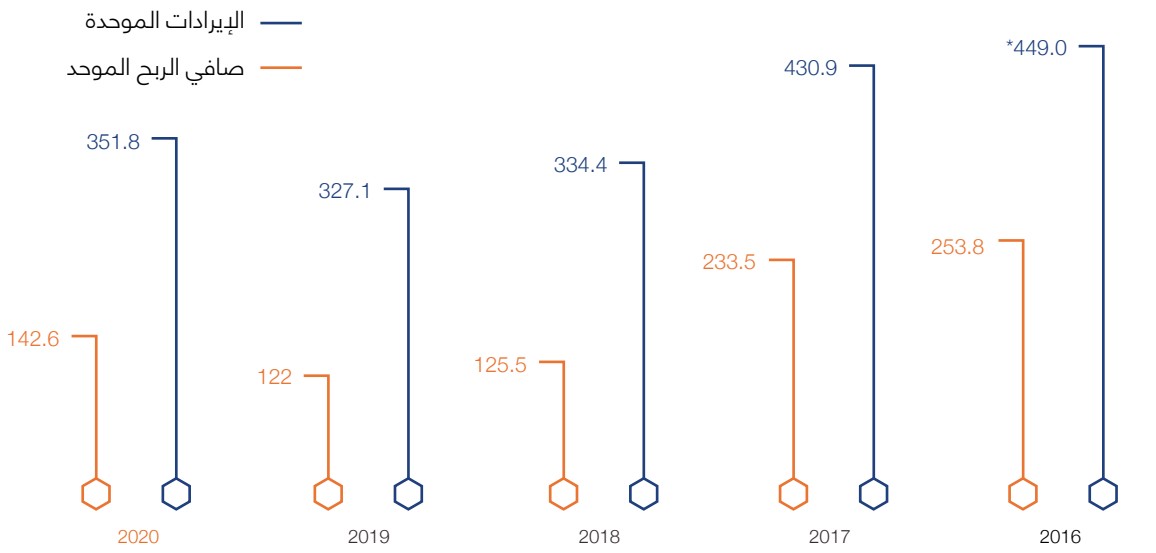

2020	2019	2018	2017	2016
هامش صافي الربح: **%40.5** متوسط هامش صافي الربح (اتحاد البورصات العالمية) **المعلومات غير متوفرة**	هامش صافي الربح: **%37.4** متوسط هامش صافي الربح (اتحاد البورصات العالمية) **%43.6**	هامش صافي الربح: **%37.5** متوسط هامش صافي الربح (اتحاد البورصات العالمية) **%44.6**	هامش صافي الربح: **%54.2** متوسط هامش صافي الربح (اتحاد البورصات العالمية) **%58.0**	هامش صافي الربح: **%56.5** متوسط هامش صافي الربح (اتحاد البورصات العالمية) **%47.9**

تم تعديل متوسط هامش صافي الربح وفقاً لمسوحات الاتحاد العالمي للبورصات للعام 2019.

* لا تشمل دخلاً استثنائياً من إيرادات أرض الهبة ونفقات مخصص الوكالة بقيمة 5.3 مليون درهم إماراتي.

3. الابتكار الرقمي

يواصل سوق دبي المالي تعزيز مكانته الريادية كداعم لتطوير سوق رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة عموماً، من خلال استراتيجيته الرامية لتوفير بنية تحتية متينة ومتطوّرة للسوق مع الاعتماد على أنظمة تكنولوجية فعالة، بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية. وفي مطلع شهر مارس 2020، أطلق سوق دبي المالي بنجاح أكبر تحديث تقني في مسيرته، عبر تحوّله بنجاح إلى نظام ناسداك المالي "Nasdaq Financial Framework"، الذي طوّرته شركة "ناسداك"، المزود العالمي الرائد لتقنيات أسواق المال، ويزود هذا النظام السوق بأحدث تطبيقات التداول والرقابة والمقاصة، وبث معلومات السوق، إضافة إلى توفير منصات تداول مرنة متعددة الأصول. ويرسي هذا التحديث التقني النوعي ركائز متينة تضمن لسوق دبي المالي تسريع تطبيق استراتيجيته لتنويع المنتجات خلال العام 2020، ولاسيما مع إطلاق السوق للمنصات الخاصة بصناديق المؤشرات المتداولة ومشتقات الأسهم وصناديق الاستثمار العقاري.

كما أثمرت استراتيجية سوق دبي المالي، الرامية للتحوّل إلى بورصة ذكية عن تحقيق نتائج إيجابية لافتة، شملت التحوّل إلى قناة تداول ذكية توفر خدمات ونماذج إلكترونية تتيح للمستثمرين الاطلاع على محافظهم الاستثمارية وتقديم الطلبات مباشرة إلى السوق عبر تطبيقات الهواتف الذكية والمواقع الإلكترونية. وخلال العام 2020، أعلن السوق عن تسجيل زيادة ملحوظة بنسبة 137% في المعاملات المنجزة عبر منصة الخدمات الإلكترونية وتطبيق الخدمات الذكية، خلال النصف الثاني من شهر مارس مقارنة بالنصف الأول من الشهر، وذلك عقب الإغلاق المؤقت لمنافذ خدمة العملاء بسبب إجراءات الصحة والسلامة الاحترازية التي لحقت تداعيات جائحة فايروس كورونا (Covid-19). وجاءت هذه الخطوة بعد نجاح السوق في إجراء اختبارات العمل عن بُعد، والتي تضمّنت أنشطة العمليات المختلفة للسوق، ضمن إطار خطة استمرارية الأعمال الرامية لدعم مرونة عمليات السوق ومواجهة أي تحديات.

وتحقيقاً لنفس الغاية، تركز الاستراتيجية الإلكترونية لسوق دبي المالي على توظيف حلول التكنولوجيا المالية المتقدمة "FinTech" لتزويد العملاء بحلول ذكية ومبتكرة. تساعد مبادرات السوق في هذا المجال أيضاً في تطوير عمليات الوسطاء ودعم تقديمهم خدمات رقمية لعملائهم؛ حيث كرّم السوق خلال العام ثماني شركات وساطة لحصولها على تصنيف الخمس نجوم للوسطاء المتميزين تقديراً لالتزامهم المستمر بتعزيز خدماتهم وتعزيز تنافسية هذا القطاع من خلال تطوير منصات إلكترونية وخدمات ذكية.

ومن جهة أخرى، تزود المنصة الإلكترونية للاكتتابات العامة الأولية المستثمرين والشركات المصدرة والبنوك المتلقية بمزايا الاستخدام الإلكتروني خلال إجراءات الاكتتاب العام الأولي، فيما يساهم نظام إدارة علاقات العملاء (Customer Relationship Managemment) في إدارة العلاقات مع الموردين عبر منصة إلكترونية. علاوة على ذلك، فإن النظام الإلكتروني لتوزيع الأرباح (DDS) الذي يوفر مدفوعات إلكترونية سريعة وسلسة لتوزيع الأرباح قد مكّن شركة دبي للمقاصة، وهي شركة تابعة لسوق دبي المالي، من توزيع أرباح نقدية بقيمة 20.6 مليار درهم إماراتي للشركات المدرجة من خلال بطاقة آيفستر والتحويلات المصرفية. وتسمح البطاقة للمستثمرين، عبر خدمة "حسابي-myACCOUNT" والتي تمنح المستثمرين أداة مرنة وفعالة لإجراء التحويلات النقدية من مبالغ التوزيعات، بإمكانية التحويل من الحساب الإلكتروني الجديد لتوزيعات الأرباح لدى سوق دبي المالي إلى الحسابات المصرفية أو حساب بطاقة آيفستر الخاصة بهم، وكذلك إمكانية استخدام المبالغ المتوفرة للمشاركة في أية اكتتابات عامة أو حقوق أولوية الاكتتاب في السوق.

استهلاك الطاقة ومركز البيانات

اتخذ سوق دبي المالي خطوات عديدة في إطار سعيه لتطوير عمليات تكنولوجيا المعلومات بحيث تكون صديقة للبيئة. وقد أتاح تطبيق تكنولوجيا في-بلوك (Vblock) في مركز بيانات السوق تخفيض حجم استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للمساحة وموارد الشبكات المتاحة. كما نفذ السوق عدة مبادرات تهدف لخفض استهلاك الطاقة، منها استخدام مصابيح (LED) الموفرة للطاقة، وفرض قوانين إطفاء المصابيح بعد انتهاء ساعات العمل.

ترشيد استهلاك الطاقة عبر تكنولوجيا (Vblock)

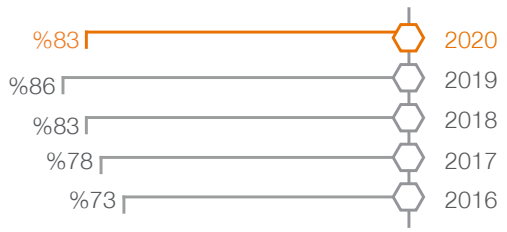

4. موظفونا في صميم اهتماماتنا

موظفو سوق دبي المالي جوهر نجاحنا، إذ يعمل لدى السوق 163 موظفاً كما في نهاية العام 2020.

توظيف الكفاءات

انطلاقاً من إدراك سوق دبي المالي للدور الأساسي الذي يلعبه فريق العمل في نجاح عملياته، ومدى ارتباط قوة ونجاح السوق بقدرته على جذب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها، فإنه يركز جهوده في مجال توظيف الكفاءات المتميزة والعمل على الاحتفاظ بها. ففي نهاية العام 2020، وصلت نسبة الموظفين الحاملين لدرجة البكالوريوس أو ما يفوقها إلى 75% من إجمالي عدد الموظفين. كما يعكس فريق العمل تنوعاً في الفئات العمرية والخبرات.

مستوى الخبرة والاختصاص في العام 2020

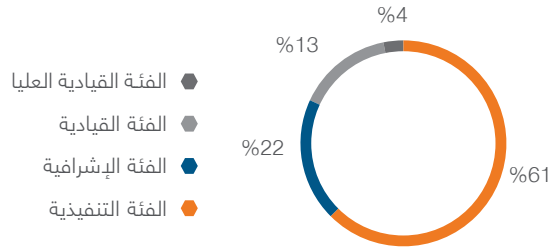

فئات المؤهلات العملية في العام 2020

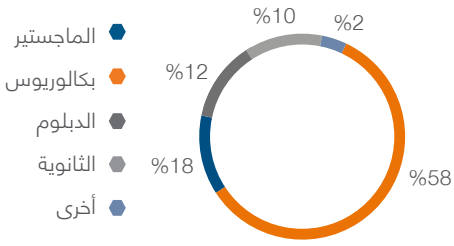

الفئات العمرية في العام 2020

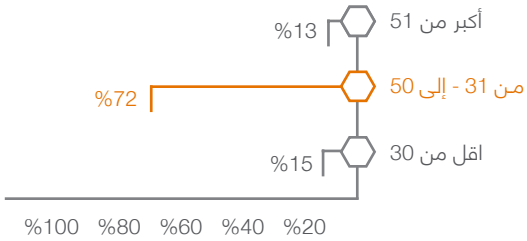

تحقيق التوازن بين الجنسين

يؤمن سوق دبي المالي إيماناً راسخاً بالدور الرائد الذي تلعبه المرأة في موقع العمل. فقد وصلت نسبة الإناث ضمن فريق عمل السوق إلى 57% في نهاية العام 2020، ما يؤكد التزام السوق بتعزيز التوازن الاجتماعي والتنوع والمساواة بين الجنسين. نجحنا خلال الأعوام القليلة الماضية بتحقيق تقدم إيجابي ملحوظ في هذا المجال، حيث حدد المجلس النسائي في سوق دبي المالي مجموعة من الأهداف وخطط العمل لمواصلة تعزيز جهودنا في هذا المجال مستقبلاً. واستمر المجلس خلال العام 2020 في تنفيذ العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة المهنية والإدارية لموظفات سوق دبي المالي.

التنوع الاجتماعي

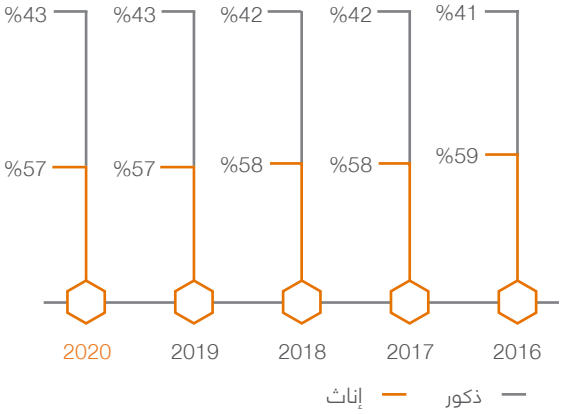

سياسة الاحتفاظ بالكفاءات

عمل سوق دبي المالي على وضع سياسات عدة من شأنها تحفيز الكفاءات بدءاً من التطور الوظيفي، وصولاً إلى الترقيات والعلاوات المرتبطة بالأداء. وبالإضافة إلى هذه الحوافز، يحرص السوق على توفير بيئة عمل مثالية محفّزة للنمو. ويطبق السوق نطاقاً إشرافياً يتمثل بنسبة 5:1 (مدير: موظفين مباشرين)، ما يعزز فرص التطوير الذاتي والنمو. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق السوق نظام الحوافز المرتبطة بالأداء، بما ينسجم مع أفضل الممارسات في مجال "الإدارة بالأهداف". وقد ساهمت سياسة السوق الناجحة في خفض معدل دوران الموظفين ليسجل 1% في نهاية العام 2020.

انطلاقاً من قناعة السوق بأن رفع هوامش الربحية هو نتيجة مباشرة لمساهمة الموظف الإيجابية، يسعى السوق حثيثاً لاكتساب رؤية عميقة حول ردود فعل الموظفين ودوافعهم ورضاهم من خلال إجراء استطلاعات قياس رضا الموظفين السنوية.

معدل دوران الموظفين

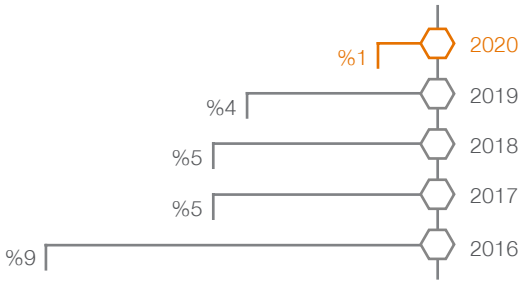

مستوى رضا الموظفين

نسبة التوطين

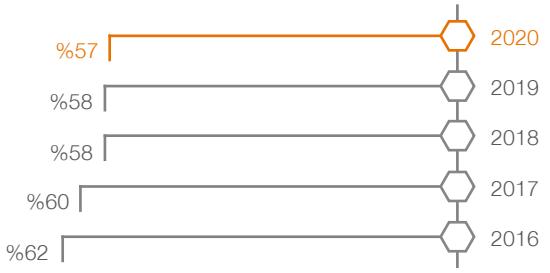

ونتيجة لذلك، استطاع السوق الحفاظ على معدل توطين يتجاوز ال 50% على مدى السنوات الخمسة الماضية، وبلغت نسبة القوى العاملة الإماراتية 57% في نهاية العام 2020. على الرغم من تراجع نسبة التوطين خلال العامين الماضيين نتيجة لتوظيف المهارات الفنية المتخصصة، فلا تزال نسبة التوطين في سوق دبي المالي من أعلى النسب المسجلة في قطاع الخدمات المالية.

برنامج التوطين

ضمن إطار جهوده لدعم خطط دولة الإمارات في استقطاب الكفاءات الوطنية المتخصصة بقطاع الخدمات المالية، واصل سوق دبي المالي خلال العام 2020 إطلاق مبادرات تستهدف جذب المواهب والكوادر الوطنية الواعدة، عبر الاستفادة من علاقاته مع الجامعات والكليات المختلفة، بالإضافة إلى الإعلان عن فرص العمل الشاغرة في منصات التوظيف الإلكترونية وتنظيم ورش عمل مخصصة للطلاب. فقد استضاف السوق في شهر أكتوبر 2020 الدفعة الأولى من الطلبة الإماراتيين المنتسبين لبرنامج "الاقتصاديين الشباب" الذي تقدمه المؤسسة الاتحادية للشباب، تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي. ويهدف هذا البرنامج الأول من نوعه في المنطقة إلى بناء قدرات الشباب وتأهيلهم ليصبحوا قادة المستقبل في مجال الأعمال والاقتصاد. كما نظّم سوق دبي المالي جلسات مناقشة متعددة الأوجه، تناولت الجوانب المختلفة لأسواق رأس المال؛ حيث ركز كبار ممثلي السوق المساهمين في النقاش على سياسات التداول وأفضل ممارسات المقاصة والتسوية وفئات الأصول والخدمات الرقمية، فضلاً عن التنمية المستدامة في أسواق رأس المال.

ضمان صحة وسلامة الموظفين وكافة المشاركين في السوق

تم إغلاق قاعة التداول ومكاتب خدمة العملاء في سوق دبي المالي مؤقتاً خلال شهر مارس 2020 كإجراء احترازي لضمان صحة وسلامة الموظفين والمشاركين في السوق، تماشياً مع التدابير المتخذة في دولة الإمارات العربية المتحدة لاحتواء الجائحة. واستمرت أنشطة تداول المستثمرين كالمعتاد رغم الإغلاق المؤقت، عبر منصات سوق دبي المالي الذكية المخصصة للتداول عبر الإنترنت، إضافة إلى شركات الوساطة المرخصة.

كما عمل سوق دبي المالي بصورة سريعة على تطبيق سلسلة إجراءات للسلامة، شملت التعقيم الأسبوعي لجميع مباني ومكاتب السوق، وتوزيع القفازات والكمامات والمعقمات وأجهزة الفحص الحرارية في جميع المداخل وأماكن الاستقبال ومكاتب الموظفين، إضافة إلى تركيب حواجز عازلة ضمن منطقة المكاتب المفتوحة، وغيرها من الإجراءات. كما طبق سوق دبي المالي في ذات الوقت سياسة فعّالة للعمل عن بُعد، تماشياً مع الإرشادات الحكومية، ويتواصل العمل بهذه السياسة خلال العام 2021.

التعليم والتدريب المستمر لدعم تطوير المواهب والكفاءات الناشئة

يتبنى سوق دبي المالي، في إطار أهدافه الاستراتيجية، سياسة التعليم المستمر بهدف تعزيز وتطوير قدرات الموظفين. ويسعى السوق لتحقيق ذلك من خلال تزويد الموظفين بالمهارات والمعارف التي تتخطى الخبرات اللازمة لتمكينهم من القيام بمهامهم وفقاً لمناصبهم وأدوارهم الحالية. وفي هذا الصدد، يوفر السوق لفريق العمل فرصاً عديدة للتدريب والمنح الدراسية وبرامج التعليم المستمر وفرص التغيير الدوري للمناصب داخل السوق. ومع اتخاذ تدابير الصحة والسلامة المعمول بها والتباعد الاجتماعي خلال العام 2020، قمنا بزيادة استخدام منصاتنا الإلكترونية لأغراض التدريب حيث تم عقد الندوات الافتراضية لمدة ساعة واحدة بدلاً من برامج التدريب التي تستغرق عادة يوماً إلى يومين. وعليه تظهر النتائج انخفاض إجمالي ساعات التدريب إلى 1,935 ساعة تدريب وارتفاع عدد الموظفين المتدربين إلى 80% بمتوسط 15 ساعة تدريبية للموظف. وقد تمخضت هذه المبادرات الشاملة خلال العام 2020 عن تدريب 130 تركز فيها التدريب:

مجالات التدريب في العام 2020

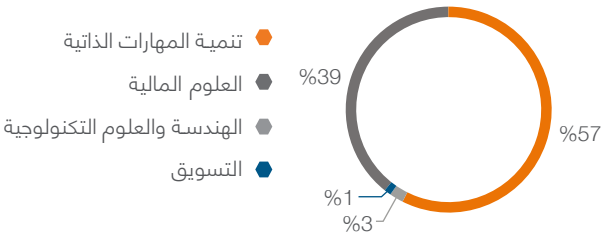

ساعات التدريب

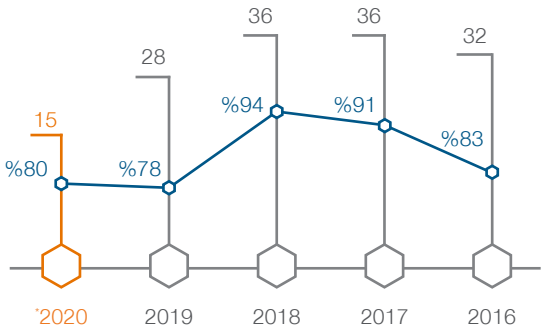

* عُقِد معظمها بشكل افتراضي

5. حمايتنا للبيئة

يلتزم سوق دبي المالي بالمساهمة في حماية البيئة وتقليل بصمته البيئية لأدنى حد ممكن، انطلاقاً من دوره كجهة مؤثرة في السوق، وكشركة مساهمة عامة مدرجة أيضاً. وفي هذا الإطار، أطلق السوق عدة مبادرات ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف. ولعبت مبادراتنا للابتكار الرقمي دوراً رئيسياً في تمكين سوق دبي المالي من تخفيض استهلاك الورق؛ حيث يشمل ذلك خدماتنا واستماراتنا الإلكترونية المتاحة عبر تطبيقات الهواتف الذكية والمواقع الإلكترونية الخاصة بنا، إضافة إلى أتمتة توزيعات أرباح المستثمرين، وتوفير بديل إلكتروني للشيكات من خلال بطاقة "آيفستر" iVESTOR والتحويلات المصرفية. وعلى الرغم من أن تأثيرنا البيئي يظهر بالدرجة الأولى في استهلاك الطاقة والمياه في مكاتبنا ومركز البيانات التابع لنا؛ إلا أن سوق دبي المالي اختار الإفصاح عن البيانات المتعلقة ببصمته البيئية بالاستناد إلى العديد من المقاييس الواردة في هذا التقرير. وبالنظر إلى هذه المبادرات وتماشياً مع توجه السوق لإرساء بيئة عمل إلكترونية مستدامة، فقد أعلن عن اشتراكه بخدمة "جرين بوكس" منذ العام 2015. وتهدف هذه الخدمة إلى المساهمة في تطوير نظام بيئي مستدام عبر تسخير تقنيات تدوير الورق، وزيادة الوعي حول هدر الورق وأثره البيئي السلبي، بالإضافة إلى تغيير العادات الشائعة لاستهلاك الورق، وتخفيض البصمة الكربونية لسوق دبي المالي.

وبحسب تقرير "جرين بوكس"، تُظهر نتائج سوق دبي المالي تراجعاً في التأثير البيئي بسبب الإغلاق المؤقت للمكاتب، وعمل الموظفين عن بُعد، والتشجيع بشكل عام في السوق على تجنب الاجتماعات المباشرة وتقديم شرائح العرض وطباعة الأوراق، والاستفادة قدر المستطاع من المنصات الإلكترونية. وساهمت هذه السلوكيات في التخفيف بشكل كبير من بصمتنا البيئية، إضافة إلى تراجع كمية الورق المعاد تدويره بشكل لافت بنسبة 68% في العام 2020 مقارنة بالعام السابق، ما ساعدنا على التخفيف من بصمتنا الكربونية وخفض التأثير البيئي بشكل كبير.

الورق المعاد تدويره (بالكيلوغرام)

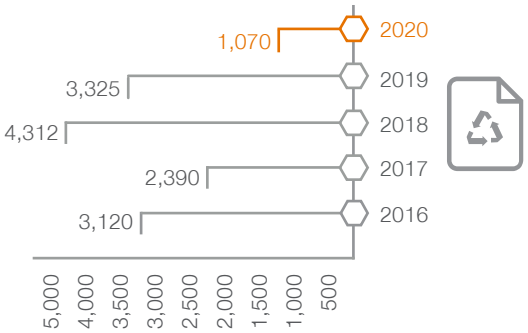

كمية النفط الموفَّرة (بالغالون)

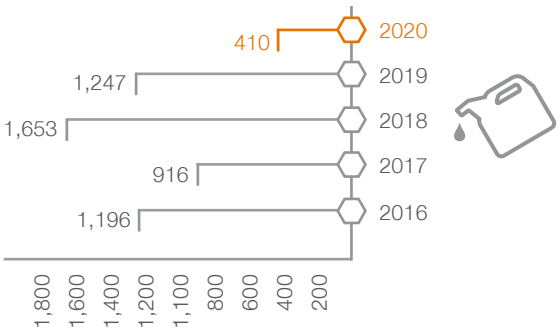

عدد الأشجار الموفَّرة[1]

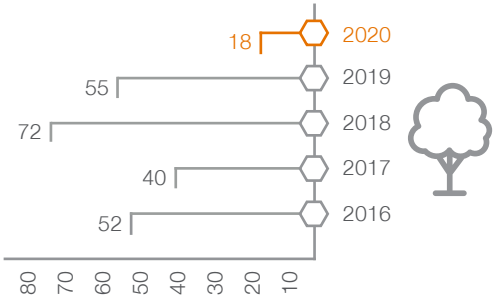

تعويض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (tCo2)

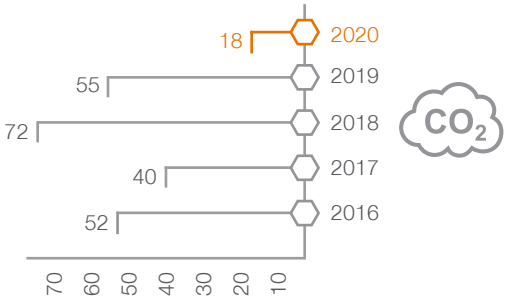

كمية المياه الموفَّرة (بالغالون)

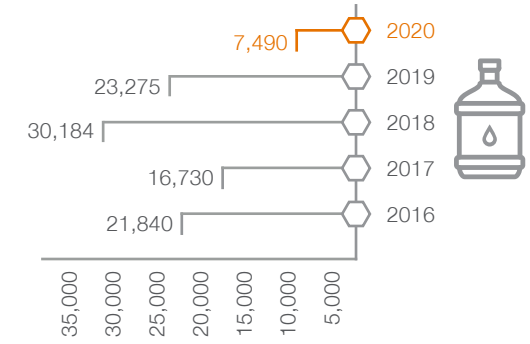

[1] من خلال تدوير الأوراق

6. مساهمتنا الاجتماعية

تماشياً مع سياسة المسؤولية الاجتماعية التي ينتهجها سوق دبي المالي، وفي إطار استراتيجيته لتحقيق أعلى معايير الاستدامة، فقد واصل السوق تنظيم فعاليات وأنشطة موجهة للمجتمع مراعياً بذلك إجراءات السلامة، انطلاقاً من إدراكه لأهمية إضافة قيمة متميزة للمجتمع وما لها من أثر إيجابي يعود على السوق. وفيما يلي بعض أبرز الفعاليات التي نظمها سوق دبي المالي خلال العام 2020:

المزيد من التواصل مع كافة المتعاملين باعتبارهم أولوية دائمة

في إطار الحوار العالمي حول التكامل الإقليمي لتطبيق حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، استضاف سوق دبي المالي بالتعاون مع بنك "إتش إس بي سي" ندوة افتراضية مخصصة لتزويد المستثمرين العالميين بشرحٍ حول مؤشر الإمارات للبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، الذي أطلقه السوق في إبريل 2020، بالتعاون مع شركة "ستاندرد آند بورز- داو جونز"، ومعهد حوكمة الشركات (حوكمة). وحضر الندوة جمهور متنوع من المستثمرين بهدف التعرف على المؤشر الجديد ودوره في تعزيز القدرة التنافسية لسوق الإمارات العربية المتحدة. ويعتبر هذا المؤشر الأول من نوعه لمجالات الاستدامة على مستوى الأسواق المالية في دولة الإمارات والمنطقة عموماً. من جهة ثانية، استضاف سوق دبي المالي جلسة بعنوان "المسؤولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بعد (Covid-19)"، والتي تطرّقت إلى التحول النوعي فيما يتعلق بالاستثمار في مجالات الاستدامة، وكذلك الشركات التي تعمل على تحسين أدائها في هذا المجال، مع التركيز في ذات الوقت على المقاييس المالية التقليدية. وجاءت هذه الجلسة جزءاً من إطار المؤتمر السنوي الافتراضي لعام 2020، والذي تنظّمه جمعية الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين؛ وشارك فيها مجموعة من الخبراء الإقليميين والدوليين في مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية. وتعكس هذه المبادرات الهامة مع متعاملينا الدور الرائد لسوق دبي المالي في تعزيز أفضل ممارسات الاستدامة، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد من المستثمرين الدوليين التي تراعي تلك الممارسات في قراراتها الاستثمارية.

وإلى جانب الندوات الافتراضية المخصصة للمستثمرين والشركات والجلسات التعليمية للوسطاء والمصدرين حول الخدمات أو التقنيات الجديدة، أطلق سوق دبي المالي وناسداك دبي أول سلسلة ندوات افتراضية مخصصة للقطاعات الجديدة بعنوان "في دائرة الضوء"، والتي تناولت تطور المشهد في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم و ساهمت في استقطاب الحضور من شركات الوساطة والمستثمرين.

ويحرص سوق دبي المالي على الاستفادة من التغذية الراجعة من كافة متعامليه في خضم ممارسته لأعماله وبهدف تفعيل مشاركتهم على المستويين الداخلي والخارجي، حيث قام بإجراء عدد من استطلاعات الرأي لقياس رضا العملاء وسعادتهم، بالإضافة إلى استطلاعات رضا الموظفين. والتي ارتفع فيها مؤشر رضا العملاء إلى 84% في نهاية العام 2020 مقارنة بـ 80% في نهاية العام السابق.

مستوى رضا العملاء

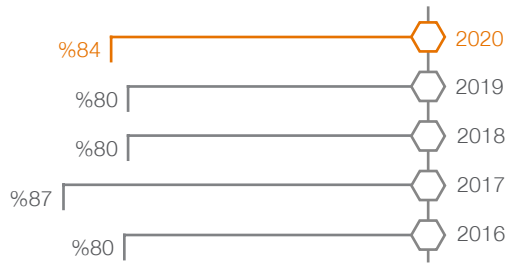

وانسجاماً مع أهداف مؤشر دبي للسعادة، يحرص سوق دبي المالي على الارتقاء بمستويات السعادة لدى كافة متعاملي السوق، حيث تم تنفيذ استطلاعات رأي لقياس مستوى سعادة المتعاملين عبر مكتب شؤون خدمة العملاء والتي تمكّن العملاء من تقييم مستوى الخدمة المقدمة.

مؤشر السعادة

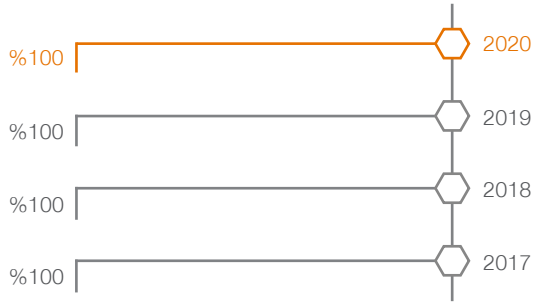

تعزيز الثقافة المالية

يلتزم سوق دبي المالي بتعزيز الثقافة المالية عبر التثقيف المالي وتطوير القدرات المالية. وضمن إطار جهوده الرامية لتعزيز وعي المستثمرين وحماية حقوقهم، استضاف سوق دبي المالي احتفالاً لقرع جرس التداول بمناسبة انطلاق فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2020"، الذي يتضمّن احتفالات مماثلة لقرع جرس التداول في بورصات أخرى حول العالم. كما نظّم السوق خلال الأسبوع ندوتين تعليميتين عبر الإنترنت لتعريف المستثمرين والوسطاء بمنصة العقود الآجلة.

وبهدف تطوير المهارات المالية للطلبة وتطبيق النظريات المرتبطة بأسواق رأس المال بشكل عملي، شارك سوق دبي المالي بفعالية في تثقيف الأجيال الشابة من طلاب المدارس والجامعات، عبر إطلاق عدة مبادرات مثل مسابقة سوق دبي المالي للأسهم (DFM Stock Game)، وتوفير قاعات تداول افتراضية تعليمية في مختلف جامعات الإمارات. وفي العام 2020، تعاون سوق دبي المالي مع برنامج "الاقتصاديين الشباب" الذي تقدمه المؤسسة الاتحادية للشباب، في تنظيم برنامج تعليمي لمدة أسبوع، يتضمن سلسلة ورش عمل تفاعلية وعروض توضيحية يقدمها كبار ممثلي السوق. وحضر البرنامج 50 من الشباب الموهوبين في سلسلة جلسات افتراضية ومباشرة تناولت مواضيع متنوعة، مثل أفضل ممارسات التداول والمقاصة والتسوية والتنمية المستدامة في أسواق رأس المال، وحققوا معدل رضا بلغ 94%.

التوعية بصحة وسلامة الأطراف المعنية

في ضوء تفشي جائحة كورونا (Covid-19) وتطبيق قواعد التباعد الاجتماعي خلال العام 2020، ركزت أنشطة المسؤولية الاجتماعية في سوق دبي المالي على صحة وسلامة الموظفين وكافة المتعالمين. وضمن إطار الجهود المتزايدة لدعم رفاهية الموظفين وعائلاتهم، نظم السوق عدة مبادرات تضمنت ندوات افتراضية للتوعية بفايروس كورونا والصحة العامة، تحت إشراف أخصائيين. إلى جانب ذلك، تم إطلاق جلسات افتراضية بعنوان "ناديك في بيتك"، للتشجيع على ممارسة الرياضة وتمارين اللياقة البدنية بشكل منتظم أثناء العمل من المنزل. كما عمل سوق دبي المالي على زيادة وتيرة الإشعارات وأنشطة التواصل الموجهة للموظفين والمتعاملين في السوق، للتوعية باحتياطات الصحة والسلامة على مدار العام، لضمان إبقاء الجميع على اطلاع دائم في كل الأوقات.

تمكين المرأة

عمل سوق دبي المالي على تسريع جهوده في مجال الاستدامة والحوكمة لتعزيز التنوع الاجتماعي والشمول ضمن مجالس إدارة الشركات في أسواق رأس المال، بالتعاون مع مختلف المؤسسات في دولة الإمارات وخارجها، وذلك ضمن إطار استراتيجيته للاستدامة لعام 2025. وتماشياً مع استراتيجية دولة الإمارات لتمكين المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين، ومتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، أكد سوق دبي المالي ارتفاع عدد الشركات التي تتميز بالتمثيل النسائي في مجالس إدارتها إلى الثلث خلال العام 2020، حيث جاء ذلك ثمرة مبادرات عديدة تستهدف تعزيز حضور المرأة في أوساط العمل.

وشارك سوق دبي المالي، بالتعاون مع مؤسسة دبي للمرأة، في منتدى المرأة العالمي بدبي الذي أقيم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وركزت الجلسة التي استضافها سوق دبي المالي على التمثيل المتنامي للمرأة وتأثيره الإيجابي على مجالس الإدارة، والذي اكتسب زخماً كبيراً نتيجة الجهود العالمية الرامية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وشدد سوق دبي المالي على أهمية الأدوار التي يمكن للمرأة تأديتها في مجالس إدارة الشركات، مشيراً إلى أن إطلاق مبادرات عديدة لدعم التمثيل النسائي في دولة الإمارات وعلى المستوى العالمي بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لعب دوراً محورياً في تعزيز حضور المرأة ضمن مجالس إدارة الشركات، بما يشمل إطلاق منصة "eBoard" الإلكترونية للترشيح لمجالس الإدارة، بالتعاون مع منتدى المرأة العالمي، وهو موقع إلكتروني يتيح الفرصة للمواطنات الإماراتيات الراغبات بتولي عضوية مجالس الإدارة للشركات المدرجة.

وفي أغسطس 2020، انضم سوق دبي المالي إلى مبادرة "20 لعام 2020" التي أطلقتها مؤسسة "أورورا 50"، بقيادة الشيخة شمّا بنت سلطان بن خليفة آل نهيان. وباعتباره أحد شركاء المعرفة المؤسسين، يهدف سوق دبي المالي إلى دعم المبادرة التي تركز على تأهيل الكوادر النسائية الماهرة

لشغل عضوية مجالس الإدارة، عبر تنظيم ورش عمل خاصة بمجلس الإدارة، بالإضافة إلى الاستفادة من منصة "eBoard" التابعة للسوق لدعم المزيد من التنوع والشمول في مجالس الإدارة.

وضمن إطار دوره الفاعل في تمكين المرأة في أسواق رأس المال ودعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، شارك سوق دبي المالي باحتفالات يوم المرأة العالمي عبر انضمامه وللسنة الثالثة على التوالي إلى حوالي 75 بورصة عالمية للمشاركة في أسبوع حافل بأنشطة قرع أجراس التداول، بالشراكة مع مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، والاتحاد العالمي للبورصات، ومؤسسة التمويل الدولية، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة "نساء في قطاع صناديق المؤشرات المتداولة".

بالإضافة إلى ذلك، نظم المجلس النسائي في سوق دبي المالي عدة ندوات افتراضية خلال العام 2020، ضمن إطار مبادراته الرامية لتمكين المرأة؛ حيث شمل ذلك ندوة افتراضية أقيمت بمناسبة يوم المرأة الإماراتية تحت عنوان "الاستعداد للخمسين عاماً القادمة"، إضافة إلى ندوات افتراضية تناولت موضوع الاستقلال المالي والثروة. كما دعم سوق دبي المالي مبادرة "Women's Shuttle Time" التي أطلقها مجلس دبي الرياضي بهدف زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية.

المشاركة في الفعاليات الوطنية والدولية؛ المواطنة الإيجابية للشركات

واصل سوق دبي المالي المشاركة في عدة فعاليات وطنية ودولية خلال العام 2020، وذلك باستخدام المنصات الإلكترونية، ضمن إطار سعيه لأن يكون شركة ملتزمة بمفاهيم المواطنة المسؤولة والملتزمة. وشملت هذه الفعاليات الاحتفال بيوم العلم الإماراتي، واليوم الوطني لدولة الإمارات، ويوم الشهيد. وفي يوليو 2020، ساهم السوق بدعم مشروع "مسبار الأمل إلى المريخ"، الذي يمثل أول بعثة إماراتية إلى كوكب المريخ، ويهدف إلى تزويد المجتمع العلمي العالمي ببيانات جديدة حول الكوكب الأحمر وتسريع مسيرة التنمية في الدولة.

وتماشياً مع رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات والاستراتيجية الوطنية للابتكار الهادفة إلى تحويل دولة الإمارات إلى واحدة من أكثر الدول ابتكاراً على المستوى العالمي، شارك سوق دبي المالي بفاعلية في "شهر الإمارات للابتكار 2020"، عبر تنظيم سلسلة فعاليات تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي، مستقبل كل شي"، بمشاركة كبار الخبراء. وساهمت هذه الفعاليات في ترسيخ ثقافة "الابتكار" التي تمثل قيمة رئيسية لسوق دبي المالي وخاصة بين موظفيه ومختلف المشاركين في السوق، بالإضافة إلى تعزيز مكانة السوق الريادية في طليعة البورصات الأكثر ابتكاراً على المستوى العالمي.

تسريع استدامة أسواق رأس المال

يلتزم سوق دبي المالي بتسريع استدامة أسواق رأس المال على المستويين الإقليمي والعالمي، إلى جانب تنفيذ استراتيجية الاستدامة 2025 من خلال تفعيل أربع ركائز رئيسية هي: التقارير والإفصاحات المستدامة، التوعية بشأن الاستثمار المستدام، إدراج الأدوات المالية الخضراء، والتوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية.

1. إطلاق مؤشر الإمارات للبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة

من موقعه الرائد بين الأسواق الإقليمية كداعم لتطوّر أسواق رأس المال المستدامة، حقق سوق دبي المالي خلال العام 2020 إنجازات مهمة تنسجم مع استراتيجيته للاستدامة لعام 2025. فقد أعلن السوق عن إطلاق مؤشر الإمارات للبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، بالتعاون مع شركة مؤشرات أسواق المال "ستاندرد آند بورز- داو جونز"، ومعهد حوكمة الشركات (حوكمة). ويعتبر هذا المؤشر الأول من نوعه على مستوى الأسواق المالية في الإمارات والمنطقة عموماً، حيث يهدف إلى تقييم أداء الشركات المدرجة من حيث تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية. ويضم المؤشر 20 شركة مدرجة في مختلف بورصات الإمارات، والتي تخضع لعملية تقييم سنوية تقيس مدى الالتزام بمعايير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، بما يضمن تقييم ممارسات الإفصاح لكل شركة من قبل معهد حوكمة، الذي يعتبر شريك الفرز والتقييم لمؤشر ستاندرد آند بورز في منطقة الشرق الأوسط. هذا وقد حقق أداء المؤشر نمواً بنسبة 25% منذ إطلاقه في إبريل 2020. إلى جانب ذلك، صُنّفت شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)، المدرجة في المؤشر، ضمن قائمة أفضل 5 شركات لعام 2020، لتتبوأ بذلك المرتبة الأولى كأفضل شركة مدرجة مستدامة في الإمارات العربية المتحدة (كما في 20 يناير 2021).

مؤشر الإمارات للبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة[1]
(من الفترة 22 إبريل وحتى 31 ديسمبر 2020)

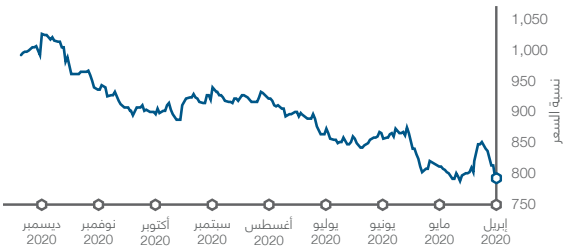

الشركات الداخلة في المؤشر: أعلى 5 شركات حسب الوزن في المؤشر[1] (كما في 20 يناير 2021)

الشركة	الرمز
شركة سوق دبي المالي ش.م.ع	DFM
شركة مجموعة الإمارات للاتصالات ش.م.ع	ETISALAT
شركة دبي للإستثمار ش.م.ع	DIC
شركة الدار العقارية ش.م.ع	ALDAR
شركة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع	FAB

[1] المصدر: www.dfm.ae

واصل سوق دبي المالي تشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن جوانب حوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية، عبر تقديم توجيهات تدعم إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية، بهدف دعم الشركات المدرجة على تقديم إفصاحات مستدامة خلال العام 2020.

2. زيادة الإصدارات المستدامة في أسواق رأس المال بدبي

يدرك سوق دبي المالي أهمية تطوير التمويل المستدام في أسواق رأس المال بدبي وقطاع الخدمات المالية على أوسع نطاق، وخاصة في ظل الاهتمام المتزايد للمستثمرين، ويتحقق ذلك من خلال الإصدارات المستدامة وجهود التعاون ضمن إطار مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق ناسداك دبي أصبح السوق الرائد في المنطقة من حيث عمليات الإدراج المرتبطة بحوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية، إذ بلغت القيمة الإجمالية للإدراجات المتعلقة بالاستدامة 7.75 مليار دولار أمريكي خلال العام 2020. وتشجع ناسداك دبي جميع جهات الإصدار على تعزيز الامتثال بمبادئ حوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية، بهدف ترسيخ الممارسات الإيجابية وتلبية لطلب المستثمرين المتزايد.

الإصدارات المستدامة في ناسداك دبي كما في 13 يناير 2021

جهة الإصدار	الإصدار	القيمة بالدولار الأمريكي	تاريخ الإدراج
الحكومة الإندونيسية	صكوك	1.25 مليار	مارس 2018
الحكومة الإندونيسية	صكوك	750 مليون	فبراير 2019
الحكومة الإندونيسية	صكوك	750 مليون	يونيو 2020
شركة ماجد الفطيم	صكوك	600 مليون	مايو 2019
شركة ماجد الفطيم	صكوك	600 مليون	أكتوبر 2019
البنك الاسلامي للتنمية	صكوك	1.1 مليار	ديسمبر 2019
البنك الاسلامي للتنمية	سندات Covid-19	1.5 مليار	يونيو 2020
بنك التعمير الصيني	سندات	500 مليون	أغسطس 2020
بنك التعمير الصيني	سندات	700 مليون	أغسطس 2020
	الإجمالي	**7.75 مليار دولار أمريكي**	

3. التوعية بشأن الاستثمار المستدام

واصل سوق دبي المالي دوره الفاعل خلال العام 2020، عبر مشاركته في العديد من الفعاليات وجلسات الحوار الافتراضية المتخصصة بمجالات حوكمة الشركات والمسؤولية البيئة والاجتماعية، والتي سلطت الضوء على الأهمية المتزايدة لتطوير أسواق رأس المال المستدامة، وتنمية التمويل المستدام، والتشجيع على الالتزام بتقارير الاستدامة. وشملت تلك المشاركات المؤتمر السنوي الافتراضي لعام 2020، والذي تنظّمه جمعية الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين، وجلسة بعنوان "المسؤولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بعد Covid-19"، إضافة إلى ورشة عمل مخصصة للقادة التنفيذيين، والتي نظمها معهد جامعة كامبريدج لقيادة الاستدامة بالتعاون مع معهد إعداد القادة التابع لمجموعة ماجد الفطيم.

دور فعّال في مبادرات قطاع أسواق رأس المال العالمية

نسعى لنقوم بدور فعّال في قطاع أسواق رأس المال العالمية من خلال إبرام الشراكات، والحصول على العضوية في أهم المؤسسات والمبادرات، وتعزيز مستويات الوعي. كما ندعم أفضل الممارسات الرائدة عالمياً في مجال حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونعمل على تعزيزها على المستويين الإقليمي والمحلي. ويحظى سوق دبي المالي بحضور قوي يؤهله لإحداث فارق إيجابي ملموس في مبادرات قطاع أسواق رأس المال، حيث يشكل صلة الوصل بين مجتمع متنوع من المتعاملين في السوق والشركات في دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب المستثمرين العالميين وذلك على مدى دورة الاستثمار.

وخلال العام 2020، وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة في الإمارات 2030 وخطة دبي الاستراتيجية 2021؛ استمر سوق دبي المالي بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي بتطبيق خطط "مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي" والتي تم اطلاقها في العام 2019. وتبرهن هذه المبادرة على التزامنا الراسخ بالتعاون مع الأطراف المؤثرة لتعزيز مكانة دبي على أنها المركز المالي الرائد وعاصمة الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي.

إن تضافر الجهود بين البنوك الرائدة والمؤسسات المالية إلى جانب الشركات العامة والخاصة في دبي، يهدف لغرس أفضل مبادىء ممارسات الاستدامة في كافة أوجه العمل بقطاع الخدمات المالية، وتتكون المجموعة من ستة عشر عضواً وهم: سوق دبي المالي، ومركز دبي المالي العالمي، وناسداك دبي، ومعهد حوكمة الشركات "حوكمة"، وديوا، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وأرامكس، ومواني دبي العالمية، وشركة إينوك، وماجد الفطيم، وزيوريخ للتأمين، وستاندرد تشارترد، واتش اس بي سي، والإمارات دبي الوطني، ودبي الإسلامي، وسوسيتيه جينرال. وخلال العام 2020، تعاون أعضاء المجموعة على صياغة دليلين عمليين؛ "دليل الإصدار المستدام" الذي أعده أعضاء المجموعة ستاندرد تشارترد وسوق دبي المالي وناسداك دبي، و "دليل الاستثمار المستدام" الذي أعده بنك الإمارات دبي الوطني واتش اس بي سي، وكلاهما من المقرر إطلاقها في أوائل العام 2021.

من منطلق دوره في قيادة أسواق رأس المال المستدامة بالمنطقة، تعاون سوق دبي المالي مع المجموعة الاستشارية لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، بشأن وضع دليل عملي للبورصات، وتوجيه المصدّرين إلى أهمية الالتزام بتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المتعلقة بالتغير المناخي، والتي من المقرر إصدارها في العام 2021. كما يؤدي سوق دبي المالي دوراً فاعلاً في مجموعة الاستدامة بالاتحاد العالمي للبورصات. وفي سبتمبر 2020، تم اختيار سوق دبي المالي رئيساً لمجموعة عمل الاستدامة التابعة للاتحاد العالمي للبورصات، وسيواصل الاضطلاع بدورٍ ريادي يمثل البورصات الإقليمية في الحوار العالمي، بهدف تطوير أسواق رأس المال المستدامة.

نظرة مستقبلية

حرصنا من خلال استعراض هذا الجزء من التقرير السنوي على تسليط الضوء على جهود السوق الرامية لتفعيل تواصله ومشاركته مع مختلف فئات المتعاملين بهدف تطوير سوق مالي مستدام. وسنواصل مستقبلاً سعينا لتفعيل علاقات السوق مع كافة المتعاملين لتحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل بوصفه شركة مساهمة عامة.

باعتبارنا إحدى الجهات المؤثرة في القطاع، تهدف استراتيجية الاستدامة لعام 2025 في سوق دبي المالي إلى مواصلة التركيز على المجالات التالية:

- تطوير بيئة إعداد التقارير، وتشجيع الشركات المدرجة في سوق دبي المالي على الانطلاق بمسيرة إعداد تقارير الاستدامة. وتساعد أحدث اللوائح التنظيمية لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، المرتبطة بإعداد تقارير الاستدامة والمشار إليها في قسم "تعزيز معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية" من هذا التقرير، على تسريع جهود الشركات المدرجة في تحقيق نسبة 70% من الإفصاحات المتعلقة بحوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية بحلول العام 2025.

- بهدف دعم التوجه المتزايد نحو الاستثمار في مجالات الاستدامة، سيواصل سوق دبي المالي تعزيز الوعي بأفضل الممارسات في هذا المضمار إضافة إلى الاستثمار المستدام، من خلال جهوده الريادية، ومن خلال التعاون مع الشركاء لتطوير معايير جيدة للحوكمة المؤسسية وأسواق تتسم بالشفافية.

- الاستمرار بتسليط الضوء على الشركات المستدامة المدرجة في أسوق رأس المال الإماراتية الرائدة، وخاصة الشركات التي تتميز بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤشر الإمارات للبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، بالإضافة إلى التركيز على جذب الاستثمار.

- التشجيع على إصدارات السندات الخضراء في أسواق رأس المال بدبي وتنمية مكانتنا الرائدة في المنطقة.

- إطلاق الأدلة الاسترشادية الخاصة بمجموعة عمل دبي للتمويل المستدام، والمتعلقة بالإصدار المستدام والاستثمار المستدام، والتعريف بها من خلال ندوات افتراضية، وبمشاركة كبار المتخصصين بحوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

إننا على يقين بأن سوق دبي المالي على جهوزية تامة للمضي قدماً في مسيرته ليصبح سوق رأس المال المستدام الرائد في المنطقة بحلول العام 2025.

04. الحوكمة

تقرير الحوكمة

تؤكد التعليمات والقواعد التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع (الهيئة) في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للمعايير العالمية، على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، وعلى أهمية العمل بشكل شفّاف ومسؤول.

يضطّلع مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي بمهامه التي تستهدف التوفيق بين مصالح المستثمرين ومصالح كافة الفئات ذات العلاقة. كما أن من أبرز مهامه رفع مستوى الأداء التشغيلي والربحيّة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والقيام بالتوجيه الاستراتيجي، فضلاً عن مراقبة وضبط الأداء، وتحديد وإدارة المخاطر في سبيل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

ويتفرّد سوق دبي المالي، كجزء من المنظومة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمكانته التي تستطيع من خلالها التأثير في رفع مستوى تطبيق الحوكمة لدى شركات المساهمة العامة المدرجة لديه بما يتلاءم مع الأنظمة الخاصة بحوكمة الشركات، حيث استمر السوق وبالتعاون مع معهد حوكمة بتقديم برنامج اعتماد أمناء سر مجالس إدارة الشركات المدرجة فيه منذ العام 2017. يعد هذا البرنامج إلزامياً لجميع الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، إذ يهدف إلى رفع كفاءة وتوحيد عمل أمناء سر ومقرري مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي وتمكينهم من القيام بأعمالهم بأفضل طريقة ممكنة. قام السوق كذلك بالمشاركة في العديد من الدورات والندوات المتعلقة بحوكمة الشركات والتي تم تنظيمها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع أو المنظمات الأخرى، بهدف تعزيز مفهوم الحوكمة والاطلاع على أفضل الممارسات المتبعة، كما قام السوق بالمشاركة في صياغة القرارات الحديثة التي تعمل هيئة الأوراق المالية والسلع على إصدارها بشأن حوكمة الشركات.

فيما يلي تطبيقات مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي لأهم بنود الحوكمة تماشياً مع متطلبات قانون المرسوم الاتحادي (26) لسنة 2020 وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.

1. الإجراءات المتخذة لاستكمال تطبيق نظام حوكمة الشركات خلال العام 2020

تواصل إدارة شركة سوق دبي المالي تطبيق قواعد الحوكمة على نحو فعال وبطريقة شفافة انطلاقاً من مسؤولية مجلس الإدارة نحو مساهمي الشركة، وبما يحمي ويعزز قيمة حقوق المساهمين من خلال ما يلي:

- التزام مجلس الإدارة بعقد أربعة اجتماعات خلال العام 2020.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن استقلاليتهم خلال العام 2020 والإفصاح عن أي تغيير يؤثر على استقلاليتهم بما في ذلك انضمامهم لعضوية مجالس إدارات أخرى. حيث قام الأعضاء بالتوقيع على تعهد بكافة المناصب التي يشغلونها كما في نهاية العام 2020، فضلاً عن بيان الإفصاح والاستقلالية المُوَقع منهم في أول اجتماع لمجلس الإدارة بعد الجمعية العمومية خلال العام 2020.

- عَقد تسع اجتماعات للجنة التدقيق واجتماعين للجنة الترشيحات والمكافآت، والقيام بتنفيذ المهام المنوطة بتلك اللجان ورفع تقرير لمجلس الإدارة بالنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها اللجان ومتابعة التنفيذ.
- التزام إدارة الشركة بالإفصاح عن البيانات المالية ربع السنوية والسنوية خلال المدة القانونية المسموح بها.

2. ملكية وتعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2020

الاسم	المنصب/ صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2020	إجمالي عملية البيع	إجمالي عملية الشراء
	رئيس مجلس الإدارة	5,015,000	-	-
عيسى عبدالفتاح كاظم	الزوجة	29,281	-	-
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	-	-
عادل عبد الله الفهيم	عضو مجلس إدارة	-	-	-
علي راشد المزروعي	عضو مجلس إدارة	-	-	-
محمد حميد المري	عضو مجلس إدارة	10,000	-	10,000
مصبح محمد القيزي	عضو مجلس إدارة	-	-	-
موزة سعيد المري	عضو مجلس إدارة	-	-	-

3. تشكيل مجلس الإدارة

أ. تشكيل مجلس الإدارة الحالي:

	عيسى عبدالفتاح كاظم	راشد حمد الشامسي
الاسم		
الفئة (تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل)	رئيس مجلس الإدارة (مستقل و غير تنفيذي)	نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقل و غير تنفيذي)
المدة التي قضاها كعضو مجلس إدارة	• أربعة عشر عاماً	• أربعة عشر عاماً
العضوية والمناصب في أية شركات مساهمة أخرى	• عضو مجلس إدارة شركة اتصالات	• لا يوجد
الخبرات والمؤهلات	• بدأ سعادة عيسى كاظم حياته العملية عام 1988 كمحلل أول في إدارة البحوث والإحصاء في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ثم انتقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية في دبي في العام 1993 كمدير لإدارة التخطيط والتطوير. وشغل سعادته منصب مدير عام سوق دبي المالي منذ العام 1999 وحتى العام 2006. • يحمل سعادة عيسى كاظم درجة الدكتوراه الفخرية من كلية كـو الأمريكية، ودرجة ماجستير في الاقتصاد من جامعة أيوا الأمريكية، إضافة إلى ماجستير في إدارة الجودة الشاملة من جامعة ولنجونج، وبكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد والعلوم.	• الشـريك المؤسّس لشـركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شـركة الشامسـي لإدارة العقارات في دبي. • حاصل على شـهادة البكالوريوس في الهندسـة المدنية من جامعة جنـوب كاليفورنيـا، الولايـات المتحدة في العام 1982. • عضو سـابق في مجلس إدارة مؤسسـة الإمارات العامة للمواصلات. • عضو سـابق في مجلس إدارة شـركة الخليج للملاحة (ش.م.ع). • مديـر عام مؤسسـة الإمـارات العامة للبترول (إمارات) من العام 2002 وحتى العام 2008 وقـد ترأس خـلال تلك الفترة مجالس إدارات العديد من المشـروعات المشـتركة والشـركات التابعة لمؤسسة (إمارات). • عضـو سـابق في مجلـس إدارة غرفـة تجارة وصناعة دبي من العام 1991 وحتى العام 1997. • عضـو سـابق بمجلـس إدارة بورصة دبي للطاقة. • رئيس تنفيذي سـابق لشـركة سـما دبي العقارية، إحدى الشـركات التابعة لدبي القابضة.
المناصب في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى	• نائب رئيس اللجنة العليا للتشريعات في دبي. • عضو اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي. • محافظ مركز دبي المالي العالمي. • رئيس مجلس إدارة بورصة دبي المحدودة. • عضو المجلس الأعلى لإدارة مركز دبي المالي العالمي. • رئيس مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي. • رئيس مجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي للاستثمار. • عضو مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي. • عضو مجلس إدارة ناسداك إنك. • عضو مجلس المناطق الحرة في إمارة دبي. • عضو مجلس الإدارة والأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي. • عضو مجلس إدارة لدى معهد روتشستر للتكنولوجيا. • عضو مجلس الأمناء في جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية. • عضو مجلس الأمناء في جامعة الإمارات العربية المتحدة.	• الشـريك المؤسّس لشـركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شـركة الشامسـي لإدارة العقارات في دبي. • عضو مجلس إدارة ناسـداك دبي. • عمـل فـي مجال تسـويق وتوزيـع منتجات الطاقة على مدى ٢٢ عاماً.

الاسم	علي راشد المزروعي	مصبح محمد القيزي
الفئة (تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل)	عضو مجلس إدارة (مستقل و غير تنفيذي)	عضو مجلس إدارة (مستقل و غير تنفيذي)
المدة التي قضاها كعضو مجلس إدارة	• عشرة أعوام وثمانية أشهر	• سبعة أعوام
العضوية والمناصب في أية شركات مساهمة أخرى	• عضو مجلس إدارة شركة الصكوك الوطنية، • عضو مجلس إدارة شركة الإمارات للاستثمار والتنمية (ش.م.خ). • عضو مجلس إدارة تعليم القابضة (ش.م.خ).	• لا يوجد
الخبرات والمؤهلات	• مدير تنفيذي لمجموعة شركات البحري والمزروعي، التي تأسّست عام 1968 في دبي كمجموعة استثمارات عامة فصارت إحدى أوائل الروافد الفعّالة للنهضة في دولة الإمارات العربية المتحدة. يضطلع السيّد علي المزروعي بالمهام المالية والإدارية المتعلقة بالأنشطة التجارية والعقارية والصناعية والسياحية للمجموعة. • كما تولّى العديد من المهام الوظيفية إبان فترة عمله لدى مجموعة سيتي بنك في دبي منذ العام 2000 ولغاية العام 2007؛ منها مدير قسم الحسابات التجارية، ورئيس قسم أعمال التخطيط والتحليل لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا، وكذلك شغل منصب نائب رئيس قسم الإدارة المالية. • حاصل على بكالوريوس "إدارة أعمال" من الجامعة الأمريكية في دبي وماجستير "إدارة الأعمال" من جامعة (ساوثرن نيو هامبشاير) بالولايات المتحدة الأمريكية.	• خبرة عملية تناهز الـ 20 عاماً، قضى أغلبها في قطاع التكنولوجيا، متنقلاً بين العمل والإشراف والإدارة المباشرة للعديد من الأفراد وفرق العمل متنوعة المهام. • التحق السيّد مصبح القيزي ببنك دبي الإسلامي في العام 1999 رئيساً لوحدة أعمال البطاقات، والتي تمكن من تطويرها خلال سنتين من العمل. • رئيس قسم نظم المعلومات ببنك دبي الإسلامي ما بين العام 2001 والعام 2008، حيث تمكن خلال هذه الفترة من بناء ودعم البنية التحتية للنظم المعلوماتية الأمر الذي زوّده بخبرة عملية مرموقة في مجال إدارة المشاريع في نطاقات مصرفية متعددة. • حاصل على البكالوريوس في نظم معلومات الكومبيوتر من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1991.
المناصب في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى	• مدير تنفيذي لمجموعة شركات البحري والمزروعي.	• رئيس إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات لبنك دبي الإسلامي بالإضافة إلى مناصب قيادية أخرى، كعضو لجنة الأتمتة في بنك دبي الإسلامي، والتي تلعب دوراً في مواءمة الاستراتيجية الشاملة للبنك مع أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات. • عمل منذ العام 2008 في وحدة العمليات المصرفية الإلكترونية لتطوير قنوات الاتصال. وتقديراً للتطوير الهائل الذي أحدثه في هذا المجال، حصلت مشاريعه على عدة جوائز في مجالات تطوير نظم الصيرفة الإلكترونية.

الاسم	موزة سعيد المري	محمد حمد المري
الفئة (تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل)	عضو مجلس إدارة (مستقل و غير تنفيذي)	عضو مجلس إدارة (مستقل و غير تنفيذي)
المدة التي قضاها كعضو مجلس إدارة	• ثلاثة أعوام وتسعة أشهر	• عشرة أعوام وثمانية أشهر
العضوية والمناصب في أية شركات مساهمة أخرى	• لا يوجد	• لا يوجد
الخبرات والمؤهلات	• خلال مسيرتها المهنية الممتدة إلى 20 عاماً، اكتسبت خلالها خبرات متنوعة بفضل العمل في مؤسسات حكومية، وشبه حكومية وخاصة، ولجان متنوعة المهام في مختلف القطاعات، ما منحها أسلوباً يتسم بسرعة التكيف مع المتطلبات المتعددة لمختلف القطاعات. • استهلت مسيرتها المهنية في 1999 بالعمل في شركة "نستله الشرق الأوسط"، حيث تولت الإشراف على الاتصال الداخلي لسوق الشرق الأوسط وبلاد الشام. • بعدها انتقلت إلى مجال المصارف والبنوك حيث انضمت إلى بنك الإمارات دبي الوطني في 2009 وشغلت منصب مدير أول تسويق الأعمال والاتصال. • وفي يناير 2014 اتجهت الى القطاع الحكومي بالانضمام إلى هيئة الطرق والمواصلات بدبي كمدير لإدارة التسويق والاتصال المؤسسي، ومن ثم مدير إدارة تنفيذي لمكتب المدير العام ورئيس مجلس المديرين في الهيئة. • وتترأس موزة في منصبها الحالي عدداً من اللجان الحيوية التي تساهم في عناصر التنمية الشاملة في الدولة، منها: الفريق المعني بدراسة متابعة مشروع استشراف مستقبل التنقل، المعني بمتابعة الاستراتيجيات والمبادرات الخاصة بالتحول الذكي في قطاع النقل وتعزيز ريادة الهيئة والإمارة في صناعة مستقبل النقل. • حصلت موزة على شهادة الماجستير في مجال إدارة الأعمال في الأعمال العامة من الجامعة الأمريكية في دبي.	• خبير مالي وإداري ذو خبرة تزيد عن حوالي 25 عاماً في القطاعين الحكومي والخاص. وهو خريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة، فئة القادة الحكوميين. • يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في دبي للعام 2004 ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات في العين للعام 1990. • خبير محاسبي معتمد لدى محاكم دبي منذ 2001. • بدأ حياته المهنية موظفاً في دائرة الأراضي والأملاك في العام 1986. • عضو سابق في مجلس إدارة تكافل الإمارات (ش.م.ع). • مدير الإدارة المالية في هيئة الطرق والمواصلات (2006-2009). • مساعد المدير العام لمؤسسة دبي للمواصلات (2005-2006). • عضو مجلس الإدارة لمجلس الإعمار – حكومة دبي (2005-2008). • مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية في دائرة الأراضي والأملاك حتى العام 2005. يحمل السيّد المري المؤهلات والزمالات المهنية التالية: • محاسب قانوني مرخص منذ العام 1990. • عضو جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالإمارات منذ العام 1997. • حاصل على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي لإنجاز شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في دبي. • حاصل على شهادة القيادة المؤسسية من مركز القيادة والتعلم المؤسسي بفلوريدا – الولايات المتحدة الأمريكية.
المناصب في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى	• مدير إدارة تنفيذي لمكتب المدير العام ورئيس مجلس المديرين في هيئة الطرق والمواصلات. • عضواً لمجلس إدارة مجلس دبي الرياضي. • أميناً عاماً لجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للإبداع الرياضي. • رئيساً للجنة رياضة المرأة. • تترأس أيضاً اللجنة النسائية في هيئة الطرق والمواصلات، والتي تساهم في تمكين وتطوير وتنمية العنصر النسائي في الهيئة. حيث عملت على طرح العديد من المبادرات النوعية، وتنظيم مختلف الفعاليات الثقافية والرياضية.	• مساعد المدير التنفيذي للشؤون المالية والدعم المؤسسي في مؤسسة محمد بن راشد للإسكان منذ أغسطس من العام 2009.

الاسم	**عادل عبد الله الفهيم**
الفئة (تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل)	عضو مجلس إدارة (مستقل و غير تنفيذي)
المدة التي قضاها كعضو مجلس إدارة	• عشرة أعوام وثمانية أشهر
العضوية والمناصب في أية شركات مساهمة أخرى	• لا يوجد
الخبرات والمؤهلات	حصل السيّد الفهيم على العديد من الشهادات المهنية والأكاديمية التالية: • حاصل على البكالوريوس في التجارة، محاسب قانوني معتمد، مستشار مالي معتمد، مدرب معتمد للغة أوامر التدقيق، ومكافح اختلاسات معتمد. • شغل الفهيم العديد من المناصب الإدارية في حكومة دبي، ويتمتع بخبرة عملية طويلة في المجال الاقتصادي والمالي والإداري والتدقيق/الرقابة ونظم المعلومات والقانون. • حاز على جائزة المفكر المالي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (للعام 2012). • كما حصد جائزة الشخصية صاحبة الإنجاز مدى الحياة في القطاع الاقتصادي للتدقيق والرقابة (للعام 2013). • وللسيّد الفهيم مقالات ودراسات تناقش أهم الأحداث الاقتصادية الحيوية والمؤثرة على تطورات الاقتصاد العالمي. وشغل المناصب التالية: • المدير العام لجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين (2000-2002). • عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المؤتمرات في جمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونيين (2002-2004). • رئيس معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) – فرع الإمارات العربية المتحدة (2006-2007). • النائب الأول لرئيس مجلس إدارة جمعية مكافحي الاختلاسات المعتمدين دولياً في الولايات المتحدة الأمريكية - فرع الإمارات العربية المتحدة. • عضو لجنة قيد مدققي الحسابات بالدولة وأمين السر العام. • محكّم وخبير مالي معتمد بفئة معاوني القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي. ويحمل كذلك العديد من المؤهلات والزمالات المهنية: • عضو مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (CPA). • مكافح اختلاسات معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية (CFE). • مستشار مالي معتمد من كندا (CFC). • مدرب معتمد للغة أوامر التدقيق من بلجيكا (ACL). • عضو مؤسس لجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونين. • عضو معترف به ضمن فئة معاوني القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي لإبداء الرأي الفني. • عضو جمعية تدقيق نظم المعلومات والرقابة (الولايات المتحدة). • عضو معهد المدققين الداخليين (الولايات المتحدة). • عضو الجمعية الأمريكية للجودة (الولايات المتحدة). • عضو جمعية المحترفين الماليين لشؤون الضيافة والتكنولوجيا للقطاع الفندقي مجمع المستشارين الماليين (كندا). • عضو مجمع المستشارين الماليين (كندا).
المناصب في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى	• عضو اللجنة العليا في حكومة دبي لبرنامج تطوير وأتمتة الموازنة العامة. • عضو لجنة حكومة دبي للتخطيط المالي. • الرئيس التنفيذي للشؤون المالية (CFO) - مطارات دبي. • مدير إدارة التدقيق الداخلي في دائرة المالية في ديوان سمو الحاكم - حكومة دبي. • نائب مدير إدارة رقابة الأداء وتدقيق نظم المعلومات والتدريب في ديوان سمو الحاكم - حكومة دبي. • ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة في لجنة دول مجلس التعاون الخليجي للتجارة الإلكترونية (AGCC E-Commerce Committee).

ب. نسبة تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام 2020

وفيما يتعلق بالتمثيل النسائي، يضم مجلس الإدارة الحالي للشركة سيدة واحدة من بين سبعة أعضاء وهي السيدة موزة سعيد المري، وذلك في إطار حرص مجلس إدارة الشركة على ضم كوادر نسائية متميزة بهدف تمكين المرأة وتعزيز مسيرة الدولة في هذا المجال.

ج . بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

1. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن العام 2019

تم صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2019 بمبلغ وقدره 300,000 درهم إماراتي لكل عضو من أعضاء المجلس والتي قد تم اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية التي عُقدت بتاريخ 25 مارس 2020.

2. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2020 والتي سيتم عرضها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصادقة عليها

سوف يتم اقتراح صرف مبلغ 300,000 درهم إماراتي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2020 والذي سيتم عرضه في اجتماع الجمعية العمومية للعام 2021 للمصادقة عليه.

3. تفاصيل بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020

الاسم	بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس		
	اسم اللجنة	قيمة البدل (درهم إماراتي)	عدد الاجتماعات
راشد حمد الشامسي	لجنة الترشيحات والمكافآت	30,000	2
عادل عبد الله الفهيم	لجنة الترشيحات والمكافآت	30,000	2
مصبح محمد القيزي	لجنة الترشيحات والمكافآت	15,000	1
محمد حميد المري	لجنة التدقيق	135,000	9
عادل عبد الله الفهيم	لجنة التدقيق	135,000	9
علي راشد المزروعي	لجنة التدقيق	135,000	9

4. تفاصيل البدلات أو الرواتب أو الأتعاب الإضافية التي تقاضها عضو مجلس الإدارة بخلاف بدلات حضور اللجان وأسبابها

تقاضى السيد عيسى كاظم – رئيس مجلس الإدارة - مبلغ 300,000 درهم إماراتي خلال العام 2020 وذلك نظير الأعمال الإضافية التي قام بها لخدمة الشركة فوق واجباته العادية.

د. عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال السنة المالية 2020 مع بيان تواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع الأعضاء والأعضاء الحاضرين بالوكالة*

	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	الحضور بالوكالة	أسماء الأعضاء الغائبين
1	09 فبراير 2020	7	لا يوجد	لا يوجد
2	20 مايو 2020	7	لا يوجد	لا يوجد
3	27 يوليو 2020	7	لا يوجد	لا يوجد
4	26 أكتوبر 2020	7	لا يوجد	لا يوجد

* بالنظر لظروف انتشار فايروس كورونا (Covid-19) المستجد، تم عقد اجتماعات مجلس الإدارة من خلال وسائل الاتصال المرئي.

هـ. عدد قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بالتمرير خلال السنة المالية 2020 مع بيان تواريخ انعقادها

يقوم مجلس إدارة سوق دبي المالي بإتخاذ قراراته بالتمرير في حدود ضيقة حسب ضرورة العمل وذلك وفقاً للنظام الأساسي لشركة سوق دبي المالي. إذ يتم إرسال كافة الأوراق والمستندات الخاصة بالقرار المراد اتخاذه وتوصية اللجان الداخلية حسب الحالة، بحيث يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من مراجعة والاطلاع على المعلومات والبيانات اللازمة لإتخاذ القرار بالتمرير، وخلال العام 2020 تم إتخاذ 4 قرارات بالتمرير بالتواريخ التالية:

- 22 مارس 2020
- 24 سبتمبر 2020
- 29 إبريل 2020
- 24 ديسمبر 2020

و. مهام واختصاصات مجلس الإدارة التي قام بها أحد أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية خلال العام 2020 بناءً على تفويض من المجلس

يتم تفويض الإدارة التنفيذية بالقيام بمهام واختصاصات محددة بموجب لائحة صلاحيات يعتمدها مجلس الإدارة. وحيث أن هذا التفويض يرتبط بالصفة الوظيفية وليس بشخوص شاغلي الإدارة التنفيذية، فإن مدة التفويض تبقى سارية المفعول إلى حين صدور قرار بإلغائها أو بتعديلها من قبل مجلس الإدارة. وفيما يلي قائمة بالمهام والصلاحيات التي تم تفويضها للإدارة التنفيذية:

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
العمليات التنظيمية			
اعتماد وتعديل هذه اللائحة	-	مجلس الإدارة	-
اعتماد السياسات والأنظمة	-	مجلس الإدارة	وفقاً لاختصاص اللجان المنبثقة من المجلس
اعتماد الهيكل التنظيمي وتعديلاته	-	مجلس الإدارة	
رفع دعاوى باسم الشركة/الصلح/التنازل	-	رئيس مجلس الإدارة	وفق دراسة وتوصية لجنة التدقيق
تمثيل الشركة أمام القضاء وفي علاقتها مع الغير	-	رئيس مجلس الإدارة	المادة 27 من النظام الاساسي المادة 155 من قانون الشركات
حق التوقيع عن الشركة على انفراد	-	رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يفوضه المجلس في حدود قرارات مجلس الإدارة	-
اعتماد أدلة الإجراءات والقرارات والتعميمات الإدارية المنظمة للعمل	-	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	-
اعتماد التعميمات الإدارية وأوامر العمل على مستوى القطاع	-	رئيس القطاع أو نائبه في حالة غيابه	-
اعتماد الخطة الاستراتيجية العامة وأهداف الشركة	-	مجلس الإدارة	-
تحديد نسبة التوزيعات النقدية من الأسهم المصدرة كأرباح لمساهمي الشركة	-	توصية مجلس الإدارة والإقرار في الجمعية العمومية	-
تشكيل وتغيير وحل اللجان التنفيذية	-	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	-
المشتريات والعقود			
الموافقة على الشراء المباشر	حتى 50,000 درهم إماراتي	رئيس إدارة المشتريات والعقود	عرض واحد
	حتى 250,000 درهم إماراتي	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	-
	حتى 500,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	-
	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة للاعتماد	-

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
المشتريات والعقود			
	حتى 1,000,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	3 عروض وأن تكون ضمن توصيات لجنة المشتريات والمناقصات والمزايدات
اعتماد التعاقد بالممارسة	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة	
	حتى 5,000,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	-
اعتماد التعاقد بالمناقصة المحدودة أو العامة	ما زاد على ذلك	مجلس الإدارة	-
البت في العطاءات	-	لجنة المشتريات والمناقصات والمزايدات	-
	حتى 5,000,000 درهم إماراتي	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	مع مراعاة صلاحيات الاعتماد
	حتى 50,000,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	
توقيع العقود المعتمدة	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة	
توقيع اتفاقية تفاهم/تمثيل محدود/إيداع فرعي/سرية المعلومات	-	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي ورئيس القطاع المعني	-
اعتماد وتعديل وتقييم قائمة الموردين	-	لجنة المشتريات والمناقصات والمزايدات	-
	حتى 50,000 درهم إماراتي	مسؤول المخازن	بالإضافة إلى ممثل من القسم الطالب حسب الحاجة
فحص واستلام المشتريات	ما زاد على ذلك	تشكل لجنة مؤقتة للاستلام	من القسم الطالب وذوي الاختصاص ومسؤول المخازن
الاستلام الابتدائي والنهائي للأعمال والخدمات	-	تشكل لجنة فنية من ذوي الخبرة والاختصاص	يمكن الاستعانة بفنيين من خارج السوق
صرف القرطاسية	-	تنفيذي - الخدمات الإدارية	-
الموافقة على صرف مواد ومعدات رأسمالية من المخزن	-	رئيس إدارة المشتريات والعقود	-
الموافقة على نقل الأصول خارج السوق لاغراض العمل	-	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	-
اعتماد نتائج الجرد السنوي	-	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	بناء على توصيات لجنة الجرد السنوي
قرار التخلص من المخلفات والأصول المهلكة دفترياً	-	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	حسب توصيات اللجنة المختصة
الرسوم			
قرار تأجير مساحات السوق وتحديد القيمة الإيجارية	-	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	وفق توصيات لجنة المشتريات والمناقصات المزايدات
تحديد رسوم الخدمات والغرامات وتحديث قائمة الرسوم وفقاً لمعطيات السوق	-	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	إعلام مجلس الإدارة بأي تغيير يطرأ على جدول الرسوم
	تمديد لأكثر من 30 يوم حتى 60 يوم	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	القرار الإداري 57 لسنة 2012
سياسة الائتمان	تمديد لأكثر من 60 يوم حتى 90 يوم	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
الخصم/الإعفاء من الرسوم	حسب رسم المعاملة، للمعاملة الواحدة: ✓ حتى 500 ألف درهم إماراتي خصم 10% كحد أقصى ✓ ما يزيد عن 500 ألف حتى مليون درهم إماراتي خصم 20% كحد أقصى ✓ ما يزيد عن مليون درهم إماراتي خصم 30% كحد أقصى	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	تسري على جميع الرسوم المطبقة لدى سوق دبي المالي
	إعفاء كامل لرسوم تحويل من جهة حكومية لحساب آخر بناء على أمر سامي من الحاكم	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	القرار الإداري رقم 16 لسنة 2014
	إعفاء كامل للرسوم الرمزية للطلب المقدم من الجهات العليا والرسمية	الرئيس التنفيذي للعمليات	
توقيع الغرامات/الجزاءات	-	رئيس القطاع المعني أو من ينوب عنه في غيابه	في حدود اللوائح والسياسات المقررة للسوق
إلغاء المخالفة	عن أول مخالفة	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بالاشتراك مع رئيس قطاع الوحدة المعنية	في السنة المالية الواحدة
	عن المخالفة التالية	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي	في السنة المالية الواحدة
إعدام الذمم المدينة / الأصول ذو قيمة دفترية	حتى 20 ألف درهم إماراتي	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	في السنة المالية الواحدة
	ما يزيد عن 20 ألف درهم إماراتي	مجلس الإدارة	وفق توصيات لجنة التدقيق
	الاستثمار		
المساهمات في رؤوس أموال الشركات، الاستحواذ وشراء حصص	غير محددة المبالغ	مجلس الإدارة	بناء على توصيات لجنة الإستثمار الداخلية
الاشتراك في الصناديق والمحافظ الاستثمارية، و الصكوك الإسلامية والاستثمار في المشتقات الإسلامية	غير محددة المبالغ	مجلس الإدارة	بناء على توصيات لجنة الإستثمار الداخلية
استثمارات ودائع قصيرة المدى	غير محددة المبالغ	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي بناء على توصيات لجنة الاستثمارات الداخلية	الصلاحية المحددة تشمل كسر الوديعة (سحبها قبل موعد الاستحقاق) مع الالتزام بالسياسة الاستثمارية
استثمارات ودائع طويلة المدى	حتى 50,000,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي بناءً على توصيات لجنة الاستثمارات الداخلية	الصلاحية المحددة تشمل كسر الوديعة (سحبها قبل موعد الاستحقاق) مع الالتزام بالسياسة الاستثمارية
تسييل الاستثمارات	-	مجلس الإدارة	بناءً على توصيات لجنة الاستثمار الداخلية

ز. التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح) خلال العام 2020

يتبع سوق دبي المالي القواعد والأنظمة المتبعة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن تعريف الأطراف ذات العلاقة والصفقات بشكل عام، وعلى وجه التحديد قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة.

لقد تم تعريف الأطراف ذات العلاقة على أنها؛ رئيس وأعضاء مجلس إدارة سوق دبي المالي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بسوق دبي المالي، والشركات التي يساهم فيها أي من هؤلاء بما لا يقل عن 30% من رأسمالها، وكذا الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة. كما أن الصفقات أو التعاملات هي؛ حدث يؤثر على أصول شركة سوق دبي المالي أو التزاماتها أو صافي قيمتها من تعاملات أو عقود أو اتفاقيات تبرمها الشركة، وأي تعاملات أخرى تحددها الهيئة من وقت لآخر بقرارات أو تعليمات أو تعاميم تصدرها.

في ضوء التعريف أعلاه، لم يقم سوق دبي المالي بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة خلال العام 2020.

وللمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للمعايير المحاسبية انظر إيضاح رقم (15) ضمن البيانات المالية الموحدة للعام 2020.

الطرف ذو العلاقة	توضيح طبيعة العلاقة	نوع التعامل	قيمة التعامل بالألف درهم إماراتي
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

في ضوء تعريف الهيئة للأطراف ذات العلاقة والصفقات، يعمل سوق دبي المالي على تحري الأطراف ذات العلاقة والصفقات التي تقوم بإبرامها بشكل مستمر، وبحيث يتم الحصول على موافقة مجلس الإدارة على الصفقات التي لا تتجاوز 5% من رأس مال السوق، وفيما زاد عن هذه النسبة، فقد تم الحصول على موافقة الجمعية العمومية عن نهاية السنة 2020 – بموجب قرار خاص - على إبرام صفقات مع أطراف ذات علاقة للعام 2021 في حدود 30% من رأس مال سوق دبي المالي.

ح. الهيكل التنظيمي لشركة سوق دبي المالي

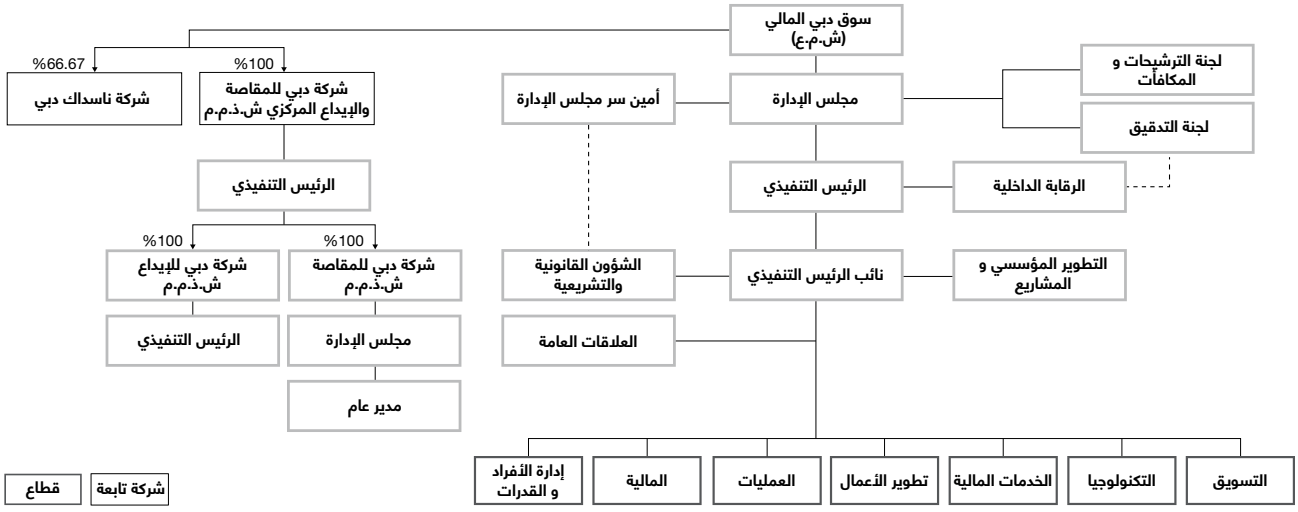

ط. بيان تفصيلي لكبار الموظفين التنفيذيين حسب ما ورد في الهيكل التنظيمي للشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم:

تضم الإدارة التنفيذية العليا للشركة ثمانية من كبار الموظفين التنفيذيين، ويبين الجدول التالي أسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم:

اسم الموظف	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات للعام 2020 (درهم إماراتي)	المكافآت المدفوعة للعام 2020 (درهم إماراتي)	مكافآت أخرى أو مزايا نقدية/عينية للعام 2020 (درهم إماراتي)	المجموع الكلي (درهم إماراتي)
شركة سوق دبي المالي						
حسن عبد الرحمن السركال	الرئيس التنفيذي	01 يونيو 1999	1,329,892	-	-	1,329,892
حامد أحمد علي*	نائب الرئيس التنفيذي – الرئيس التنفيذي للأسواق	27 يوليو 2020	*682,337	-	-	682,337
خليفة أحمد رباع	الرئيس التنفيذي للعمليات - رئيس قطاع العمليات	03 أغسطس 2002	620,366	-	-	620,366
أحمد محمد الجزيري	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	01 يونيو 1999	1,145,302	-	-	1,145,302
جمال إبراهيم الخضر	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الموارد البشرية والتخطيط الإستراتيجي	01 يونيو 1999	1,337,719	-	-	1,337,719
علي عامر الهاشمي**	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الخدمات المالية	02 أغسطس 2009	1,251,761	-	-	1,251,761
فهيمة عبدالرزّاق البستكي	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع تطوير الأعمال	22 مايو 2004	1,126,841	-	-	1,126,841
شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي - شركة تابعة						
مريم محمد فكري	الرئيس التنفيذي لشركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي، الرئيس التنفيذي لشركة دبي للإيداع والمستشار الرئيسي لشركة دبي للمقاصة	01 يونيو 1999	1,283,262	-	-	1,283,262

* وفقاً لتاريخ التعيين، من خلال شركة ناسداك دبي - الشركة التابعة لشركة سوق دبي المالي.

** من خلال الشركة الأم – بورصة دبي.

4. مدقق الحسابات الخارجي

أ. نبذة عن مدقق حسابات الشركة للمساهمين

تعمل "برايس ووتر هاوس كوبرز" PwC في منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من 40 عاماً، وتعد واحدة من أسرع الشركات الأعضاء في برايس ووتر هاوس كوبرز نمواً في جميع أنحاء العالم وأكبر شركة خدمات مهنية في الشرق الأوسط. بشكل جماعي، توظف الشبكة في الشرق الأوسط أكثر من 6500 شخص بما في ذلك أكثر من 260 شريكاً يعملون من 23 مكتباً (في 22 موقعاً) في 12 دولة: البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وعمان، والأراضي الفلسطينية، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

ب. الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

اسم مكتب التدقيق	برايس ووتر هاوس كوبرز
اسم المدقق الشريك	أشرف جمال / سعد قديري
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	1
إجمالي أتعاب التدقيق للعام 2020	185,000 درهم إماراتي
أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2020	لا يوجد
تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى	لا يوجد
بيان بالخدمات الأخرى التي قام مدقق حسابات خارجي أخر غير مدقق حسابات الشركة بتقديمها خلال العام 2020	لا يوجد

ج. التحفظات التي قام مدقق حسابات الشركة بتضمينها في القوائم المالية المرحلية و السنوية للعام 2020

لا يوجد أي تحفظات قام مدقق الحسابات بتضمينها في القوائم المالية للعام 2020.

5. لجنــة التدقيــق:

أ. يُقر السيد محمد حميد المري رئيس لجنة التدقيق بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لتلية عملها والتأكد من فعاليتها.

ب. أسماء أعضاء لجنة التدقيق، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها.

تضم لجنة التدقيق أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين، خبراء في التخصصات المالية والمحاسبة على النحو التالي:

- محمد حميد المري - رئيساً
- علي راشد المزروعي - عضواً
- عادل عبد الله الفهيم – عضواً

وقامت اللجنة بالمهام الموكلة إليها وهي كما يلي:

- تطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومراجعة رأي مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من رد الإدارة المالية والإدارات التنفيذية على الاستفسارات المطروحة من قبله، واستيفاء جميع متطلبات مدقق الحسابات الخارجي.
- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال العام، حيث ركزت على:
  - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير مجلس الإدارة
  - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق
  - معيار افتراض استمرارية عمل الشركة
  - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرّها الهيئة
  - التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة بشكل ربع سنوي لمناقشة القوائم المالية الربعية والسنوية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي الموجه لمجلس الإدارة.
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة واعتماد خطة الرقابة الداخلية المعدلة والمعدة على منهجية المخاطر المتعلقة بكل قطاع أو إدارة لشركة سوق دبي المالي وناسداك دبي ومتابعة الإنجاز في الخطة بشكل ربع سنوي.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة وكذلك سياسات وإجراءات وإجراءات المخاطر التشغيلية وتطويرها.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الواردة في تقارير الرقابة الداخلية وتقارير الجهات الرقابية الخارجية (مثل جهاز الرقابة المالية لحكومة دبي، وهيئة الأوراق المالية والسلع وغيرها) ومتابعة الإجراءات التصحيحية بشكل ربع سنوي.
- مراقبة الوسائل التي وضِعت لتمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو الإبلاغ عن المخاطر أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات والتي تمثلت في البريد الإلكتروني whistleblower@dfm.ae وهاتف رقم: 5665 305 4 971+، وتخصيص موظفين للتقارير السرية بالاضافة إلى بوابة الموظفين على الشبكة الداخلية للشركة.
- مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.
- مراقبة مدى تقيد المطَّلعين أو المطَّلعين المؤقتين بسياسة تداولات المطلعين.

ج. الاجتماعات التي عقدتها لجنة التدقيق خلال العام 2020.

	تاريخ الاجتماع*	عدد الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
1	16 يناير 2020	3	لا يوجد
2	02 فبراير 2020	3	لا يوجد
3	20 فبراير 2020	3	لا يوجد
4	15 إبريل 2020	3	لا يوجد
5	17 مايو 2020	3	لا يوجد
6	16 يوليو 2020	3	لا يوجد
7	21 يوليو 2020	3	لا يوجد
8	15 أكتوبر 2020	3	لا يوجد
9	20 أكتوبر 2020	3	لا يوجد

* بالنظر إلى ظروف انتشار فايروس كورونا المستجد، تم عقد اجتماعات لجنة التدقيق من خلال وسائل الاتصال المرئي.

6. لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. يُقر السيد راشد حمد الشامسي رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.

ب. أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي:

- راشد حمد الشامسي - رئيساً
- عادل عبد الله الفهيم - عضواً
- مصبح محمد القيزي - عضواً

وقامت اللجنة بالمهام الموكلة إليها وهي كما يلي:

- التحقق من استقلالية أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي بشكل مستمر وبما يتفق مع القوانين والأنظمة.
- رفع مقترحات بشأن بعض التعديلات على سياسات الموارد البشرية.

ج. عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام 2020 وتواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء اللجنة.

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعين اثنين حسب الجدول التالي:

	تاريخ الاجتماع*	عدد الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين**
1	18 مارس 2020	2	موزة سعيد المري***
2	24 يونيو 2020	3	-

* بالنظر إلى ظروف انتشار فايروس كورونا المستجد، عُقدت اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت من خلال وسائل الاتصال المرئي.
** تغيب العضو عن الحضور بعذر مقبول.
*** عُين السيد مصبح القيزي عضواً في اللجنة خلفاً للسيدة موزة المري وذلك بتاريخ 22 مايو 2020.

7. لجنة متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطّلعين

أ. تُقر أسمه لوتاه رئيس لجنة تداولات المطَّلعين بمسؤوليتها عن نظام المتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطَّلعين في الشركة وعن مراجعتها لآلية عمله والتأكد من فعاليته.

ب. تتشكل لجنة تداولات المطَّلعين برئاسة أسمه لوتاه – رئيس إدارة الرقابة الداخلية - وعضوية كل من:

- عصام الدين محجوب، إدارة الشؤون القانونية
- حنان الحبشي، إدارة رقابة السوق
- هدى عبد الرحيم محمد، شركة دبي للمقاصة
- مريم مراد، إدارة الموارد البشرية
- رضا فاروق، إدارة الرقابة الداخلية - مقرراً للجنة.

وتختص اللجنة بالمهام التالية:

1. منح الموافقات اللازمة للطلبات التي تُقدم ممن تنطبق عليهم السياسة وذلك من خلال الوسيلة التي تراها ملائمة لها، وتكون قراراتها بأغلبية الأصوات.
2. وضع قواعد وتنظيم تداولات الموظفين في الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة أو الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشقيقة لها.
3. إدارة و متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطّلعين وملكياتهم والاحتفاظ بالسجل الخاص بهم ورفع الكشوف والتقارير الدورية الى الإدارة العليا ولجنة التدقيق.
4. مراجعة المخالفات المُرتكبة (إن وجدت) ودراسة كل مخالفة على حدة ورفع تقرير بالقرارات أو الجزاءات التي تراها مناسبة لإدارة الموارد البشرية لتنفيذها.
5. إخطار الهيئة بقائمة محدثة بأسماء المطّلعين في بداية كل سنة مالية وأي تعديلات تطرأ عليها خلال السنة المالية.
6. تسليم نسخة من سجل المطّلعين الى الهيئة بناءً على طلبها.
7. الالتزام بالافصاح للهيئة وفقاً للنموذج الوارد منها في شهر يونيو 2019، على أن يكون بشكل ربع سنوي بالتزامن مع البيانات المالية وأن يشتمل الكشف على المطّلعين والمطّلعين المؤقتين.
8. الالتزام بأي متطلبات أخرى تحددها هيئة الأوراق المالية والسلع.

ج. قامت اللجنة بعقد اجتماعين خلال العام 2020 تم فيهما مناقشة كافة المعاملات المتعلقة بتداولات المطّلعين، التحديثات المطلوبة على السياسة، كما قامت أيضاً بمناقشة آلية أتمتة الإجراءات الخاصة بتداولات المطّلعين ومُراقبتها. وموافاة هيئة الأوراق المالية والسلع بتقرير ربع سنوي بأسماء المطّلعين / المطّلعين بصورة مؤقتة بسوق دبي المالي.

8. أي لجنة أو لجان أخرى يقرها مجلس الإدارة

لا توجد أي لجان أخرى تابعة لمجلس الإدارة.

9. نظام الرقابة الداخلية:

أ. يُقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة والقيام بمراجعته والتحقق من مدى فاعليته وذلك من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس و التي تُتابع أعمال إدارة الرقابة الداخلية. تقوم إدارة الرقابة الداخلية بمهامها وفقاً للإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي والصادر عن معهد المدققين الداخليين بأمريكا (The Institute of Internal Auditors - IIA)، وذلك عبر رفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن نشاط إدارة الرقابة الداخلية، وكذلك إنجازاتها، بالإضافة إلى تقييمها لمدى كفاية وفعالية أنظمة و بيئة الرقابة الداخلية المتبعة من قبل الجهات المختلفة في الشركة.

تتبع إدارة الرقابة الداخلية، من الناحية الإدارية، للإدارة العليا للشركة؛ ومن الناحية الوظيفية لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق بالشكل الذي يضمن استقلاليتها. تعتمد إدارة الرقابة الداخلية في القيام بدورها على أحدث المعايير الدولية الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) وأفضل الممارسات العالمية وذلك متمثلاً فيما يلي:

- بناء خطة تدقيق وفق تقييم موضوعي للمخاطر المتعلقة بكل جهة تدقيق لتحديد أولوية البدء بالجهات ذات المخاطر العالية. تتم مناقشة الخطة مع الرئيس التنفيذي للشركة واعتمادها من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- في نهاية كل عملية تدقيق يتم إصدار تقرير لنتائج التدقيق بعد مناقشتها مع الجهات المعنية و من ثم يعرض على الرئيس التنفيذي و لجنة التدقيق. يتضمن تقرير التدقيق:
  - أهداف التدقيق
  - نطاق التدقيق
  - منهجيات التدقيق
  - نتائج التدقيق
  - تقييم الملاحظات من حيث درجة المخاطرة
  - وكذلك تقييم شامل لبيئة الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للتدقيق وفق مصفوفة التقييم.
- قامت إدارة الرقابة الداخلية بتنفيذ 35 مهمة تدقيق لشركة سوق دبي المالي والشركات التابعة لها وإصدار 21 تقرير تدقيق خلال سنة 2020 نتجت عنها عدد 80 توصية تم الاتفاق عليها مع الجهات المختلفة التي خضعت للتدقيق، الأمر الذي ساهم في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر.

- عرض جميع تقارير الرقابة الداخلية بالإضافة الى التقارير الصادرة من الجهات الخارجية والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الجهات المعنية لتعزيز الضوابط الداخلية على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لتمكينهم من تقييم بيئة الرقابة الداخلية في الشركة.
- التنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي، جهاز الرقابة المالية لحكومة دبي، ومدققي الجودة، وكذلك مفتشي هيئة الأوراق المالية والسلع، وغيرهم.
- تقديم خدمات استشارية لتطوير وتحسين إجراءات العمل بشكل لا يؤثر على استقلالية المدققين ووفق ما هو منصوص عليه بميثاق عمل الإدارة.
- تحديث ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من قبل لجنة التدقيق.

ب. مدير الإدارة ومؤهلاته وتاريخ التعيين

رئيس الإدارة: أسمه لوتاه

تاريخ التعيين: تم تعيين رئيس إدارة الرقابة الداخلية في العام 2010.

المؤهلات:

- ماجستير في المالية من كلية E.Philip Saunder جامعة RIT مايو 2011.
- محاسب مالي معتمد CMA فبراير 2008.
- مدقق جودة معتمد ISO 9001:2000 من IRCA مايو 2004.
- بكالوريوس إدارة أعمال من كلية التقنية للطالبات 2001.
- دبلوم عالي في المحاسبة من كلية التقنية للطالبات 2000.
- رئيس رابطة خريجي جامعة روشيستر في دبي منذ مارس 2014.
- عضو مجلس استشاري في كلية إدارة الأعمال في جامعة روشيستر في دبي.

إدارة الرقابة الداخلية مدعمة بفريق مؤهل على النحو التالي:

رضا فاروق شحاته:

مدير – الرقابة الداخلية

المؤهلات:

- شهادة Certified Islamic Banker - CIB 2014.
- شهادة Certified Financial Consultant - CFC 2013.
- شهادة The Certification in Risk - CRMA Management Assurance 2012.
- دراسات عُليا في المحاسبة المالية من جامعة عين شمس 2003.
- بكالوريوس محاسبة من جامعة عين شمس 1998.

جاكوب سيباستيان:

مدير – الرقابة الداخلية

المؤهلات:

- شهادة Certified Cobit Assessors 5.0 2014.
- ماجستير في المالية من جامعة بارثي داسن 2014.
- شهادة Certified Information Systems - CISA 2012.
- شهادة Certified Lead Auditor ISO 27001 2011.
- شهادة Certified Information Systems - CISSP Security Professional 2011.
- شهادة Certified Information - CISM Security Manager 2010.
- بكالوريوس هندسة حاسوب من جامعة كوشن 2001.

محمد أحمد العسالة:

نائب مدير - الرقابة الداخلية

المؤهلات:

- شهادة Certified Internal Auditor - CIA 2020.
- شهادة The Certification in Risk - CRMA Management Assurance 2012.
- شهادة Association of Chartered - ACCA Certified Accountants 2019.
- بكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك 2003.

أحمد رجب معطي:

نائب مدير -الرقابة الداخلية

المؤهلات:

- شهادة Certified Internal Auditor - CIA 2017.
- شهادة Association of Chartered - ACCA Certified Accountants 2019.
- ليسانس آداب من جامعة المنوفية 2000.

فرح هاني العناني:

مدقق أول -الرقابة الداخلية

المؤهلات:

- شهادة Certified Public Accountant - CPA 2010.
- بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية 2007.

ج. اسم ضابط الامتثال ومؤهلاته وتاريخ التعيين

تم تعيين رئيس إدارة الرقابة الداخلية كضابط امتثال في العام 2016.

د. كيفية تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية

لم تتعرض الشركة لأي مخاطر جوهرية خلال العام 2020، ووفقاً لما هو منصوص عليه في دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية، فإن الإدارة تتعامل مع المشاكل التي تتعرض لها الشركة من خلال التالي:

- تحديد طبيعة المشكلة وتصنيفها من حيث درجة المخاطرة من خلال تحديد حجم المشكلة ومدى السلبيات الناجمة عنها التي قد تتأثر بها الشركة.
- التواصل مع الإدارات التنفيذية من خلال رؤساء القطاعات المختلفة والرئيس التنفيذي لبحث كيفية تدارك المشكلة وسبل حلها وعمل التوصيات اللازمة.
- رفع الأمر والتوصيات المتعلقة به التي تم اقتراحها إلى لجنة التدقيق والتي بدورها تقوم بعد المناقشة وتقييم الوضع بعرض الأمر على مجلس الإدارة للوقوف على المشكلة واتخاذ القرار الملائم بشأنها.
- تقوم الإدارة بمتابعة تنفيذ حل المشكلة من خلال التأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- التواصل مع المدقق الخارجي للشركة إن تطلب الأمر ذلك.
- تحديث سجل المخاطر والإجراءات الوقائية والافصاح عنها في التقارير السنوية.

هـ. عدد التقارير الصادرة من إدارة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة الشركة

تم إنجاز 35 مهمة تدقيق خلال العام 2020 وإصدار ما يلي من التقارير:

- 21 تقرير للرقابة على الامتثال للنظم والقوانين والسياسات، وأمن وتقنية المعلومات؛
- 8 تقارير للرقابة الشرعية.

و. إدارة المخاطر

يضع سوق دبي المالي إدارة المخاطر بشكل استباقي على سلم أولوياته في تحقيقه لاستراتيجيته الخماسية (2017-2021) والتي تهدف إلى دفع عجلة النمو وزيادة العائدات ورفع القيمة المضافة المساهمين. وبناءً على ذلك، قام السوق بوضع استراتيجية وتنفيذ سياسات وإجراءات مصممة لقياس وإدارة ومراقبة والإبلاغ عن التعرض للمخاطر، والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل هيئات الإدارة والإشراف المختصة.

قام سوق دبي المالي بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر للمؤسسات (ERM) وفقاً لمبادئ وبنود أفضل الممارسات الصادرة عن عدة جهات في هذا المجال، حيث كان من أبرزها: إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (COSO ERM) – والتي تعنى بربط نظام إدارة المخاطر باستراتيجية المؤسسة وأدائها، وشهادة الجودة ISO31000:2018 ونموذج عمل "كي بي إم جي" لإدارة المخاطر (ERM KPMG)، والتي تحدد جميعها أفضل الممارسات وتهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

[1] لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (كوسو) هي مبادرة مشتركة لإدارة المخاطر ومنع الاحتيال.

مبادئ إدارة المخاطر في سوق دبي المالي متوافقة مع أهداف السوق الاستراتيجية

إطار إدارة المخاطر

في خضم سعيه لتحقيق رؤيته ورسالته وأهدافه، يهدف إطار إدارة المخاطر الذي يطبقه سوق دبي المالي إلى رفع قدرة السوق على إدارة المخاطر مع قبول درجة معينة منها. يختلف مدى تقبل المخاطرة في سوق دبي المالي باختلاف النشاط الذي يتم الاضطلاع به، وتخضع أي مخاطر لتحليل التكلفة مقابل المنفعة قبل الموافقة عليها مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات المعقولة لتخفيفها.

ضمن هذا الإطار، وضع سوق دبي المالي عملية منهجية لتحديد وتحليل وتقييم المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية التي يواجهها أثناء تسيير أعماله. حيث تم بناء شبكة الإبلاغ عن المخاطر وتسجيلها لتبدأ بالموظفين كافة وذلك عبر تطبيق سياسة وإجراءات التبليغ عن الممارسات المخالفة والمخاطر وتعيين موظف مسؤول عن المخاطر في كل قسم من قطاعات السوق. بمجرد تحديد الخطر، يتم تسجيله وتتبعه من خلال سجل المخاطر. ويقوم سوق دبي المالي بالتطوير المستمر لإطار إدارة المخاطر من خلال توفير سلسلة من ورش عمل للتوعية بالمخاطر وتعيين أدوار ومسؤوليات مختلفة لمفوضي إدارة المخاطر في كل القطاعات. يوضح الرسم البياني أدناه تكامل عمليات إدارة المخاطر في سوق دبي المالي.

تكامل إطار إدارة المخاطر

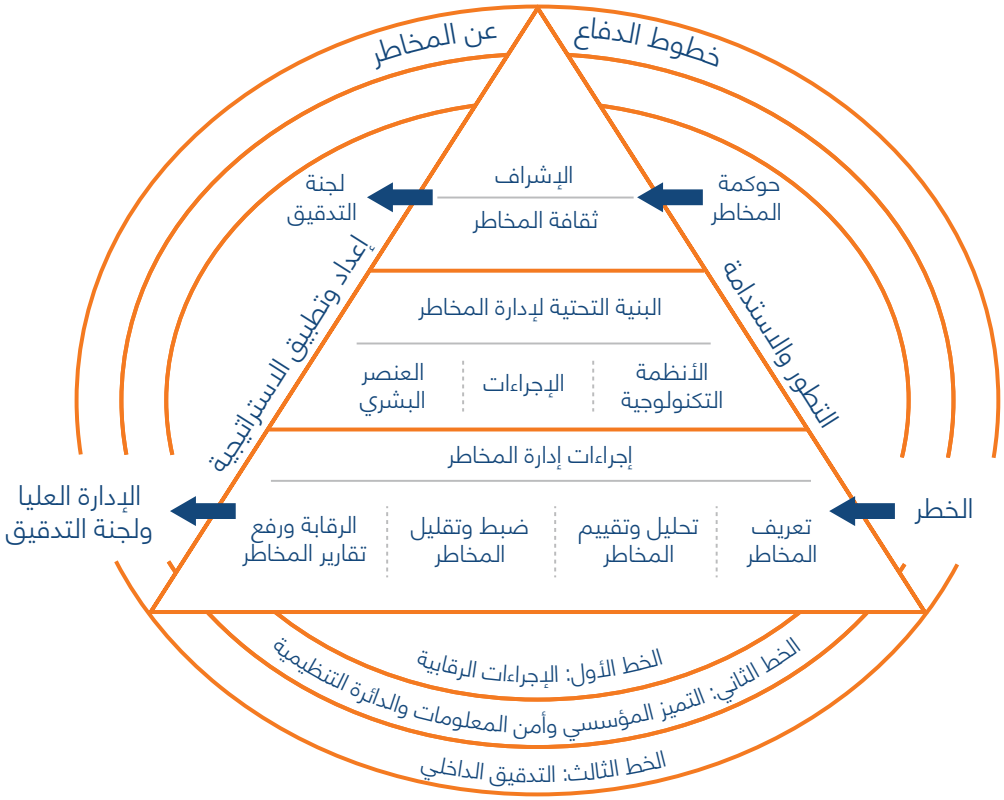

ملخص لأهم المخاطر

كأي شركة، يواجه سوق دبي المالي أنواعاً مختلفة من المخاطر التي تنقسم إلى مخاطر استراتيجية ومخاطر العمليات. تؤثر البيئة الخارجية على المخاطر الاستراتيجية، في حين تشتمل مخاطر العمليات على المخاطر التشغيلية والمالية والامتثال للقوانين والأنظمة حيث تعمل الوحدات التشغيلية الداخلية على إدارة مخاطر العمليات بشكل منتظم، والتي أثبتت نجاعتها خلال فترة التداعيات التي فرضتها جائحة فايروس كورونا (Covid-19)، إذ تمكن السوق من تنفيذ عملياته بنجاح واستمر بتزويد خدماته دون أي انقطاع يذكر.

ومن أمثلة الهيئات الداخلية التي تعمل على إدارة مخاطر العمليات لجنة المطّلعين، ولجنة التدقيق. فيما يلي ملخص لفئات المخاطر الرئيسية وطرق إدارة سوق دبي المالي لها.

فئة الخطر	تفسير الخطر	إدارة الخطر
المخاطر الاستراتيجية	المخاطر التي تؤثر على أداء السوق على المدى الطويل بما في ذلك العوامل الخارجية التي تحد من قدرة السوق على تنفيذ استراتيجيته وتؤثر على استمراريته. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ مخاطر السوق، ومخاطر المنافسة، والمخاطر الجيوسياسية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات والمخاطر الإلكترونية، ومخاطر تسرب البيانات، ومخاطر الخصوصية.	يقوم سوق دبي المالي بإدارة التغيرات الناشئة عن تنفيذ مبادراته الاستراتيجية بحذر شديد، حيث يتم وضع تقييم شامل للمخاطر التي قد تؤثر على بيئة عمل السوق نتيجة لهذه المبادرات. يقوم مجلس إدارة سوق دبي المالي ولجنة التدقيق بمراجعة استراتيجية سوق دبي المالي والمخاطر المرتبطة بها والتأكد من تحديثها بشكل دائم بحيث تكون قطاعات السوق قادرة على خلق قيمة اقتصادية بأفضل فاعلية. كما يقوم مجلس الإدارة بتحليل المشهد التنافسي وأثاره على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية عالية التأثير.
المخاطر المالية	تؤدي أنشطة سوق دبي المالي إلى تعريضه لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتلك الأنشطة تنطوي على التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر المحسوبة عاملاً أساسياً في الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية للاستمرار في خوض العمل التجاري. وبالتالي، يهدف السوق إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل التأثار السلبية المحتملة على الأداء المالي لسوق دبي المالي.	يتبع سوق دبي المالي سياسات مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر بوضع سقوف وضوابط مناسبة لها ومراقبتها. يعمل السوق كذلك على مراجعة سياساته لإدارة المخاطر بطريقة منتظمة لكي تشمل التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات. تضطلع الإدارة المالية للسوق بمراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات السوق من خلال التقارير الداخلية حول المخاطر التي تعمل على تحليل التعرض للمخاطر بحسب درجة وحجم المخاطر. تنطوي تلك المخاطر على مخاطر السوق (بما فيها مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر الأسعار ومخاطر معدل الربح) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.*
مخاطر التشغيل	تعالج هذه الفئة من المخاطر تلك المتعلقة بتشغيل الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات والأمن، والمشاريع التكتيكية، واستمرارية الخدمة.	يعمل سوق دبي المالي على تقليل المخاطر التشغيلية التي قد تؤدي إلى تعطيل عمليات السوق أو التسويات من خلال تطبيق ضوابط متينة تضمن استمرارية الأعمال. يتم مراجعة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر المتعلقة بالموظفين بشكل دوري. حاز السوق على شهادة الأيزو: ISO 22301:2012 ما يشهد على حرص سوق دبي المالي على مواجهة المخاطر المتعلقة باستمرار الأعمال.
مخاطر عدم الامتثال	يتعرض سوق دبي المالي أثناء تنفيذ أعماله لخطر عدم الامتثال؛ إذ يمكن فرض عقوبات قانونية وخسائر مادية إذا ما قصر السوق في التصرف وفقاً لقوانين وأنظمة الحكومة الاتحادية والهيئات الحكومية الناظمة لعمله.	يولي سوق دبي المالي أهمية كبرى لمخاطر عدم الامتثال، لذلك فهو يعمل بشكل وثيق مع جميع مشاركي السوق من أجل الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية. ويحافظ السوق على روابط قوية مع الجهات والهيئات التنظيمية وصانعي السياسات (مثل هيئة الأوراق المالية والسلع ووزارة الاقتصاد على سبيل المثال لا الحصر). كما يراقب سوق دبي المالي عن كثب التطورات الجديدة في الإطار التنظيمي، في حين يبادر السوق بمشاركاته في المناقشات والمشاورات مع السلطات التنظيمية المعنية لاقتراح التغيير وإبداء الرأي حول الإصلاحات التشريعية والتطورات التنظيمية المؤثرة على السوق بشكل منتظم.

* يمكن الاطلاع على تفاصيل المخاطر المالية بالرجوع إلى الملاحظة رقم 25 من البيانات المالية الموحدة للعام 2020.

10. المخالفات المرتكبة خلال العام 2020 وأسبابها، وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً

لم ترتكب الشركة أي مخالفات خلال العام 2020 أو الأعوام السابقة.

11. المساهمات النقدية والعينية التي قامت بها الشركة خلال العام 2020 في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

لم يقم السوق بأي مساهمات نقدية أو عينية خلال العام 2020. علماً أن السوق تبنى العديد من المبادرات لحماية البيئة وتنفيذ سياسة الاستدامة الخاصة به.

12. معلومات عامة

فيما يلي ملخص لأهم معلومات تداول سهم شركة سوق دبي المالي:

أ. سعر سهم شركة سوق دبي المالي (سعر الإغلاق، أعلى سعر، وأدنى سعر) في نهاية كل شهر للسنة المالية 2020.

الشهر	أعلى سعر خلال الشهر (درهم إماراتي)	أدنى سعر خلال الشهر (درهم إماراتي)	الإغلاق كما في نهاية الشهر (درهم إماراتي)	مؤشر السوق (DFMGI) (رقم قياسي)	مؤشر قطاع الخدمات المالية (F-Invest) (رقم قياسي)
يناير	0.979	0.880	0.946	2,567.59	2,184.42
فبراير	0.968	0.850	0.880	2,635.78	2,120.14
مارس	0.869	0.500	0.558	2,634.86	2,173.89
إبريل	0.742	0.530	0.739	2,767.10	2,210.88
مايو	0.762	0.650	0.732	2,620.33	2,075.59
يونيو	0.846	0.730	0.826	2,658.63	2,059.06
يوليو	0.857	0.752	0.810	2,918.38	2,329.59
أغسطس	0.883	0.810	0.867	2,758.60	2,206.39
سبتمبر	0.885	0.831	0.838	2,781.07	2,174.75
أكتوبر	0.865	0.800	0.837	2,746.93	2,193.63
نوفمبر	0.883	0.805	0.873	2,678.70	2,186.92
ديسمبر	0.963	0.874	0.930	2,764.86	2,239.80

حركة سهم شركة سوق دبي المالي

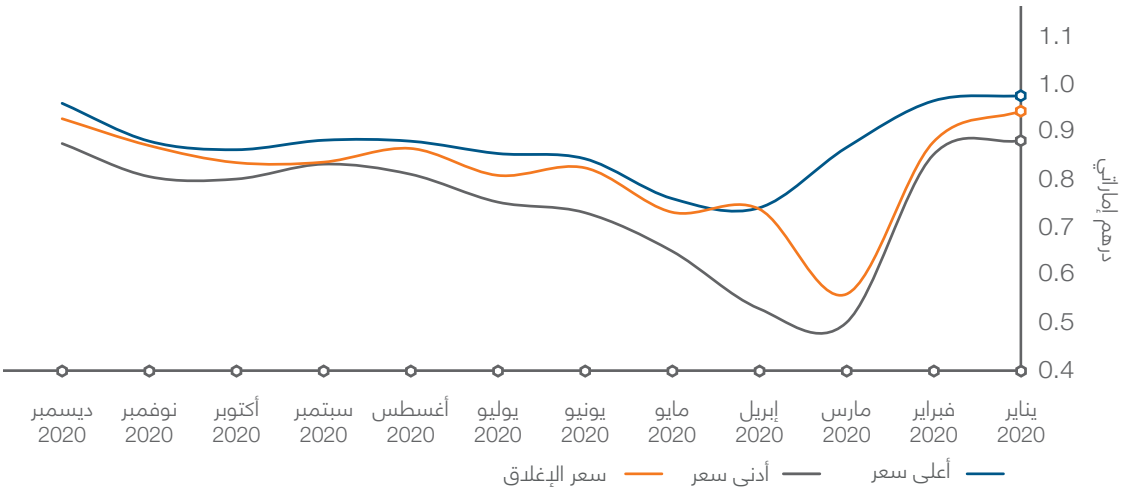

ب. أداء سهم شركة سوق دبي المالي مقارناً مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال العام 2020.

أداء سهم شركة سوق دبي المالي مقارناً مع مؤشر السوق خلال العام 2020

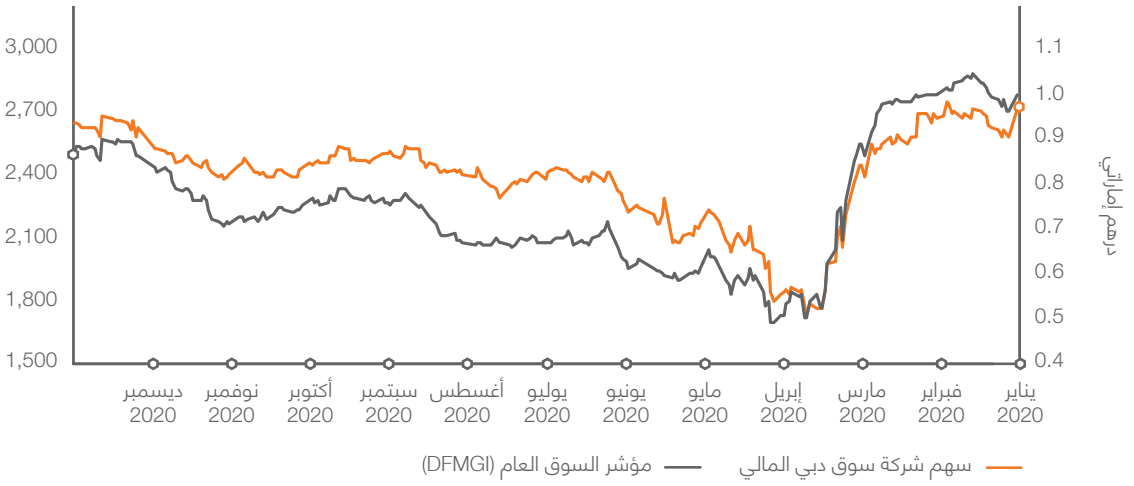

أداء سهم شركة سوق دبي المالي مقارناً مع مؤشر قطاع الخدمات المالية خلال العام 2020

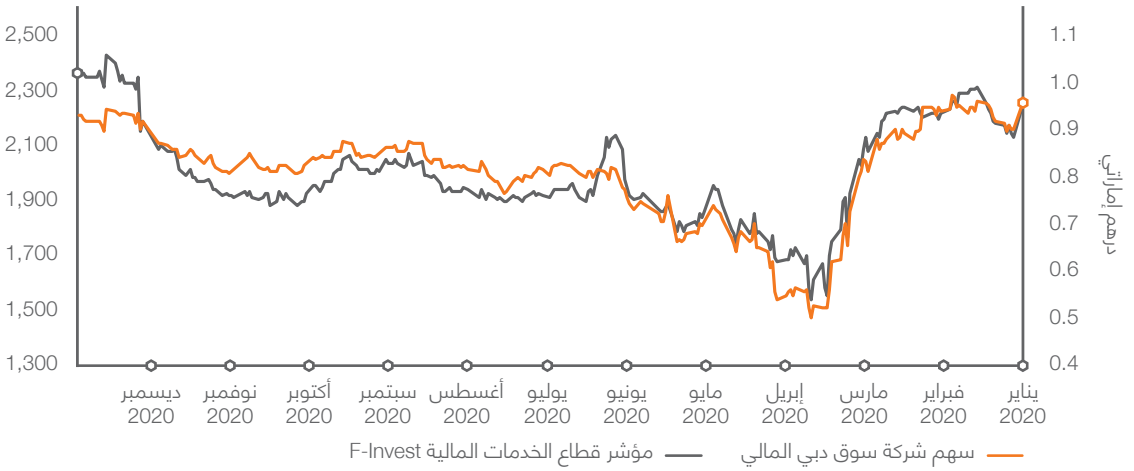

ج. توزيع ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر 2020 (أفراد وشركات وحكومات) مصنفة على النحو التالي: محلي، عربي، وأجنبي.

تصنيف المساهم	نسبة الأسهم المملوكة*			
	أفراد	شركات	حكومة	المجموع
محلي	%8.04	%85.87	%0.01	**%93.93**
عربي**	%2.17	%0.85	-	**%3.02**
أجنبي	%1.04	%2.01	-	**%3.05**
المجموع	**%11.25**	**%88.73**	**%0.01**	**%100**

* مجموع النسب قد لا يساوي المحصلة بسبب التقريب.

** تصنيف حملة الأسهم في الفئة العربية يجمع بين جنسيات المساهمين في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والعرب.

د. المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 31 ديسمبر 2020 حسب الجدول التالي:

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
بورصة دبي	6,453,000,000	%80.6625

هـ. بيان بكيفية توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2020 حسب الجدول التالي:

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال*
أقل من 50,000	23,874	125,948,622	%1.57
من 50,000 إلى أقل من 500,000	1,755	251,591,182	%3.15
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	343	426,703,195	%5.33
أكثر من 5,000,000	51	7,195,757,001	%89.95
المجموع	**26,023**	**8,000,000,000**	**%100**

* مجموع النسب قد لا يساوي المحصلة بسبب التقريب.

و. ضوابط علاقات المستثمرين

تعتبر شركة سوق دبي المالي من أوائل الشركات التي أولت علاقات المستثمرين أهمية كبرى منذ العام 2008 حيث أسست الشركة قسماً خاصاً لعلاقات المستثمرين وتم إنشاء صفحة خاصة بعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للسوق تحتوي على معلومات عن استراتيجية الشركة، وتحليل سعر سهم الشركة، وبيانات أعضاء مجلس الإدارة، وأخبار وأحداث الشركة، وقائمة محللين سهم الشركة، والتقارير المالية، والحوكمة، والأرباح غير المستلمة، وزكاة الأسهم، وبيانات الاتصال مع مسؤول علاقات المستثمرين. كما أطلقت الشركة تطبيقاً لعلاقات المستثمرين على الهواتف الذكية في إطار جهودها لتعزيز التواصل مع المستثمرين.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مسؤول علاقات المستثمرين:

حنين النشاشيبي
رقم الهاتف: 5650 305 4 971+
رقم الفاكس: 5191 305 4 971+
البريد الإلكتروني: IR@dfm.ae
أو زيارة الموقع الإلكتروني www.dfm.ae/ir

ز. أهم القرارات الخاصة التي تم عرضها في الجمعية العمومية المنعقدة خلال العام 2020 والإجراءات المتخذة بشأنها

وافقت الجمعية العمومية عن نهاية العام 2019 والمنعقدة بتاريخ 25 مارس 2020 على القرارات الخاصة التالية:

1. إبرام الصفقات مع أطراف ذات علاقة (شركات خاضعة لملكية أو مشاركة الحكومة) شريطة ألا تزيد تلك الصفقات عن 30% من رأس مال الشركة وعلى أن يتم عرض تلك المعاملات على الجمعية العمومية مستقبلاً للتصديق عليها، وقد تمت الموافقة عليه.

2. الموافقة على تعديل المواد (1)، (2)، (5)، (18)، (19)، (21)، (25)، (28)، (29)، (30)، (34)، (36)، (37)، (39)، (42)، (46)، (47) من النظام الأساسي لشركة سوق دبي المالي، وإضافة مادة برقم (34).

ح. مقرر اجتماعات مجلس الإدارة

- **اسم مقرر اجتماعات مجلس الإدارة:** السيد هيثم محمد الجبالي.
- **تاريخ التعيين:** تم تعيينه كمقرر اجتماعات مجلس الإدارة بتاريخ 15 ديسمبر 2019.
- **المؤهلات والخبرات:** حاصل على بكالوريوس في القانون العام وماجستير في القانون الخاص، بالإضافة

إلى دبلوم عالي في الاقتصاد والمالية العامة من جامعات جمهورية مصر العربية، ومرخص كمسؤول مراقبة داخلية من هيئة الأوراق المالية والسلع، وعضو جمعية الأوراق المالية والاستثمار بإنجلترا.

محامي ومستشار قانوني ذو خبرة تتجاوز الـ 20 عاماً في مجال القانون والاستشارات القانونية، شغل السيد هيثم الجبالي قبل الانضمام إلى سوق دبي المالي، منصب المستشار العام لمجموعة شركات تلال للاستثمار، ومن العام 2010 وحتى العام 2018 شغل منصب مستشار قانوني لدى شركة شعاع كابيتال (ش.م.ع)، ومن العام 2006 وحتى العام 2010 شغل منصب المستشار العام لشركة الرمز للأوراق المالية (الرمز كوربوريشن "ش.م.ع" حالياً).

يتمتع السيد الجبالي بخبرة قانونية مميزة في أسواق رأس المال والاستثمار، فضلاً عن خبرته في مجال التحكيم والتقاضي، بالإمارات العربية ومنطقة الخليج.

ط. لا توجد أية أحداث يمكن وصفها بالجوهرية صادفت الشركة خلال العام 2020.

ي. بلغت نسبة التوطين في شركة سوق دبي المالي كما يلي:

العام	نسبة التوطين
2018	%58
2019	%58
2020	%57

ك. المشاريع والمبادرات الابتكارية خلال العام 2020

قامت شركة سوق دبي المالي بعدة مشاريع ومبادرات ابتكارية خلال العام 2020 تركزت في معظمها على تطوير بنية السوق التقنية وإطلاق باقة خدمات ومنصات إدراج جديدة، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن استدامة الحوكمة.

فيما يلي قائمة بالمشاريع التي تم إطلاقها خلال العام 2020:

- إطلاق شركة دبي للمقاصة كأول شركة مستقلة في مجال خدمات التقاص المركزي للأوراق المالية (Central Clearing Counterparty) على المستوى الإقليمي.
- الإعلان عن بدء الإعداد لإطلاق "سوق ناسداك دبي للنمو" لتمكين شركات الاقتصاد الجديد والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إصدار ضوابط إدراج وتداول أسهم شركات المناطق الحرة.
- إطلاق شركة دبي للإيداع (ذ. م. م.) كأول شركة مستقلة في مجال خدمات الإيداع المركزي للأوراق المالية.
- إطلاق "مؤشر الإمارات للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية".
- إطلاق منصة العقود المستقبلية على الأسهم الفردية.
- إدراج صندوق للمؤشرات المتداولة.
- تطوير البنية التقنية للتداول وذلك من خلال التحول الناجح إلى نظام الإطار المالي المتكامل (Nasdaq Financial Framework) من شركة ناسداك.

توقيع رئيس مجلس الإدارة	توقيع رئيس لجنة التدقيق	توقيع رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	توقيع مدير إدارة الرقابة الداخلية
التاريخ: 2021/02/02	التاريخ: 2021/02/02	التاريخ: 2021/02/02	التاريخ : 2021/02/02

تقرير نشاط هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

مقدمة تتعلق بأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

انضم فضيلة الدكتور عبدالله سالم آل طه وفضيلة الدكتور موسى خوري إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي المالي في نوفمبر من العام 2020. وترأس فضيلة الدكتور عبدالله سالم آل طه هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسوق بموجب الانتخاب الذي جرى خلال اجتماع اعضاء الهيئة في ديسمبر من العام 2020.

إنجازات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال العام 2020

معايير السوق

اتفق أعضاء هيئة الفتوى على إعادة مراجعة معيار سوق دبي المالي لصناديق الاستثمار، تمهيداً لإصداره في صيغته النهائية كما اتفقوا على أن يقوموا بمراجعة كافة معايير السوق تباعاً لتنقيحها كلما تطلب الأمر ذلك.

الرقابة الشرعية

قامت الهيئة بمراجعة التقارير التي أعدها قسم الرقابة الشرعية وتقديم التوصيات الخاصة بشأنها قبل اعتمادها.

الفتاوى

قامت الهيئة ببيان الرأي الشرعي بخصوص كافة الاستفسارات الشرعية التي أثيرت خلال العام 2020 سواءً من قبل إدارة السوق أو الواردة من الجهات الخارجية.

تصنيف الشركات المدرجة

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قوائم تصنيف الشركات المُدرجة بكل من سوق دبي المالي وناسداك دبي من حيث توافقها مع الشريعة والتي يقوم بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً لمعيار سوق دبي المالي لتملّك وتداول الأسهم.

مراجعة حساب الزكاة لعام 2019

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قيمة الزكاة الخاصة بشركة سوق دبي المالي عن العام 2019 والتي أعدتها الإدارة المالية وراجعها قسم الرقابة الشرعية وفقاً للميزانية الزكوية للسوق، ومن ثم فقد دعت المساهمين لإخراجها خلال الجمعية العمومية التي تم عقدها خلال العام 2020.

احتساب الدخل غير المتوافق مع الشريعة لعام 2019

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد المبلغ الإجمالي غير المُتوافق مع الشريعة لعام 2019 ونسبة كل سهم منها.

الدكتور عبدالله سالم آل طه
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
سوق دبي المالي

05. البيانات المالية الموحدة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين في شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) ("الشركة" أو "سوق دبي المالي") والشركات التابعة لها (معاً "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2020، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020.
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في التدقيق

أمور التدقيق الرئيسية

- الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة نرى أن الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة البالغة 2.9 مليار درهم و 2 مليار درهم على التوالي كما في 31 ديسمبر 2020 تشكل أمر تدقيق رئيسي نظرًا لأهميتها والحكم الذي ينطوي عليه اختبار هذه البنود لتحري الانخفاض في القيمة. يشكل هذان البندان معًا 49% من مجموع موجودات المجموعة وأي مخصص للانخفاض في القيمة قد يكون له تأثير جوهري على الأداء المالي للمجموعة وعلى قيمها الدفترية في بيان المركز المالي الموحد. وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36، يجب اختبار الشهرة سنويًا لتحديد الانخفاض في القيمة. إذا تم تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، يتم تخفيض قيمتها الدفترية إلى قيمتها القابلة للاسترداد المقدرة والتي يتم تحديدها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 على أنها القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المولدة للنقد ناقصاً تكلفة البيع أو قيمتها قيد الاستخدام، أيهما أعلى. قررت الإدارة أن القيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع تجاوزت القيمة الدفترية. بالنسبة للموجودات الأخرى غير الملموسة، في نهاية كل فترة تقرير، يتعين على المنشأة تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن الأصل قد انخفضت قيمته أو إذا كان هناك تغيير في العمر الإنتاجي المقدر. قامت إدارة المجموعة بتقييم انخفاض قيمة الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة. في حالة الشهرة، ترى الإدارة أن المجموعة تتكون فقط من وحدة واحدة لتوليد النقد على النحو المحدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.	تم اختبار الشهرة من قبل الإدارة للتحقق من وجود انخفاض في القيمة في 31 ديسمبر 2020 ، من خلال مقارنة صافي أصول سوق دبي المالي في ذلك التاريخ بالقيمة العادلة ناقصًا تكلفة بيع سوق دبي المالي ، بناءً على سعر السوق المعلن في 31 ديسمبر 2020. لقد أعدنا إجراء تقييم انخفاض القيمة الذي نفذته الإدارة، بما في ذلك مراجعة الافتراضات الأساسية. قمنا بتقييم تحديد الإدارة لسوق دبي المالي كوحدة واحدة لتوليد النقد بناءً على فهمنا لعمل المجموعة ومتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة. قمنا بمراجعة تقدير الإدارة للعمر الاقتصادي الإنتاجي لترخيص البورصة ، والذي يعد أهم عنصر في الأصول غير الملموسة الأخرى. استندت مراجعتنا إلى تحليل العوامل ذات الصلة المتعلقة بالفترة المتوقعة التي من المتوقع خلالها أن ينتج عن ترخيص البورصة تدفقات نقدية داخلة إلى المجموعة. قمنا أيضًا بمقارنة مدى ملاءمة العمر الإنتاجي لترخيص البورصة بتراخيص مماثلة لبورصات أخرى. وقمنا بتقييم إفصاحات البيانات المالية الموحدة لضمان التزامها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

لمزيد من التفاصيل انظر الإيضاحات 2-4 و3-4 و5 و6 من البيانات المالية الموحدة.

معلومات أخرى

يتحمل إدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من بيان رئيس مجلس الإدارة والتقرير السنوي للمجموعة (ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها)، والتي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ تقرير المدقق هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، أخذنا في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها في التدقيق، أو يبدو أنها محرفة بشكل جوهري.

إذا توصلنا، عند قراءة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المجموعة السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيهما، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن إدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وعن

تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، أخذنا في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها في التدقيق، أو يبدو أنها محرفة بشكل جوهري.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يُعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات إدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام إدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا،

والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيدكم بما يلي:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015.
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
- أن المجموعة لم تقم بشراء أي أسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كما هو مبين في الإيضاح رقم (25-5) من البيانات المالية الموحدة.
- أن الإيضاح رقم (15) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
- أن المجموعة لم تقدم أي مساهمات اجتماعية نقدية جوهرية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كما هو مبين في الإيضاح رقم (29) من البيانات المالية الموحدة.
- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، أو فيما يتعلق بالشركة وأحكام نظامها الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2020.

برايس ووترهاوس كوبرز

2 فبراير 2021

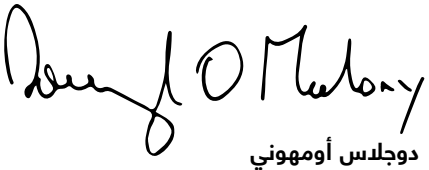

دوجلاس أومهوني

سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم 834

المكان: دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2020

	إيضاح	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
الشهرة	6	**2,878,874**	2,878,874
موجودات أخرى غير ملموسة	6	**2,033,609**	2,090,098
ممتلكات ومعدات	7	**351,858**	344,863
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	**800,635**	850,198
استثمارات بالتكلفة المطفأة	9	**166,075**	175,489
ودائع استثمارية	10	**241,054**	257,311
مجموع الموجودات غير المتداولة	9	**6,472,105**	6,596,833
موجودات متداولة			
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	11	**157,005**	83,855
ودائع استثمارية	10	**2,851,501**	2,791,122
نقد وما في حكمه	12	**420,675**	209,101
مجموع الموجودات المتداولة		**3,429,181**	3,084,078
مجموع الموجودات		**9,901,286**	9,680,911
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	13	**8,000,000**	8,000,000
أسهم خزينة		**(4,364)**	(4,364)
		7,995,636	7,995,636
احتياطي إعادة تقييم استثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	14	**(841,395)**	(803,542)
احتياطي قانوني	14	**468,062**	454,272
أرباح محتجزة		**152,964**	224,424
حقوق الملكية العائدة إلى مُلاك الشركة		**7,775,267**	7,870,790
الحصص غير المسيطرة		**25,275**	20,576
مجموع حقوق الملكية		**7,800,542**	7,891,366
مطلوبات غير متداولة			
قرض مساند	15	**30,490**	29,098
مطلوبات الإيجار	16	**17,156**	26,656
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	17	**25,545**	23,200
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**73,191**	78,954
مطلوبات متداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	18	**1,545,561**	1,235,037
توزيعات أرباح مستحقة	15 ،19	**469,588**	469,588
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	15	**12,404**	5,966
مجموع المطلوبات المتداولة		**2,027,553**	1,710,591
مجموع المطلوبات		**2,100,744**	1,789,545
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**9,901,286**	9,680,911

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2 فبراير 2021 ووقعها بالنيابة عن المجلس:

.....
رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 95 إلى 122 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من 86 إلى 89.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاح	**2020 ألف درهم**	2019 ألف درهم
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول		**157,905**	129,058
رسوم شركات الوساطة		**15,518**	18,545
رسوم المقاصة والتسوية والإيداع		**43,128**	22,967
رسوم الإدراج وبيانات السوق		**10,212**	9,636
رسوم أخرى		**5,335**	6,765
الإيرادات التشغيلية		**232,098**	186,971
إيرادات الاستثمار	20	**114,868**	140,233
إيرادات أخرى		**4,867**	(97)
إيرادات أخرى		**351,833**	327,107
مجموع الإيرادات			
مصاريف عمومية وإدارية	21	**(149,292)**	(145,026)
إطفاء موجودات أخرى غير ملموسة	6	**(56,489)**	(56,489)
مصاريف الفوائد	15، 16	**(3,453)**	(3,544)
المصاريف التشغيلية		**(209,234)**	(205,059)
صافي ربح السنة		**142,599**	122,048
الربح العائد إلى:			
مُلّاك الشركة		**137,900**	120,609
الحصص غير المسيطرة		**4,699**	1,439
		142,599	122,048
الربحية الأساسية والمخفّضة للسهم - بالدرهم	22	**0.017**	0.015

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 95 إلى 122 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من 86 إلى 89.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
صافي ربح السنة	**142,599**	122,048
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يُعاد تصنيفها في الربح أو الخسارة		
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(58,294)**	10,763
مجموع الدخل الشامل للسنة	**84,305**	132,811
العائد إلى:		
مُلاّك الشركة	**79,606**	131,372
الحصص غير المسيطرة	**4,699**	1,439
	84,305	132,811

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 95 إلى 122 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من 86 إلى 89.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي قانوني	أرباح محتجزة	العائد إلى مُلاك الشركة	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في 1 يناير 2019	8,000,000	(4,364)	(815,844)	442,211	142,249	7,764,252	19,137	7,783,389
صافي ربح السنة	-	-	-	-	120,609	120,609	1,439	122,048
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	10,763	-	-	10,763	-	10,763
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	10,763	-	120,609	131,372	1,439	132,811
المعاملات مع مُلاك الشركة								
توزيعات أرباح معلنة، صافية من احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	-	-	-
احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 24)	-	-	-	-	(24,801)	(24,801)	-	(24,801)
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح 14)	-	-	-	12,061	(12,061)	-	-	-
خسارة محققة من بيع استثمارات	-	-	1,539	-	(1,539)	-	-	-
الزكاة	-	-	-	-	(33)	(33)	-	(33)
كما في 31 ديسمبر 2019	8,000,000	(4,364)	(803,542)	454,272	224,424	7,870,790	20,576	7,891,366
كما في 1 يناير 2020	8,000,000	(4,364)	(803,542)	454,272	224,424	7,870,790	20,576	7,891,366
صافي ربح السنة	-	-	-	-	137,900	137,900	4,699	142,599
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(58,294)	-	-	(58,294)	-	(58,294)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة	-	-	(58,294)	-	137,900	79,606	4,699	84,305
المعاملات مع مُلاك الشركة								
توزيعات أرباح معلنة، صافية من احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 13)	-	-	-	-	(152,554)	(152,554)	-	(152,554)
احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 24)	-	-	-	-	(22,539)	(22,539)	-	(22,539)
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح 14)	-	-	-	13,790	(13,790)	-	-	-
خسارة محققة من بيع استثمارات	-	-	20,441	-	(20,441)	-	-	-
الزكاة	-	-	-	-	(36)	(36)	-	(36)
كما في 31 ديسمبر 2020	**8,000,000**	**(4,364)**	**(841,395)**	**468,062**	**152,964**	**7,775,267**	**25,275**	**7,800,542**

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 95 إلى 122 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من 86 إلى 89.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاح	**2020 ألف درهم**	2019 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**142,599**	122,048
تسويات لـ:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	7	**23,154**	21,604
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	17	**2,449**	2,512
إطفاء موجودات أخرى غير ملموسة	6	**56,489**	56,489
مصاريف الفوائد		**3,453**	3,544
إيرادات من ودائع استثمارية	20	**(104,870)**	(127,348)
إيرادات توزيعات الأرباح	20	**(9,998)**	(12,885)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة		**113,276**	65,964
التغيرات في:			
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى		**34,325**	(1,019)
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة		**6,439**	(4,177)
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة		**239,457**	88,742
النقد الناتج من العمليات		**393,497**	149,510
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	17	**(104)**	(700)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**393,393**	148,810
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
عوائد من بيع واسترداد استثمارات		**21,712**	22,977
استثمارات في صكوك وموجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(55,646)**	(100,403)
صافي شراء ممتلكات ومعدات	7	**(30,148)**	(25,017)
صافي الودائع الاستثمارية (باستثناء النقد وما في حكمه والمعاملات غير النقدية)		**(44,122)**	(218,535)
إيرادات مقبوضة من ودائع استثمارية		**127,377**	118,971
توزيعات أرباح مقبوضة	20	**9,998**	12,885
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		**29,171**	(189,122)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين	19	**(196,806)**	(20,000)
مطلوبات الإيجار	16	**(14,184)**	(11,530)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(210,990)**	(31,530)
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما في حكمه		**211,574**	(71,842)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**209,101**	280,943
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	12	**420,675**	209,101

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، تتعلق المعاملات الرئيسية غير النقدية بالاعتراف بأصول حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار البالغة 26 مليون درهم (2019: 38 مليون درهم) و 27 مليون درهم (2019: 47 مليون درهم) على التوالي، بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (راجع إيضاح 16).

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 95 إلى 122 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من 86 إلى 89.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

1. التأسيس والعمليات

شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسّست في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم (62) لسنة 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007، وتخضع لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (قانون الشركات التجارية). كما سُجلت الشركة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 في 4 نوفمبر 2000.

تتمثل الأنشطة المرخّصة للشركة في التداول في الأدوات المالية والعمل بمثابة شركة قابضة وائتمانية في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والاستشارات المالية في مجال الاستثمار والوساطة المالية في الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، تلتزم الشركة في جميع أنشطتها وعملياتها ومعاملاتها الرسمية بأحكام الشريعة الإسلامية وتستثمر كافة أموالها بمقتضى تلك الأحكام.

إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي.

تضطلع الشركة في الوقت الراهن بإدارة عمليات سوق دبي للأوراق المالية وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية لحسابها الخاص. إن العنوان المُسجل للشركة هو مركز دبي التجاري العالمي، شارع الشيخ زايد، ص. ب. 9700، دبي.

تعتبر حكومة دبي بمثابة الشركة الأم المطلقة والطرف المسيطر حيث تمتلك نسبة 80.66% (2019: 80.66%) من شركة سوق دبي المالي من خلال بورصة دبي المحدودة ("الشركة الأم")، وهي شركة تابعة لحكومة دبي.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين باسم "المجموعة"). وفيما يلي تفاصيل الشركات التابعة:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م*	الشركة القابضة	الإمارات العربية المتحدة	%100
ناسداك دبي المحدودة**	السوق المالية الإلكترونية	الإمارات العربية المتحدة	%67***

*تمتلك شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
شركة دبي للمقاصة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م	خدمات التقاص المركزي للأوراق المالية	الإمارات العربية المتحدة	%100
شركة دبي للإيداع ذات شخص واحد ش.ذ.م.م	خدمات إيداع الأوراق المالية	الإمارات العربية المتحدة	%100

**تمتلك شركة ناسداك دبي المحدودة الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي جاردين ليمتد	الممثل الحصري لشركة ناسداك دبي المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	%100

***تحتفظ شركة بورصة دبي المحدودة بنسبة 33% المتبقية (إيضاح 23).

2. أساس الإعداد

طبقت المجموعة بشكل ثابت السياسات المحاسبية التالية على جميع السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 ("قانون الشركات الإماراتي لسنة 2015").

صدر المرسوم الاتحادي بقانون رقم 26 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية في 27 سبتمبر 2020 ودخلت التعديلات حيز التنفيذ في 2 يناير 2021. الشركة بصدد مراجعة القانون الجديد. الأحكام وستطبق متطلباتها في موعد لا يتجاوز سنة واحدة من تاريخ دخول التعديلات حيز التنفيذ.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة، كما تم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف (ألف) ما لم يُذكر خلافاً لذلك.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات بصورة مستمرة، ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية على أساس مستقبلي.

وعلى وجه الخصوص فقد تم الإفصاح في الإيضاح رقم 5 عن المعلومات الخاصة بالجوانب الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المسجلة في البيانات المالية الموحدة.

(هـ) تأثير كوفيد-19

منذ أوائل يناير 2020، تفشى فيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم وتسبب في تعطيل مستمر للأنشطة التجارية والاقتصادية، مما أدى إلى إجراءات وتدابير دعم جوهرية من الحكومة والمصرف المركزي في عدة دول لحماية الاقتصاد. لم يكن هناك أي تأثير جوهري على أداء أعمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2020، ومع ذلك سوف تستمر الشركة في مراقبة الوضع وتطوراته من أجل تقييم أي أثر مالي محتمل.

3. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

(أ) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنتين الحالية والسابقة.

- **التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3** - ينقح هذا التعديل تعريف النشاط التجاري. وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال.

- **التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8** - هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، "عرض البيانات المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8، "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى: 1) تستخدم تعريفاً ثابتاً للأهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير

المالية، 2) توضح تفسير تعريف الأهمية النسبية، 3) تدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 حول المعلومات غير الهامة.

- **التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - إصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة**- توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. تتعلق الإعفاءات بحسابات التحوط ويتمثل تأثيرها في أن إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إيبور) يجب ألا يتسبب عمومًا في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في تسجيل أي عدم فعالية تحوط في بيان الدخل. وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود إيبور، فإن الإعفاءات ستؤثر على الشركات في جميع الصناعات.

- **التعديلات على الإطار المفاهيمي** - أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إطاراً مفاهيمياً معدلاً سيتم استخدامه في قرارات وضع المعايير بأثر فوري. وتشمل التغييرات الرئيسية:
  - زيادة أهمية الرقابة في سياق الهدف من التقارير المالية.
  - إعادة إرساء الاحتراز كعنصر من عناصر الحياد.
  - تحديد الكيان المقدم للتقارير، والذي قد يكون كيانًا قانونيًا أو جزءًا من كيان ما.
  - مراجعة تعريفات الأصل والالتزام.
  - إزالة شرط الاحتمال للاعتراف وإضافة توجيهات حول إلغاء الاعتراف.
  - إضافة توجيهات حول أسس القياس المختلفة.
  - الإشارة إلى أن عنصر الربح أو الخسارة هو مؤشر الأداء الرئيسي وأنه، من حيث المبدأ، ينبغي إعادة تدوير الإيرادات والمصاريف في الدخل الشامل الآخر عندما يعزز ذلك من الدقة أو التمثيل العادل للبيانات المالية.

- **التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار" - امتيازات الإيجار ذات الصلة بكوفيد-19** نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. قد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً متنوعة، بما في ذلك التوقف المؤقت عن السداد وتأجيل دفعات الإيجار. في 28 مايو 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 الذي يوفر وسيلة عملية اختيارية للمستأجرين لتحديد ما إذا كان امتياز الإيجار المرتبط بفيروس كوفيد-19 هو تعديل لعقد الإيجار. يمكن للمستأجرين اختيار حساب امتيازات الإيجار بنفس طريقة الاحتساب إذا لم يكن هنالك تعديلات على عقد الإيجار. في كثير من الحالات، سينتج عن ذلك حساب الامتياز كدفعات إيجار متغيرة في الفترة (الفترات) التي يحدث فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى تخفيض الدفعات.

(ب) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكلٍ مبكر

- **التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، "عرض البيانات المالية" حول تصنيف المطلوبات (تاريخ السريان هو 1 يناير 2022)** - توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، "عرض البيانات المالية" أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتمادًا على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضًا ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند الإشارة إلى "تسوية" التزام.

تقوم المجموعة حاليًا بتقييم أثر التعديلات أعلاه.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكنها لا تسري للمرة الأولى على الفترة المالية للمجموعة التي تبدأ في 1 يناير 2020 ويتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على المعلومات المالية الموحدة للمجموعة.

4. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.4 التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة المنشآت (بما في ذلك المنشآت المهيكلة) التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تكون معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوقاً نتيجة مشاركتها في المنشأة ويكون لديها القدرة على

التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ انتهاء السيطرة.

تستخدم المجموعة طريقة الاستحواذ لاحتساب اندماجات الأعمال. إن المقابل المدفوع نظير الاستحواذ على شركة تابعة يمثل القيم العادلة للموجودات المحولة والمطلوبات المتكبدة للمُلاك السابقين في الشركة المستحوذ عليها وحصص حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة. يشمل المقابل المدفوع القيمة العادلة لأي أصل أو مطلوب ناتج عن أي ترتيبات طارئة. يتم مبدئياً قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها وكذلك المطلوبات والالتزامات الطارئة المحملة عن اندماجات الأعمال، بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ. تعترف المجموعة بأي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها على أساس كل عملية استحواذٍ على حدة، ويكون ذلك إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة للحصة غير المسيطرة في المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات الممكن تحديدها في الشركة المستحوذ عليها.

يتم تحميل التكاليف المتعلقة بالاستحواذ على المصاريف عندما يتم تكبدها، بخلاف تلك التكاليف المرتبطة بإصدار سندات دين أو سندات ملكية.

في حال أجري اندماج الأعمال على مراحل، فإن القيمة الدفترية للحصص المملوكة سابقاً للشركة المستحوذة في الشركة المستحوذ عليها يعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة القياس في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس الشهرة مبدئيًا بوصفها الزيادة في إجمالي المقابل المدفوع والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة على صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المحمّلة. وفي حال كان المقابل المدفوع أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بالفرق في بيان الدخل الموحد.

إن إيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد اعتباراً من تاريخ الاستحواذ وحتى التاريخ الفعلي للاستبعاد، حسب الاقتضاء.

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات وأي إيرادات أو مصاريف غير محققة ناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة الأرباح غير المحققة في حالة واحدة وهي عندما يتوفر دليل على حدوث انخفاض في القيمة.

فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، تقوم بإيقاف الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الخاصة بالشركة التابعة بالإضافة إلى الحصص غير المسيطرة ذات الصلة والبنود الأخرى لحقوق الملكية. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل الموحد. وتقاس أي حصة متبقية في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة.

2.4 موجودات أخرى غير ملموسة

يتم قياس الموجودات الأخرى غير الملموسة المستحوذ عليها من قبل المجموعة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يُحتسب الإطفاء لشطب تكلفة الموجودات غير الملموسة بعد خصم قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم الاعتراف به عمومًا في بيان الدخل الموحد.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفترة الحالية والفترة المقابلة:

ترخيص للعمل كسوق للأوراق المالية	50 سنة

تتم مراجعة طرق حساب الإطفاء والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير مع تعديلها عند الضرورة.

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة إلا عندما تؤدي إلى زيادة في الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل المحدد الذي تتعلق به. تُسجّل جميع النفقات الأخرى في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

3.4 الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحوّل على الحصة في صافي القيمة العادلة للموجودات الصافية المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة للشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها.

يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

4.4 ممتلكات ومعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسارة محددة للانخفاض في القيمة. تتكون التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات من تكلفة شرائها إضافة إلى أي تكاليف تُعزى بشكلٍ مباشر إلى إحضار الأصل لحالته التشغيلية وموقعه اللازمين لاستخدام الأصل في الغرض المقصود منه.

تتم رسملة النفقات لاحقًا فقط عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالنفقات إلى المجموعة.

تتمثل القيمة الدفترية للأرض في قيمتها العادلة المبدئية وجميع التكاليف النثرية الأخرى. ولاحقًا للاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالتكلفة التاريخية بعد خصم انخفاض القيمة المتراكم، ولا يحتسب أي استهلاك عليها. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأرض إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به.

يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بعد خصم قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم الاعتراف به عمومًا في بيان الدخل الموحد. ولا يُحتسب استهلاك على الأرض.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمنشآت والمعدات للفترتين الحالية والمقارنة:

	السنوات
أجهزة حاسوب ونظم معلومات	5-3
تحسينات على عقار مستأجر	7
أثاث ومعدات مكتبية	10-3
مركبات	4
موجودات حق الاستخدام	5-3

تتم مراجعة طريقة حساب الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات بتاريخ كل تقرير مع تعديلها عند الضرورة.

عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم خفضها مباشرةً إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل الموحد.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عندما تكون متاحة للاستخدام، ويتم استهلاكها وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة.

5.4 نقد وما في حكمه وودائع استثمارية

يتم الاعتراف بالنقد وما في حكمه والودائع الاستثمارية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إجراء تقييم للانخفاض في قيمة المبالغ من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية وفقاً لما هو موضح في السياسة المحاسبية للموجودات المالية.

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات المضاربة لدى البنوك والودائع الاستثمارية بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر.

6.4 الأدوات المالية

(1) الاعتراف والقياس المبدئي

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عند إنشائها وعندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة زائدًا، لأي بند غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار.

(2) التصنيف والقياس اللاحق

(أ) الموجودات المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - استثمار دين، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أداة حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية عقب الاعتراف بها مبدئياً ما لم تغير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية، وفي هذه الحالة تتم إعادة تصنيف كافة الموجودات المالية التي تأثرت بهذا التغيير في أول يوم من أول فترة يتم إعداد تقارير بشأنها عقب التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يكن مصنفًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على القائم منها.

تقاس استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتحقق أهدافه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالاستثمار، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

عند الاعتراف المبدئي بالاستثمارات في حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة، قد تختار المجموعة نهائياً أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

تقاس جميع الموجودات المالية غير المصنفة كمُقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويشمل ذلك جميع الموجودات المالية المشتقة. وعند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر نهائياً قياس أي أصل مالي، يفي بشكل أو بآخر بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يلغي أو يقلل إلى حد كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أو بأخرى.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يُحتفظ بموجبه بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشمل المعلومات المعنية ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والتطبيق العملي لتلك السياسات. ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية إدارة المجموعة تركز على كسب إيرادات الفوائد من العقود، أو الاحتفاظ بمعدل فائدة معين، أو مطابقة آجال الموجودات المالية مع آجال أي مطلوبات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة متوقعة، أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات.

- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقارير عن ذلك إلى إدارة المجموعة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج) والطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال، على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة.
- مدى تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات تحويل الموجودات المالية إلى أطراف أخرى من خلال معاملات غير مؤهلة لإلغاء الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وتستمر المجموعة بالاعتراف بها.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية وفوائدها

لأغراض هذا التقييم، يُعرف "المبلغ الأصلي" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. وتُعرف "الفائدة" بأنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية معينة، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة التي تشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي يمكن أن يغيّر من توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- أحداث محتملة من شأنها أن تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد يترتب عنها تعديل سعر الفائدة التعاقدي، بما في ذلك شروط السعر المتغير.
- شروط الدفع المسبق والتمديد.
- الشروط التي تحول دون مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، شروط عدم الرجوع).

تتوافق شروط الدفع المسبق مع مبدأ الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة إذا كانت قيمة الدفعات المسبقة تمثل بشكل جوهري المبالغ غير المسددة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشتمل على تعويض إضافي معقول لإنهاء العقد بشكل مُبكر. علاوة على ذلك، بالنسبة للموجودات المالية التي يتم الاستحواذ عليها بخصم أو علاوة على القيمة التعاقدية الاسمية، فإن الشرط الذي يُجيز أو يتطلب الدفع المسبق بقيمة تمثل فعلياً القيمة التعاقدية الاسمية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية (ولكن غير المدفوعة) المستحقة (والتي قد تتضمن أيضاً تعويض إضافي معقول عن الإنهاء المبكر) يتم التعامل معه على أنه متوافق مع هذا المبدأ إذا كانت القيمة العادلة لشرط الدفع المسبق غير هامة عند الاعتراف المبدئي.

القياس اللاحق والأرباح والخسائر:

تقاس الموجودات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تخفض التكلفة المطفأة بخسائر الانخفاض في القيمة. يعترف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. ويتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد.

تُقاس استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد. ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر. وعند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد.

تُقاس استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات في بيان الدخل الموحد (إيضاح 20) ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في

الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقًا إلى بيان الدخل الموحد.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية:
تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام تدفقات نقدية من ذلك الأصل المالي، أو تقوم بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية هذا الأصل المالي بصورة فعلية أو لا تقوم المجموعة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بصورة فعلية ولا يحتفظ بسيطرته على الأصل المالي.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد ولكنها تحتفظ بجميع أو معظم المخاطر والمزايا الجوهرية للموجودات المحولة. في هذه الحالات، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية
تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة من:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تقيس المجموعة مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها عند الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- سندات الدين التي تحدَّد على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير.
- سندات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (أي مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

تُقاس مخصصات الخسائر للذمم المدينة التجارية دائمًا بقيمة تعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، فإن المجموعة تنظر في المعلومات المعقولة والمؤيدة ذات الصلة والمتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري، ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية والتحليل، بناءً على التجربة التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني المتوفر، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري إذا تأخر موعد الاستحقاق لأكثر من 30 يومًا.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالتين التاليتين:

- أن يكون من غير المرجح أن يؤدي المدين التزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون أن تلجأ المجموعة إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كانت هناك ضمانات محتفظ بها).
- يتأخر سداد الأصل المالي لأكثر من 90 يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان معادلا لتعريف المفهوم العالمي لدرجة الاستثمار.
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.
تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً في الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهراً).

أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

<u>قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة</u>
تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في التقدير المرجح للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية على أنها القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. يعتبر الأصل المالي أنه "تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على تعرض الأصل المالي لانخفاض في قيمته الائتمانية على أي من البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المدين.
- خرق بنود العقد مثل التعثر أو تأخر السداد لأكثر من 90 يوما.
- إعادة هيكلة القروض أو السلفيات من قبل المجموعة وفق شروط ما كانت المجموعة لتقبلها في ظل الظروف العادية.
- من المحتمل دخول المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- عدم وجود سوق نشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات خسارة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

بالنسبة لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

(ب) المطلوبات المالية

تقاس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يُعترف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاؤها. تقوم المجموعة أيضاً بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المشطوبة والثمن المدفوع (بما في ذلك أية موجودات غير نقدية تم تحويلها أو مطلوبات محتملة) ضمن بيان الدخل الموحد.

7.4 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي في حالة واحدة وهي أن يكون لدى المجموعة حالياً حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ ويكون لديها نية إما للتسوية على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة.

8.4 الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

بتاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تعرضها للانخفاض في القيمة. وفي حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. ويتم فحص الشهرة سنوياً لتحري الانخفاض في القيمة.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات معاً في أصغر مجموعة من الموجودات تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر وتكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات الأخرى أو الوحدات المولدة للنقد. يتم تخصيص الشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال إلى الوحدة المولدة للنقد أو مجموعة الوحدات المولدة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من مزايا الاندماج. تعتبر القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما أو الوحدة المولدة للنقد هي القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع، أيهما أعلى. وتستند القيمة قيد الاستخدام إلى

التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل أو الوحدة المولدة للنقد.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأصل ما أو الوحدة المولدة للنقد قيمته القابلة للاسترداد. وتدرج خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد. ويتم تخصيصها أولاً لتقليل القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة للوحدات المولدة للنقد ثم لتقليل القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المولدة للنقد على أساس تناسبي.

لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة فقط إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء، إذا لم يكن قد تم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة.

9.4 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم كذلك رصد مخصص لكامل قيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترات خدمتهم حتى نهاية السنة. يتم بيان المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة ضمن المطلوبات غير المتداولة.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاءً في خطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدارة من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، يتعين على المجموعة المساهمة بنسبة تتراوح من 12.5% إلى 15% من "المساهمات المدفوعة على أساس الراتب" وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع.

يتعين كذلك على الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المساهمة في الخطة بنسبة 5% من هذه "المساهمات المحتسبة على أساس الراتب". إن الالتزام الوحيد المترتب على المجموعة فيما يتعلق بخطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية يتمثل في سداد المساهمات المحددة. يتم تحميل المساهمات على بيان الدخل الموحد.

تقوم المجموعة برصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناء على تقدير قيمة المكافآت المستقبلية التي يكون الموظفون قد اكتسبوها طوال مدة خدمتهم حتى تقاعدهم. ويتم احتساب هذا المخصص بناء على طريقة الوحدة الإضافية المقدرة.

10.4 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير معقول لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الالتزام، حيثما كان ذلك مناسباً. يُدرَج تحميل الخصم ضمن تكلفة التمويل. يتم إدراج التغييرات في التوقيت أو المبلغ المقدر للنفقات أو معدل الخصم في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند نشوئها.

11.4 رأس المال

الأسهم العادية

يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لإصدار الأسهم العادية كاقتطاع من حقوق الملكية.

أسهم الخزينة

عندما تكون الأسهم المعترف بها كحقوق ملكية غير مخصصة، يتم الاعتراف بها كاقتطاع من حقوق الملكية. يتم تصنيف الأسهم غير المخصصة كأسهم خزينة ويتم عرضها في احتياطي أسهم الخزينة. عند بيع أسهم الخزينة أو إعادة إصدارها لاحقًا، يتم الاعتراف بالمبلغ المستلم كزيادة في حقوق الملكية ويتم عرض الفائض أو العجز الناتج عن المعاملة ضمن علاوة إصدار الأسهم.

12.4 الاعتراف بالإيرادات

التزامات الأداء وسياسات الاعتراف بالإيرادات

تُقاس الإيرادات بناءً على المقابل المحدد في العقد المبرم مع العميل. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تقوم بتحويل السيطرة على المنتج أو الخدمة إلى العميل. يستعرض الجدول التالي معلومات حول طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء في العقود المبرمة مع العملاء، بما في ذلك شروط السداد الهامة وسياسات الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

نوع الخدمة	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء، بما في ذلك شروط السداد الهامة	سياسات الاعتراف بالإيرادات
رسوم عمولات التداول	تمثل رسوم عمولات التداول الرسوم التي تفرضها شركة سوق دبي المالي على كل عملية متاجرة (شراء وبيع) يقوم بها الوسطاء وفقاً لقوانين ولوائح هيئة الأوراق المالية والسلع.	يتم الاعتراف برسوم عمولات التداول في الوقت عند اكتمال عملية المتاجرة الأساسية.
رسوم الوساطة	يتم إصدار الفواتير للوسيط على أساس الاشتراك السنوي / اليومي ويتم دفعها عند تقديمها. تتكون إيرادات الوساطة من مختلف التراخيص والخدمات المقدمة للوسيط.	يتم الاعتراف بالإيرادات في الوقت الذي يستخدم فيه الوسيط الخدمات التي تقدمها شركة سوق دبي المالي، أي على مدى فترة الاشتراكات السنوية. يتم الاعتراف بإيرادات الخدمات المقدمة لمرة واحدة في وقت تقديم الخدمة للوسيط.
رسوم الإدراج وبيانات السوق	يتم فرض رسوم الإدراج على الشركات التي تدرج أسهمها في شركة سوق دبي المالي. يتم احتساب رسوم بيانات السوق مقابل استخدام بيانات السوق في شركة سوق دبي المالي. رسوم الإدراج وبيانات السوق قابلة للتطبيق لمدة سنة واحدة أو على أساس شهري ويتم دفعها عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات على مدى فترة الإدراج والفترة التي يمكن للعميل خلالها الوصول إلى موجز بيانات السوق وفقًا لفترة العقد.
رسوم المقاصة والإيداع والتسوية	يشترك العميل في هذه الخدمات على أساس يومي/ سنوي، ويستحق دفعها عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت تقديم الخدمة الأساسية للعميل / الشركة.
رسوم أخرى	يتم إصدار الفواتير بناءً على طلب العميل / الشركات ويتم دفعها عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت تقديم الخدمة الأساسية للعميل / الشركة.

13.4 المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند إعادة قياس البنود. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الدخل الموحد.

14.4 إيجارات

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يعد، أو يتضمن إيجاراً. إن العقد يعد، أو يتضمن إيجاراً إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة زمنية مقابل تعويض ما. ولتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين، تستخدم الشركة تعريف عقد الإيجار في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.

1. كمستأجر

عند بدء أو تعديل العقد الذي يحتوي على عنصر إيجار، تخصص المجموعة الثمن المقابل في العقد لكل عنصر من عناصر الإيجار على أساس الأسعار المستقلة النسبية. على الرغم من ذلك، بالنسبة لعقود إيجار الممتلكات فقد اختارت المجموعة عدم فصل العناصر غير الإيجارية ويتم حساب عناصر الإيجار وغير الإيجار كعنصر إيجاري واحد.

تقوم المجموعة بإدراج أصل حق الاستخدام والتزام الإيجار عند بدء تاريخ عقد الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة التي تشمل المبلغ المبدئي لالتزام الإيجار المعدل بأي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد، بالإضافة إلى أي تكاليف مبدئية مباشرة وتقدير تكاليف تفكيك وإزالة الأصل الأساسي أو إعادة الأصل الأساسي إلى حالته أو الموقع الذي يوجد عليه، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.

يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية مدة عقد الإيجار، ما لم ينقل عقد الإيجار ملكية الأصل الأساسي للمجموعة في نهاية مدة عقد الإيجار أو تشير تكلفة أصل حق الاستخدام أن المجموعة ستقوم بممارسة خيار الشراء. في هذه الحالة، سيتم استهلاك أصل حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي، والذي يتم تحديده على غرار الاستهلاك على الممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، وتعديلها بأي عمليات إعادة قياس معينة لالتزام الإيجار.

يُقاس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم تُدفع في تاريخ بدء العقد، مخصومة باستخدام معدل الفائدة المدرج في عقد الإيجار أو إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. وبشكل عام، تستخدم المجموعة معدل الاقراض الإضافي كمعدل الخصم.

تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تشمل دفعات الإيجار المتضمنة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- الدفعات الثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة من حيث الجوهر.
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء.
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي من المؤكد بشكل معقول أن تمارسه المجموعة ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت المجموعة متأكدة إلى حد معقول من ممارسة خيار التمديد، وغرامات فسخ عقد الإيجار مبكراً ما لم تكن المجموعة متأكدة إلى حد معقول من عدم الفسخ مبكراً.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة ايتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم إعادة قياسه عند وجود تغير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة وجود تغير في المؤشر

أو المعدل، إذا كان هناك تغير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع سداده بموجب ضمان القيمة المتبقية أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها حول ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الفسخ، أو إذا كان هناك دفعة إيجار ثابتة ضمنية معدلة.

عندما يتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مقابل على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيله في بيان الدخل الموحد إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن "الممتلكات والمعدات" ومطلوبات إيجار غير متداولة ضمن "بيان المركز المالي" ومطلوبات إيجار متداولة ضمن "الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة".

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجارات الموجودات منخفضة القيمة

اختارت المجموعة عدم إدراج موجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار لعقود الإيجار منخفضة القيمة وعقود الإيجار قصيرة الأجل، بما في ذلك معدات تقنية المعلومات. تقوم المجموعة بإدراج دفعات الإيجار المرتبطة بعقود الإيجار هذه كمصاريف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

5. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة التي ورد ذكرها بالإيضاح رقم 4 من هذه البيانات المالية الموحدة، يقتضي الأمر من الإدارة إبداء بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات بشأن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تتوفر بسهولة من مصادرٍ أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكلٍ مستمر. ويتم الاعتراف بالمراجعات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقدير إذا كان تأثير التقدير ينحصر في تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا تركت عملية المراجعة تأثيراً على كل من الفترة الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

فيما يلي التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة التي وضعتها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الهام الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تستند عملية تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة عادة على معاملات السوق الحديثة المبرمة على أساسٍ تجاري بحت والقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة إلى حد كبير لتلك الاستثمارات والتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية للأدوات المشابهة أو صافي قيمة الموجودات للشركة المستثمر فيها / الصناديق أو نماذج التقييم الأخرى.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الأخرى غير الملموسة

لقد قامت الإدارة بتقدير الأعمار الاقتصادية الإنتاجية للموجودات الأخرى غير الملموسة استناداً إلى تحليل العوامل ذات الصلة بالفترة التي يتوقع فيها أن تعمل الموجودات الأخرى غير الملموسة على توليد تدفقات نقدية واردة للمجموعة في المستقبل القريب. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس دوري.

الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً. راجع الإيضاح 6 للتقديرات والأحكام.

تحدد المجموعة، مرة واحدة سنويًا، ما إذا كانت الشهرة قد تعرضت لانخفاض في قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة القابلة للاسترداد باستخدام القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أو القيمة قيد الاستخدام لوحدات توليد النقد التي يتم تخصيص الشهرة لها، أيهما أعلى. اعتبرت المجموعة سوق دبي المالي كوحدة واحدة لتوليد النقد لأغراض اختبار انخفاض القيمة معتبرةً أنه يُدار كوحدة واحدة تعمل في قطاع واحد من أسواق الأوراق المالية العاملة وغرفة المقاصة ذات

الصلة. إن تقدير القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع يتطلب من المجموعة وضع تقدير لعلاوة السيطرة من أجل احتساب القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع. إن تقدير القيمة قيد الاستخدام يتطلب من المجموعة وضع تقدير حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدات توليد النقد وكذلك اختيار معدل خصم مناسب بغرض احتساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

تتم مراجعة الموجودات الأخرى غير الملموسة الخاضعة للإطفاء لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للموجودات ناقصة تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيّهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها إلى حد كبير تدفقات نقدية واردة مستقلة. تتم مراجعة الانخفاض السابق في قيمة الموجودات الأخرى غير الملموسة لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

الانخفاض في قيمة الأرض

تحدد المجموعة، على أساس سنوي، ما إذا كانت الأرض قد تعرضت لانخفاض في قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة القابلة للاسترداد باستخدام القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أو القيمة قيد الاستخدام للأرض، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة العادلة ناقصًا تكاليف بيع الأرض من قبل خبير تقييم مستقل خارجي. إن احتساب القيمة قيد الاستخدام يتطلب من المجموعة وضع تقدير حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأرض وكذلك اختيار معدل خصم بغرض احتساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

استهلاك الممتلكات والمعدات

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، التي تستند على الاستخدام المتوقع للأصل والبلي والتلف المادي المتوقع، الذي يعتمد على عوامل التشغيل. لم تأخذ الإدارة بالاعتبار أي قيمة متبقية كونها تعتبر ضئيلة للغاية. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس دوري.

خسارة الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية

في تاريخ كل تقرير، تستخدم الإدارة مصفوفة مخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة التجارية. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مخصص مكافآت نهاية الخدمة

تدفع المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويستند استحقاق هذه المكافآت إلى طول مدة خدمة الموظف واستيفاء الحد الأدنى لفترة الخدمة. تُستحق التكاليف المتوقعة عن هذه المكافآت على مدى فترة العمل.

تقوم المجموعة بأداء مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية المستحقة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2000.

6. الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة

	الشهرة ألف درهم	ترخيص العمل كسوق للأوراق المالية ألف درهم
التكلفة		
في 1 يناير 2019 و2020	2,878,874	2,824,455
الإطفاء		
في 1 يناير 2020	-	734,357
المحمّل للسنة	-	56,489
في 31 ديسمبر 2020	-	**790,846**
في 1 يناير 2019	-	677,868
المحمّل للسنة	-	56,489
في 31 ديسمبر 2019	-	734,357
القيمة الدفترية		
في 31 ديسمبر 2020	**2,878,874**	**2,033,609**
في 31 ديسمبر 2019	2,878,874	2,090,098

فحص انخفاض قيمة الشهرة

إن تحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها يتطلب تقدير للقيمة القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد التي تم تخصيص الشهرة لها. تعتبر شركة سوق دبي المالي كمنشأة منفصلة، وبالتالي فإنها تعتبر كوحدة توليد نقد فردية لأغراض اختبار انخفاض القيمة. قامت الإدارة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد باستخدام نموذج القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، وخلصت إلى أن القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع كانت أكبر (2019: القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع كانت أكبر). وللوصول إلى القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع لوحدة توليد النقد التي تم تخصيص الشهرة لها، استخدمت الإدارة سعر السوق المدرج عند الإغلاق كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: متوسط الحجم المرجح لمدة 3 أشهر لسعر السوق المُدرج وسعر السوق المُدرج عند الإغلاق بما في ذلك علاوة السيطرة) وعلاوة سيطرة (صافي تكاليف البيع) بنسبة 15% لحساب القيمة القابلة للاسترداد.

تتجاوز القيمة المقدّرة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد كما في 31 ديسمبر 2020 قيمتها الدفترية بنحو 756 مليون درهم (2019: 404 مليون درهم). لا تعتقد إدارة المجموعة أن هناك أي انخفاض في قيمة الشهرة كما في تاريخ التقرير.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المستخدمة في 2020:

سعر السوق المدرج عند الإغلاق كما في 31 ديسمبر 2020	**0.93 درهم / للسهم**
علاوة السيطرة - صافي تكاليف البيع	**%15**

حددت الإدارة أن التغيير المعقول المحتمل في ثلاثة افتراضات رئيسية يمكن أن يتسبب في تجاوز القيمة الدفترية القيمة القابلة للاسترداد. يوضح الجدول التالي المبلغ الذي يجب أن تتغير به هذه الافتراضات الثلاثة بشكل فردي حتى تكون القيمة المقدرة القابلة للاسترداد معادلة للقيمة الدفترية.

	التغيير المطلوب لكي تعادل القيمة الدفترية القيمة القابلة للاسترداد (بالنسبة المئوية)
سعر السوق المدرج عند الإغلاق كما في 31 ديسمبر 2020	%8.6
علاوة السيطرة - صافي تكاليف البيع	%66.7

يعتقد مجلس إدارة المجموعة أن الافتراضات الرئيسية ملائمة كما في 31 ديسمبر 2020، ولا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة.

7. ممتلكات ومعدات

	أجهزة حاسوب ونظم معلومات ألف درهم	موجودات حق الاستخدام ألف درهم	تحسينات على عقار مستأجر ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	مركبات ألف درهم	أخرى ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز: مبنى قيد الانشاء ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز: الأرض ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة									
في 31 ديسمبر 2018	122,793	-	23,017	27,894	137	15,282	13,505	231,306	433,934
إضافات	1,886	47,005	55	256	-	3,066	19,828	-	72,096
استبعادات	(95)	-	-	(79)	-	-	-	-	(174)
تحويلات	1,409	-	180	562	-	(2,151)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2019	125,993	47,005	23,252	28,633	137	16,197	33,333	231,306	505,856
إضافات	658	-	91	212	-	7,592	22,587	-	31,140
استبعادات	(123)	-	(501)	(9)	-	-	-	-	(633)
تحويلات	23,064	-	1	21	-	(23,086)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2020	**149,592**	**47,005**	**22,843**	**28,857**	**137**	**703**	**55,920**	**231,306**	**536,363**
الاستهلاك المتراكم									
في 31 ديسمبر 2018	109,664	-	14,765	14,960	100	-	-	-	139,489
المحمل للسنة	6,575	9,719	1,701	3,590	19	-	-	-	21,604
استبعادات	(74)	-	-	(26)	-	-	-	-	(100)
في 31 ديسمبر 2019	116,165	9,719	16,466	18,524	119	-	-	-	160,993
المحمل للسنة	8,925	9,719	1,624	2,868	18	-	-	-	23,154
استبعادات	(123)	-	(209)	(8)	-	-	-	-	(340)
تعديل	698	-	-	-	-	-	-	-	698
في 31 ديسمبر 2020	**125,665**	**19,438**	**17,881**	**21,384**	**137**	**-**	**-**	**-**	**184,505**
القيمة الدفترية									
في 31 ديسمبر 2020	**23,927**	**27,567**	**4,962**	**7,473**	**-**	**703**	**55,920**	**231,306**	**351,858**
في 31 ديسمبر 2019	9,828	37,286	6,786	10,109	18	16,197	33,333	231,306	344,863

8. موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
مصنفة كأدوات حقوق ملكية		
استثمارات في أوراق مالية	**199,194**	267,342
صناديق مدارة - إيضاح 8-1	**241,321**	275,735
استثمارات في صكوك - إيضاح 8-2	**360,120**	307,121
	800,635	850,198

قررت المجموعة نهائيًا تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية والصناديق المدارة والاستثمارات في الصكوك على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وتم عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

الاستثمارات بحسب التوزيع الجغرافي كالتالي:

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
- داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**773,619**	821,208
- خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**27,016**	28,990
	800,635	850,198

1.8 تتضمن الصناديق المدارة مبالغ بقيمة 218 مليون درهم (2019: 258 مليون درهم) (إيضاح 15) تتم

إدارتها من قبل أحد مساهمي الشركة الأم. من قبل أحد مساهمي الشركة الأم.

2.8 تشمل الاستثمارات في الصكوك أدوات دائمة يستحق طلبها بخيار من الجهات المصدرة لها وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وتحمل الصكوك معدلات ربح تتراوح بين 4.625% إلى 6.75% سنوياً (2019: 6.04% إلى 6.75% سنوياً)، ويستحق دفعها بقرار من الجهة المصدرة.

9. استثمارات بالتكلفة المطفأة

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
استثمارات في صكوك	**166,075**	175,489

تستحق الاستثمارات في الصكوك في الإمارات العربية المتحدة خلال 2-8 سنوات وتحمل معدلات ربح ثابتة تتراوح بين 4.50% - 5.112% سنويًا (2019: 4.50% - 5.112%) سنويًا.

10. ودائع استثمارية

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
متداولة:		
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر	**186,730**	186,730
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر حتى سنة واحدة	**2,664,771**	2,604,392
	2,851,501	2,791,122
غير متداولة:		
ودائع استثمارية تستحق بعد سنة واحدة	**241,054**	257,311
	3,092,555	3,048,433

1.10 إن الودائع الاستثمارية مودعة لدى مؤسساتٍ مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحمل معدلات ربح تتراوح بين 1.50% إلى 2.90% (2019: 2.45% إلى 4.1%) سنوياً.

2.10 هناك ودائع استثمارية بقيمة 136.73 مليون درهم (2019: 136.73 مليون درهم) مرهونة كضمان مقابل تسهيلات سحب بنكي على المكشوف غير مستخدمة مقدمة إلى المجموعة.

3.10 يبلغ إجمالي توزيعات الأرباح المقبوضة والمستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي للمستثمرين في "حسابي" وأرصدة بطاقات آيفستر في شركة سوق دبي المالي مبلغاً وقدره 1,357 مليون درهم (2019: 1,109 مليون درهم)، ومن هذا المبلغ استثمرت الشركة مبلغ 1,050 مليون درهم (2019: 1,000 مليون درهم) في ودائع قصيرة الأجل، ومبلغ 37 مليون درهم في استثمارات بالتكلفة المطفأة (2019: 40 مليون درهم)، ومبلغ 270 مليون درهم في حساب المضاربة والحساب الجاري لدى البنك (2019: 69 مليون درهم).

4.10 استثمرت الشركة توزيعات الأرباح المعلنة والمستحقة الدفع من المجموعة إلى الشركة الأم بمبلغ 467 مليون درهم (31 ديسمبر 2019: 467 مليون درهم) في ودائع استثمارية.

11. مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	**34,606**	57,095
أرصدة طرف مقابل مركزي (إيضاح 11-1)	**109,815**	14,497
مصاريف مدفوعة مقدماً	**5,883**	5,941
رسوم عمولات تداول مستحقة	**1,062**	1,644
ذمم مدينة أخرى	**3,005**	2,561
مبالغ مستحقة من وسطاء	**738**	703
ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض على النفقات الرأسمالية	**2,634**	1,507
	157,743	83,948
ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	**(738)**	(93)
	157,005	83,855

صافي الحركة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**93**	67
مخصص السنة	**645**	26
الرصيد الختامي	**738**	93

1.11 تتعلق هذه الأرصدة بشركتي دبي للمقاصة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م وناسداك دبي المحدودة باعتبارهما طرفان رئيسيان مقابلان لجميع التداولات، وعادة ما تتم تسوية هذه الأرصدة خلال يومين من تاريخ التعامل (T+2).

2.11 لا تحتفظ الشركة بأي رهن عن المصاريف المدفوعة مقدمًا والذمم المدينة الأخرى.

12. النقد وما في حكمه

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
نقد في الصندوق	**148**	189
أرصدة بنكية:		
حسابات جارية	**209,694**	72,575
حسابات ادخار (إيضاح 12-1)	**10**	18,559
حسابات مرابحة (إيضاح 10-3 و 12-2)	**112,823**	42,688
	322,675	134,011
زائدا: ودائع استثمارية بفترات استحقاق أصلية لا تزيد على ثلاثة أشهر	**98,000**	75,090
النقد وما في حكمه	**420,675**	209,101

1.12 يبلغ متوسط معدل العائد على حسابات التوفير 0.40% سنوياً (2019: 1.55% سنوياً).

2.12 يبلغ متوسط معدل العائد على حساب المضاربة 0.35% سنوياً (2019: 0.56% سنوياً).

3.12 في 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة بتقييم إمكانية استرداد النقد وما يعادله واعتبرت مخصص خسارة الائتمان المتوقعة غير جوهري.

13. رأس المال

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع: 8,000,000,000 سهم (2019: 8,000,000,000 سهم) بقيمة درهم واحد للسهم (2019: درهم واحد للسهم)	**8,000,000**	8,000,000

أعلنت الشركة عن توزيعات أرباح بقيمة 200 مليون درهم بما في ذلك إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 22.5 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وبقيمة 24.8 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (إيضاح 24)، تمثل 0.025 درهم للسهم. وافق المساهمون على توزيعات الأرباح البالغة 152 مليون درهم لعام 2019 (2018: لا شيء) وتوزيع إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 22.5 مليون درهم لعام 2019 (2018: 24.8 مليون درهم) في الاجتماع السنوي العام المنعقد بتاريخ 25 مارس 2020.

14. احتياطيات

احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (قانون الشركات التجارية)، فقد خصصت المجموعة احتياطياً قانونياً بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية للشركة ويستمر التحويل إلى الاحتياطي حتى يبلغ رصيده ما يعادل 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متوفر للتوزيع، باستثناء ما ينص عليه القانون.

	احتياطي قانوني ألف درهم
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	442,211
تحويل من صافي ربح سنة 2019	12,061
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	454,272
تحويل من صافي ربح سنة 2020	13,790
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	**468,062**

احتياطي إعادة تقييم استثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عن إعادة تقييم الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

15. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذات علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير ملحوظ على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية أو الإدارة المشتركة والإدارة العليا والشركات التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الشركات التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. يتمثل كبار أعضاء الإدارة العليا في رؤساء الإدارات المختلفة. أبرمت المجموعة خلال السنة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي. وتم تنفيذ هذه المعاملات بأسعار السوق. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

معاملات خلال السنة	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
الشركات التابعة والزميلة للمجموعة		
إيرادات الاستثمار	**50,570**	54,749
مصاريف الفوائد	**1,392**	1,268
رسوم أخرى	**-**	159
إيرادات توزيعات الأرباح	**8,754**	8,754
إيجار ورسوم أخرى	**8,951**	9,034
فائدة على عقود الإيجار	**1,676**	2,042
تعويضات كبار موظفي الإدارة		
فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من كبار موظفي الإدارة خلال السنة:		
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**8,470**	8,700
معاشات وتأمينات اجتماعية	**960**	960
أعضاء مجلس الإدارة		
- مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك دبي	**907**	1,206
- بدل حضور اجتماعات للمجموعة	**634**	809
- مكافآت أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي	**2,100**	2,100
الأرصدة		
أطراف أخرى ذات علاقة		
صناديق مدارة من قبل مساهم في الشركة الأم (إيضاح 8)	**218,271**	258,008
موجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 8)	**372,521**	342,004
استثمارات بالتكلفة المطفأة (الإيضاح 9)	**116,283**	125,695
أرصدة نقدية وبنكية (إيضاح 12)	**321,691**	103,356
ودائع استثمارية (إيضاح 10)	**1,212,771**	1,065,140

الودائع الاستثمارية تشمل مبلغ 100 مليون درهم (31 ديسمبر 2019: 100 مليون درهم) مودع كضمان لدى أطراف ذات علاقة.

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة		
مركز دبي التجاري العالمي - التزام الإيجار	**21,457**	30,252
الشركة الأم		
مصاريف مدفوعة بالنيابة عن المجموعة	**12,404**	5,966
قرض مساند	**30,490**	29,098
توزيعات أرباح دائنة	**466,500**	466,500

تم تقديم القرض المساند من قبل بورصة دبي المحدودة إلى ناسداك دبي المحدودة. إن القرض المساند غير مضمون وبلا تاريخ سداد محدد ويحمل ربحا وفقاً لمعدل السوق، والقرض مُضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة.

وافقت الشركة الأم على عدم المطالبة بالقرض الثانوي من الشركة التابعة لها لمدة سنة واحدة على الأقل من تاريخ توقيع البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

لم تقدم المجموعة أي قروض لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و2019.

حصلت المجموعة على موافقة من المساهمين عن كل سنة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من أجل الامتثال لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (قانون الشركات التجارية).

قامت المجموعة بتطبيق الإعفاء الجزئي المسموح به بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 على الكيانات المملوكة للحكومة وأفصحت عن طبيعة ومبلغ كل معاملة فردية هامة، وللمعاملات الأخرى التي تعتبر بشكل جماعي، ولكن ليس بشكل فردي، هامة أفصحت عن مؤشر نوعي أو كمي حسب نطاق المعاملة. تعتبر حكومة دبي بمثابة الشركة الأم المطلقة والطرف المسيطر حيث تمتلك نسبة 80.66% (2019: 80.66%) من شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) من خلال مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وهي شركة تابعة لحكومة دبي. تتحمل المجموعة في سياق عملها المعتاد في سوق دبي للأوراق المالية مصاريف وتتلقى رسومًا بناءً على الشروط القياسية المطبقة في السوق من الكيانات الحكومية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بأنشطة استثمارية مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالنيابة عنها.

16. عقود الإيجار

أ. عقود الإيجار - المجموعة كمستأجر (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16)

تقوم المجموعة بتأجير مقرات لمكاتبها. ويسري عقد الإيجار عادة لمدة 3 - 5 سنوات مع خيار تجديد عقد الإيجار بعد ذلك التاريخ. يتم إعادة التفاوض على دفعات الإيجار كل 3 - 5 سنوات لتعكس إيجارات السوق. وتنص بعض عقود الإيجار على دفعات إيجار إضافية تستند إلى التغيرات في مؤشرات الأسعار المحلية.

تم إبرام عقود إيجار العقارات منذ سنوات عديدة كعقود إيجار مجمعة ويتم تجديدها على أساس سنوي.

مبين أدناه معلومات حول عقود الإيجار التي تكون المجموعة مستأجراً فيها.

1. موجودات حق الاستخدام

يتم عرض موجودات حق الاستخدام المتعلقة بالممتلكات المؤجرة في الممتلكات والمعدات (إيضاح 7).

2. مطلوبات الإيجار

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
مطلوبات إيجار غير متداولة	**17,156**	26,656
مطلوبات إيجار متداولة	**8,470**	11,094
	25,626	37,750

3. المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الموحد

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
فوائد على مطلوبات الإيجار	**2,060**	2,276

4. المبالغ المعترف بها في بيان التدفقات النقدية الموحد

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
مجموع التدفقات النقدية الصادرة لعقود الإيجار	**14,184**	11,530

17. مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**23,200**	21,388
المحمّل خلال السنة	**2,449**	2,512
المسدد خلال السنة	**(104)**	(700)
الرصيد في نهاية السنة	**25,545**	23,200

18. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
توزيعات أرباح دائنة بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي ("حسابي") (إيضاح 18-1)	**1,004,189**	808,238
بطاقات آيفستر (إيضاح 18-1)	**352,374**	300,627
ودائع أعضاء هامشية	**18,572**	20,206
إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	**-**	24,801
أمانات الوسطاء	**22,573**	24,304
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	**18,650**	20,422
أرصدة طرف مقابل مركزي (إيضاح 11-1)	**109,815**	14,497
مبالغ مستحقة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	**6,071**	4,672
إيرادات غير مكتسبة	**2,567**	3,746
الزكاة	**1,012**	977
مطلوبات الإيجار (إيضاح 16)	**8,470**	11,094
ضريبة القيمة المضافة المستحقة الدفع	**1,268**	1,453
	1,545,561	1,235,037

1.18 يبلغ إجمالي توزيعات الأرباح المقبوضة والمستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي للمستثمرين في "حسابي" وأرصدة بطاقات آيفستر لدى سوق دبي المالي كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغاً وقدره 1,357 مليون درهم (2019: 1,109 مليون درهم)، ومن هذا المبلغ تم استثمار مبلغ 1,050 مليون درهم (2019: 1,000 مليون درهم) في ودائع قصيرة الأجل، ومبلغ 37 مليون درهم في استثمارات بالتكلفة المطفأة (2019: 40 مليون درهم)، ومبلغ 270 مليون درهم في حساب المضاربة والحساب الجاري لدى المجموعة (2019: 69 مليون درهم).

19. توزيعات أرباح دائنة

1.19 لم تعلن الشركة عن أي توزيعات أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وقد بلغت قيمة توزيعات الأرباح المعلنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مبلغا وقدره 200 مليون درهم، وتشمل إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 22.5 مليون درهم بواقع 0.025 للسهم.

2.19 تبلغ توزيعات الأرباح غير المدفوعة للمساهمين بخلاف الأطراف ذات العلاقة 3 مليون درهم (2019: 3 مليون درهم).

20. إيرادات الاستثمار

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
عائد على ودائع استثمارية	**104,870**	127,348
توزيعات أرباح	**9,998**	12,885
	114,868	140,233

21. مصاريف عمومية وإدارية

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
رواتب ومنافع أخرى	**90,142**	88,671
استهلاك	**23,154**	21,604
مصاريف صيانة	**11,023**	10,531
مصاريف الاتصالات	**7,217**	8,408
مصاريف مهنية	**5,529**	2,988
مصاريف آيفستر	**2,803**	2,609
مصاريف أخرى	**9,424**	10,215
	149,292	145,026

22. ربحية السهم الواحد

	2020	2019
صافي ربح السنة العائد إلى ملاك الشركة (بآلاف الدراهم)	**137,900**	120,609
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع (بالآلاف)	**8,000,000**	8,000,000
ناقصاً: أسهم الخزينة (بالآلاف)	**(4,237)**	(4,237)
عدد الأسهم المصدرة (بالآلاف)	**7,995,763**	7,995,763
ربحية السهم الواحد - بالدرهم	**0.017**	0.015

23. التزامات

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
التزامات لشراء ممتلكات ومعدات	**11,848**	36,205

في 2010، أبرمت الشركة اتفاقية مع بورصة دبي المحدودة للاستحواذ على نسبة 33% المتبقية (2019: 33%) من حقوق الملكية في ناسداك دبي المحدودة مقابل مبلغ 148 مليون درهم (2019: 148 مليون درهم). يتوقف إنجاز وممارسة هذا الاستحواذ على الاتفاق المتبادل بين الشركة وبورصة دبي المحدودة وبتاريخ تتفق عليه الشركة مع بورصة دبي المحدودة.

24. إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

إن الإيرادات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تم اعتماده من قبل مجلس الرقابة الشرعية والفتوى لدى الشركة، قد خصصتها المجموعة من الأرباح المحتجزة لتوزيعها على المساهمين لإنفاقها في الأغراض الخيرية. وبناءً على قرار مجلس الرقابة الشرعية والفتوى، يقع على عاتق كل مساهم التبرع بحصته من هذه الأرباح للأغراض الخيرية.

السنة	ألف درهم
2017	35,999
2018	24,801
2019	22,539

تم تخصيص إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 22.5 مليون درهم تتعلق بعام 2019 (2019: 24.8 مليون درهم تتعلق بعام 2018) بعد الحصول على موافقة مجلس الرقابة الشرعية والفتوى لدى الشركة.

25. أهداف إدارة المخاطر المالية

1.25 عوامل المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المجموعة إلى تعريضها لمجموعة متنوعة تؤدي أنشطة المجموعة إلى تعريضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتلك الأنشطة تنطوي على التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر عاملاً أساسياً في الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية للاستمرار

في خوض العمل التجاري. وبالتالي، تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع سقوف وضوابط مناسبة لها ومراقبتها. تعمل المجموعة على مراجعة سياساتها لإدارة المخاطر بطريقة منتظمة لكي تشمل التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

تضطلع الإدارة المالية للمجموعة بمراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة من خلال التقارير الداخلية حول المخاطر التي تعمل على تحليل التعرضات بحسب درجة وحجم المخاطر. تنطوي تلك المخاطر على مخاطر السوق (بما فيها مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر معدل الربح) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

2.25 مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن أنشطة المجموعة غير معرضة للمخاطر المالية الخاصة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نظراً لأن كافة الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بها مقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي المربوط بالدرهم الإماراتي.

(ب) مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن استثمارات حقوق الملكية. لا تقوم المجموعة بالتداول بشكل نشط في هذه الاستثمارات. وتمتلك المجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 محفظة استثمار في حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 801 مليون درهم (2019: 850 مليون درهم).

تحليل حساسية أسعار الأسهم

لقد تم تحديد تحليل الحساسية المبين أدناه استناداً إلى مدى التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في الفترة المشمولة بالتقرير.

فيما لو ارتفعت / انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 5%، لكانت هناك:

- زيادة / انخفاض في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بواقع 40 مليون درهم (2019: 43 مليون درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات.

(ج) مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح السوقية. تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الموجودات والمطلوبات المالية في مخاطر الخسارة الناتجة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الربح في السوق. يتم تسعير الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأجل للمجموعة بشكل عام على أساس السعر المتغير، والذي يتتبع التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

تتكون الموجودات المالية التي من المحتمل أن تعرض المجموعة لمخاطر معدل الربح بشكل أساسي من الودائع الاستثمارية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والصكوك المقاسة بالتكلفة المطفأة والصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن التغير بمقدار +/- 50 نقطة أساس في منحنى العائد قد يؤدي إلى زيادة/ نقص في إيرادات الاستثمار وحقوق الملكية بواقع 17.4 مليون درهم (2019: 17.5 مليون درهم).

3.25 مخاطر الائتمان

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان وهي المخاطر المتعلقة بتسبب الطرف المقابل في خسارة مالية للمجموعة نتيجة إخفاقه في الوفاء بالتزاماته. تنطوي الموجودات المالية التي يُحتمل أن تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي على الودائع الاستثمارية واستثمارات بالتكلفة المطفأة والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والذمم المدينة الأخرى.

لقد تبنت المجموعة سياسة تحظر التعامل إلا مع الأطراف المقابلة التي تتمتع بجدارة ائتمانية وبعد الحصول على ضمانات كافية، عند الاقتضاء، وذلك كوسيلة لتخفيف مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن حالات العجز عن السداد. لا تتعامل المجموعة إلا مع الوسطاء المرخّص لهم مع الحصول على كفالات بنكية مقابل الذمم المدينة من الوسطاء. تتم السيطرة على مخاطر الائتمان بوضع سقوف ائتمانية لكل طرف مع مراجعتها واعتمادها من قبل الإدارة.

إن مخاطر الائتمان على الأموال السائلة تعتبر محدودة نظراً لأن معظم البنوك تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي الموحد:

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
الموجودات المالية		
استثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 9)	**166,075**	175,489
ودائع استثمارية (إيضاح 10	**3,092,555**	3,048,433
ذمم مدينة أخرى (إيضاح 11)	**148,488**	76,407
نقد وما في حكمه (إيضاح 12)	**420,675**	209,101
مجموع الموجودات المالية	**3,827,793**	3,509,430

رصدت المجموعة مخصصاً بقيمة 738 ألف درهم كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 93 ألف درهم) مقابل ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها. لم تتعرض بقية الذمم المدينة لأي تأخر في السداد أو انخفاض في القيمة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي التصنيف الائتماني للبنوك وفقاً لوكالة موديز ووكالة فيتش والأرصدة المعادلة:

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
التصنيف الائتماني للبنك		
P1	**36,730**	1,219,982
P2	**3,085,151**	1,580,049
غير مصنّف	**150,000**	200,003
لمجموع	**3,271,881**	3,000,034

تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة التجارية للعملاء الأفراد والتي تشمل عدداً كبيراً للغاية من الأرصدة منخفضة القيمة.

تُحتسب معدلات الخسارة باستخدام طريقة "معدل الانتقال" ويتوقف ذلك على احتمال انتقال الذمة المدينة بين المراحل المتعاقبة بداية من مرحلة التخلف عن السداد حتى مرحلة الشطب.

تستند معدلات الخسارة إلى تجربة الخسارة الائتمانية الفعلية على مدى السنتين الماضيتين. ويتم ضرب هذه المعدلات في عوامل قياسية لبيان الفروق بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي جُمعت خلالها البيانات التاريخية والظروف الحالية ورؤية المجموعة للظروف الاقتصادية على مدى الأعمار المتوقعة للذمم المدينة.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات خسارة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي في مجمله أو جزء منه. لا تتوقع المجموعة أي استرداد هام من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الموجودات المالية التي يجري شطبها يمكن أن تظل خاضعة لأنشطة التنفيذ امتثالاً لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

سندات دين بالتكلفة المطفأة

تحد المجموعة من تعرضها لمخاطر الائتمان من خلال الاستثمار فقط في سندات الدين الصادرة عن المؤسسات المالية الإماراتية المرموقة والكيانات المملوكة للحكومة والكيانات الأخرى القائمة في الإمارات العربية المتحدة وغير المصنفة.

بالنسبة للكيانات المصنفة، تراقب المجموعة التغيرات في مخاطر الائتمان من خلال رصد التصنيفات الائتمانية الخارجية المنشورة لتحديد ما إذا كانت التصنيفات المنشورة تظل محدثة ولتقييم ما إذا كانت هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بتاريخ التقرير لم تؤخذ بالاعتبار في التصنيفات المنشورة من خلال إضافة المعلومات الصحفية والتنظيمية المتوفرة حول المُصدرين. وبالنسبة للكيانات غير المصنفة، تقوم المجموعة بتقييم الأداء المالي للمُصدرين بشكل دوري لمراقبة التغيرات في مخاطر الائتمان مع الاعتماد كذلك على المعلومات الصحفية والتنظيمية المتاحة حول المُصدرين.

تستند احتمالية التعثر لمدة 12 شهرًا وعلى مدى العمر إلى البيانات التاريخية المقدمة من تصنيفي وكالة موديز ووكالة فيتش. وتعكس معايير الخسارة الناتجة عن التعثر بشكل عام معدل استرداد مفترض قدره 27% للمؤسسات المالية الإماراتية المرموقة و40% للكيانات الأخرى باستثناء عندما تكون

الأوراق المالية قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية، وفي هذه الحالة يعتمد تقدير الخسارة على سعر السوق الحالي للأداة ومعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يعرض الجدول التالي تحليلاً للجودة الائتمانية لسندات الدين المصنفة كاستثمارات بالتكلفة المطفأة والودائع الاستثمارية طويلة الأجل لدى أطراف مقابلة بخلاف البنوك. وهي تشير إلى ما إذا كانت الموجودات المقاسة بالتكلفة المطفأة تخضع لمخصص خسارة ائتمانية متوقعة على مدار 12 شهرًا أو على مدى العمر، وفي الحالة الأخيرة، ما إذا كانت قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

التصنيف الائتماني	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار 12 شهراً	بالتكلفة المطفأة 31 ديسمبر 2020 الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية
بآلاف الدراهم			
إجمالي القيم الدفترية (التكلفة المطفأة قبل الانخفاض في القيمة)	116,195	267,764	284,847
الانخفاض في القيمة	-	(9,195)	(252,067)
مخصص الخسارة	-	(451)	(52)
القيمة الدفترية	116,195	258,118	32,728

التصنيف الائتماني	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار 12 شهراً	بالتكلفة المطفأة 31 ديسمبر 2019 الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية
بآلاف الدراهم			
إجمالي القيم الدفترية (التكلفة المطفأة قبل الانخفاض في القيمة)	125,694	271,950	281,970
الانخفاض في القيمة	-	-	(246,312)
مخصص الخسارة	-	(447)	(57)
القيمة الدفترية	125,694	271,503	35,601

لم يكن لدى المجموعة أي سندات دين تأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة كما في 31 ديسمبر 2020 وكما في 31 ديسمبر 2019.

ليس لدى المجموعة ضمانات فيما يتعلق بهذه الاستثمارات.

النقد وما في حكمه

تحتفظ المجموعة بنقد وما في حكمه بمبلغ 421 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 209 مليون درهم) وودائع استثمارية قصيرة الأجل بقيمة 2.851 مليون درهم (2019: 2.791 مليون درهم) وودائع استثمارية طويلة الأجل بقيمة 241 مليون درهم (2019: 257 مليون درهم) مع البنوك والأطراف المقابلة من المؤسسات المالية، والتي تم تصنيفها بدرجة (P1) أو (P2)، بناءً على تصنيفي وكالة موديز ووكالة فيتش أو غير مصنفة.

تم قياس الانخفاض في قيمة النقد وما في حكمه على أساس خسارة متوقعة على مدار 12 شهرًا، ويعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. وترى المجموعة أن النقد وما في حكمه له مخاطر ائتمان ضئيلة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة، وبالتالي لم يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة.

تستخدم المجموعة منهجًا لتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة للنقد وما في حكمه يشابه المنهج المستخدم لسندات الدين.

بلغ مبلغ مخصص الانخفاض في القيمة كما في 31 ديسمبر 2020 للودائع الاستثمارية طويلة الأجل والاستثمارات بالتكلفة المطفأة 504 ألف درهم (2019: 504 ألف درهم).

4.25 مخاطر السيولة

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية المطلقة عن إدارة مخاطر السيولة حيث قام المجلس بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك من أجل إدارة متطلبات التمويل الخاصة بالمجموعة على المدى القصير والمتوسط والطويل إضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تدير المجموعة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية والمراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

توضح الجداول التالية فترة الاستحقاق التعاقدي المتبقية للمطلوبات المالية غير المشتقة الخاصة بالمجموعة. لقد تم إعداد هذه الجداول استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية استناداً إلى فترات الاستحقاق التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. فيما يلي تحليل آجال السيولة الخاص بالمطلوبات المالي:

	خلال 3 أشهر ألف درهم	3 إلى 6 أشهر ألف درهم	6 أشهر إلى 12 شهراً ألف درهم	1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2020						
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	1,542,994	-	-	17,156	-	1,560,150
قرض مساند	-	-	-	30,490	-	30,490
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	-	-	12,404	-	-	12,404
توزيعات أرباح مستحقة	-	469,588	-	-	-	469,588
مجموع المطلوبات المالية	**1,542,994**	**469,588**	**12,404**	**47,646**	**-**	**2,072,632**

	خلال 3 أشهر ألف درهم	3 إلى 6 أشهر ألف درهم	6 أشهر إلى 12 شهرا ألف درهم	1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2019						
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	1,231,291	-	-	26,656	-	1,257,947
قرض مساند	-	-	-	29,098	-	29,098
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	-	-	5,966	-	-	5,966
توزيعات أرباح مستحقة	-	469,588	-	-	-	469,588
مجموع المطلوبات المالية	1,231,291	469,588	5,966	55,754	-	1,762,599

5.25 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للمجموعة في ذلك التاريخ.

تشمل الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة أرصدة نقدية وبنكية واستثمارات بالتكلفة المطفأة وموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ودائع استثمارية وقرض مساند وتوزيعات أرباح دائنة وذمم مدينة وذمم دائنة مستحقة على المدى القصير. تحمل الودائع الاستثمارية طويلة الأجل معدلات عائد حسب السائد في السوق. وبالتالي، فإن قيمتها العادلة تقارب القيمة الدفترية، بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في القيمة، المدرجة في بيان المركز المالي الموحد.

لقد قامت المجموعة بتصنيف أساليب قياس القيمة العادلة باستخدام تسلسل هرمي للقيمة العادلة يعكس مدى أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس. فيما يلي المستويات المختلفة لتسلسل القيمة العادلة:

- الأسعار المدرجة (غير معدلة) في سوق نشط للموجودات الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة (المستوى الأول).
- المعطيات الأخرى بخلاف الأسعار المُعلنة المدرجة ضمن المستوى 1 التي تعتبر جديرة بالملاحظة بالنسبة للأصل أو المطلوب، سواءً كانت مباشرة (وهي الأسعار) أو غير

مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار) (المستوى الثاني).

- المعطيات الخاصة بالأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات سوق جديرة بالملاحظة (وهي المعطيات غير الجديرة بالملاحظة) (المستوى الثالث).

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق المعلنة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. تعتبر السوق سوقاً نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتوفرة بانتظام من الأسواق المالية أو الوكلاء أو الوسطاء أو قطاعات العمل أو خدمات التسعير أو الهيئات الرقابية بحيث تمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمتكررة بانتظام على أساس تجاري بحت. وتُدرج هذه الأدوات ضمن المستوى الأول. تتكون الأدوات المدرجة في المستوى الأول بصفة أساسية من استثمارات الأسهم المتداولة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة (مثل المشتقات المتداولة في السوق الموازية) باستخدام أساليب التقييم. تعمل هذه الأساليب على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات السوق المتاحة الجديرة بالملاحظة وتعتمد على أقل قدر ممكن من التقديرات الخاصة بالمنشأة. في حال كانت المعطيات الهامة المطلوبة لقياس القيمة العادلة للأداة معطيات جديرة بالملاحظة، فإنه يتم إدراج هذه الأدوات ضمن المستوى الثاني. تتألف هذه الاستثمارات من صناديق تستند قيمها العادلة على صافي قيمة الموجودات المحددة من قبل مديري الصناديق.

إذا كانت هناك واحدة أو أكثر من هذه المعطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة في السوق، فإن الأداة تدرج ضمن المستوى الثالث. تمثل موجودات المستوى الثالث حقوق الملكية غير المسعّرة واستثمارات الصناديق المشتركة التي يتم تحديد قيمها العادلة بناءً على افتراضات متغيرة غير قابلة للملاحظة تعتمد على نطاق واسع من العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. يتم تعديل القيم الدفترية لهذه الاستثمارات على النحو التالي:

- أدوات حقوق الملكية الخاصة – باستخدام أحدث قيمة دفترية صافية متوفرة وتقييم السوق باستخدام الأسعار السائدة في السوق الثانوية للأدوات المشابهة.
- الصناديق الخاصة – على أساس صافي قيمة الموجودات المستمدة من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء أو قيمة السهم المحددة من قبل مديري الصناديق.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقييم خلال السنة.

يعرض الجدول التالي موجودات ومطلوبات المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 و2020.

	31 ديسمبر 2020			
	المستوى الأول	**المستوى الثاني**	**المستوى الثالث**	**المجموع**
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
- أسهم	**193,872**	**5,322**	**-**	**199,194**
- صناديق مدارة	**-**	**241,321**	**-**	**241,321**
- استثمارات في صكوك	**360,120**	**-**	**-**	**360,120**
المجموع	**553,992**	**246,643**	**-**	**800,635**

	31 ديسمبر 2019			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
- أسهم	261,379	5,963	-	267,342
- صناديق مدارة	-	275,735	-	275,735
- استثمارات في صكوك	307,121	-	-	307,121
المجموع	568,500	281,698	-	850,198

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

لم تقم المجموعة بشراء أي أسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: لا شيء).

مطابقة قياسات القيمة العادلة للموجودات المالية بحسب المستوى الثالث

	مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أسهم غير مدرجة	
	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	-	22,940
تحويل من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني	-	(5,963)
استبعاد خلال السنة	-	-
تغيرات القيمة العادلة	-	(16,977)
الرصيد الختامي	-	22,940

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التالية تقارب قيمتها الدفترية: النقد وما في حكمه، ودائع استثمارية، إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية، رسوم عمولات تداول مستحقة، أرصدة طرف مقابل مركزي، مبالغ مستحقة من الوسطاء، ذمم مدينة أخرى، أمانات الوسطاء، مبالغ مستحقة لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة، توزيعات أرباح دائنة بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، بطاقات آيفستر، ودائع أعضاء هامشية، مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى.

يلخص الجدول التالي التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للصكوك في 31 ديسمبر 2020، وجميعها مصنفة في المستوى الثاني من تسلسل أساليب قياس القيمة العادلة:

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
استثمارات بالتكلفة المطفأة		
استثمارات في صكوك	166,075	168,734

يلخص الجدول أدناه التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للصكوك كما في 31 ديسمبر 2019:

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
استثمارات بالتكلفة المطفأة		
استثمارات في صكوك	175,489	177,563

26. الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية بحسب الفئة

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
الموجودات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**800,635**	850,198
التكلفة المطفأة		
نقد وما في حكمه (إيضاح 12)	**420,675**	209,101
ودائع استثمارية (إيضاح 10)	**3,092,555**	3,048,433
استثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 9)	**166,075**	175,489
ذمم مدينة أخرى (إيضاح 25-3)	**148,488**	76,407
	3,827,793	3,509,430

المطلوبات المالية بحسب الفئة

	2020 ألف درهم	2019 ألف درهم
المطلوبات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
مطلوبات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	**1,560,150**	1,257,947
قرض مساند	**30,490**	29,098
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	**12,404**	5,966
توزيعات أرباح دائنة	**469,588**	469,588
	2,072,632	1,762,599

27. إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة بهدف توفير العوائد للمساهمين والفوائد لأصحاب المصلحة الآخرين.

ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ توزيعات الأرباح المدفوعة إلى المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة أو بيع الموجودات لخفض الدين.

28. تقارير القطاعات

يتم رفع التقارير عن القطاعات التشغيلية وفقاً للأغراض الإدارية المقررة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 وبما يتسق مع آلية رفع التقارير الداخلية إلى مجلس الإدارة (الذي يعتبر المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية) والذي يقع على عاتقه تخصيص موارد القطاعات المدرجة في التقارير وتقييم أدائها. تتم إدارة المجموعة كوحدة واحدة، ولذلك يرى أعضاء مجلس الإدارة أن المجموعة تزاول عملياتها من خلال قطاع تشغيلي واحد يتمثل في عمليات سوق المال وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة.

29. المساهمات الاجتماعية

لم تقدم المجموعة أي مساهمات مالية اجتماعية جوهرية خلال السنة، أما المساهمات الاجتماعية غير المالية فهي مبينة بالتفصيل في تقارير الحوكمة لكل شركة من الشركات التي استلمت المساهمات.

30. أحداث لاحقة

لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

Dubai Financial Market

@DFMalerts

Dubai Financial Market

dubaifinancialmarket

www.dfm.ae